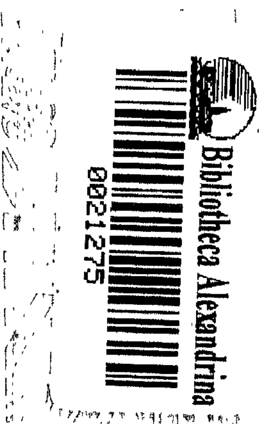
القاعدة النحوية

دراسة نقدية تحليلية

الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغنى

كلية دار العلوم

١٤١٠هـ — ١٩٩٠م



دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهراني - القاهرة
ت / ٩٠٤٦٩٦



القاعدة النحوية

دراسة نقدية تحليلية

الدكتور أحمد عبد العظيم عبد الغنى

كلية دار العلوم

١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م

دار الثقافة للنشر والتوزيع
٢ شارع سيف الدين المهرانى - القاهرة
ت / ٩٠٤٦٩٦



بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا﴾

الكهف/ ١٠

صدق الله العظيم



الإهــداء

إلى زوجتى ...

وأولادى

أشرف وهالة وحسام



المقدمة



بين يدى البحث :

أود أن أسجل بين يدى هذا البحث بعض الملاحظات التى تتصل بالظاهرة موضوع الدراسة (القاعدة النحوية) ، وتوضح نوع التصورات المنهجية التى اختطها الباحث لنفسه، وارتضاها لعمله، وعالج فى ضوئها قضية البحث :

الملاحظة الأولى :

تتعلق الملاحظة الأولى بما يُطلَق عليه أصول الصناعة وضوابط العلم[١] ، تلك التى يجب تحققها كى يحظى العلم بصفة الصناعة، أو تُنعت الصناعة بصفة العلم، وتتمثل هذه الخصائص فى مقولات أربع انتهى إليها أستاذى الجليل الدكتور تمام حسان، وعرضها بأسلوبه الرصين المستوعب المحكم فى كتابه «الأصول»، وهى : الموضوعية، والشمول، والتماسك، والاقتصاد، فالموضوعية تتحقق بالاستقراء الناقص، وبضبط نتائجه، وتوثيق اطراد تلك النتائج فى الظاهرة موضوع الاستقراء، والشمول يقتضى القياس الذى يتحتم معه انطباق نتائج النحو المستمدة من المنقول على غير المنقول (إذا كان فى معناه) مما لايتناوله الاستقراء استغناء عنه بالمنقول، ويقتضى -كذلك- ما يطلق عليه «تجريد الثوابت»، أما التماسك فيخلص لأمرين: عدم التناقض أو الإبهام، والتصنيف، وأما الاقتصاد فيعنى اعتبار الأصناف لا الأفراد، أى: الاستغناء بالكلام فى الأصناف (كالفعل الماضى، والمبتدأ، والفاعل مثلاً) عن الكلام فى المفردات (أى التمثيل اللغوى لتلك المقولات أو المواقع)، كما يعنى - كذلك -

---

(١) انظر فى هذه الأصول والضوابط كتاب أستاذى الدكتور تمام حسان: الأصول: دراسة أبيستمولوجيه للفكر اللغوى عند العرب: نحو، فقه لغة، بلاغة. د. تمام حسان ، ص ٦٠-٦٤، وانظر أيضاً ص ٩، ١٧، ٦٦، ٩٣، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب سنة ١٩٨٢ م.

التقعيد أى: الاستغناء بالكلام فى الحكم الشامل (القاعدة) عن الكلام فى أحكام المفردات كل منها على حدة ضرورة أن المفردات لاتقع تحت الحصر فإثباتها عن طريق النقل محال كما قرر المحققون من النحاة قديماً[١] ، وأصحاب الصيحة التحويلية من المعاصرين[٢] .

ويعنينا - من ذلك كله - فى هذا البحث العنصر الأول من عنصرى التماسك، وهو ذلك العنصر الذى يُقصد به أن تكون ضوابط العلم التى يقررها أهل الصناعة فيه مطردة فى مجال تلك الصناعة، فلا ينقض قانون فيها قانوناً آخر، ولا تتعارض فيه قاعدة مع أصل أقيمت عليه،ولا تتناقض فيها الأصول، كما لاتُرفض فيه الظاهرة، أو يحكَمُ عليها بأنها ظاهرة كان ينبغى أن ترد موافقة لما يتخيله الباحث عما يجب أن تكون عليه الظاهرة لا ما هى عليه بالفعل.

ومع أن الاهتمام الأول والرئيسى لهذا البحث يدور فى فلك عنصر عدم التناقض من عنصرى التماسك المشار إليهما، فإنى أبادر وأقرر أن الخصائص الأربعة (الموضوعية ، والشمول ، والتماسك، والاقتصاد) التى أُدَّعىَ وجودها فى النحو العربى واكتمالها له[٣] ، ليست غائبة فقط، بل يكاد يُرى نقيضها فى

---

(١) انظر : لمع الأدلة فى أصول النحو أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنبارى، تحقيق : سعيد الأفغانى، ص ٩٨، ٩٩، ١٠٠، الطبعة الثانية، دار الفكر - بيروت ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(٢) Aspects of the Theory of Syntax. Noam Chomsky, pp. 15-16, also. pp. 4-5, 8-9, Ninth printing, November 1973, The. M. I. T. Press, Cambridge - Massachusetts.

(٣) انظر: الأصول . د. تمام حسان . ص ٦٠-٦٤، وكتاب الاقتراح فى علم أصول النحو. جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. تحقيق: د. أحمد محمد قاسم، ص ٣٠، ٣١. نشر أدب الحوزة (بدون تاريخ).

كل قاعدة، ومع كل أصل، وخلال كل باب، ولايحتاج الأمر إلا إلى النظر فى القواعد على أنها اكتشاف ما هو قائم بالفعل فى الظاهرة اللغوية المقعد لها، تحكمها، وتجعل التفاهم بها ممكناً وواقعاً، وإلى تجاوز حدود الأبواب للربط بين الشئ ونظيره ليدرك المرء أن النحاة كأنما كانوا يفترضون أن كل قاعدة بمعزل فى جزئيتها عن بقية الباب الذى تنتمى إليه، بله الأبواب الأخرى فى تصنيفاتهم التى توحى غرابتها بغير ذلك، لكن من يعايش النحاة يدرك أن من مألوف صنعتهم الحكم على الشئ الواحد فى الموقع الواحد بالإعراب والبناء، أو التعريف والتنكير، أو الاسمية والحرفية، أو الاتصال والانفصال، أو الرفض والقبول، أو القياسية وعدمها، أو الطلب والإنشاء، أو وجوب الذكر وجواز الحذف، أو حتمية افتقار الشئ إلى غيره تركيبياً ووجوب استغنائه عنه تركيبياً كذلك، ويقود منطق الأمور - كما سنرى - إلى أن القواعد النحوية التى خلقها لنا أسلافنا من النحاة تفقد خصائص الصناعة المنضبطة المشار إليها، وتتخلف فيها ضوابط العلم المتحدث عنها سابقاً، ينطبق ذلك على قواعد الأبواب، وقواعد المسائل، وضوابط التوجيه، وأصول المنهج.

وسوف أجعل هذا البحث[1] خالصاً لتوضيح مدى فقد صناعة النحاة لمبدأ اطراد القوانين فيها، ونقض بعضها بعضاً، واصطدام القاعدة مع ماأسست

---

(١) سوف تتولى بحوث تالية - بإذن الله - مناقشة مقولات الموضوعية، والشمول، والاقتصاد، والوجه الآخر للتماسك وهو التصنيف، إذ يبدو لى أن أولى الأمر من اللغويين يمرون على النحو العربى وهم عمّا فيه من غريب التقعيد - عن عمد - معرضون،كما قرر أبو على الفارسى فى رده على تلميذه ابن جنى (انظر: كتاب الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل، أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى، تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودى ، ص ١٧٨، دار الرشيد للنشر. العراق. سنة ١٩٨٠ م.

عليه من أصول، وعدم المصالحة بين القواعد والأصول من ناحية، وبين هاتين الأخيرتين واستعمال اللغة المعترف لها من قِبَل النحاة بأنها مصدر[1] الاحتجاج وأنه لاقياس معها إن صح انتماؤها إلى البيئة المقرر الأخذ عنها زماناً ومكاناً، ومتكلماً، ونوع كلام، من ناحية أخرى.

وكانت خطتى أن أصنف البحث تبعاً لصور العلاقات بين القواعد، والأصول، والاستعمال، على النحو الذى انتهت إليه معايشتى لجمهرة غفيرة من نحاة العربية، وكانت قد استقرت لدىَّ صور هذه العلاقات على النحو التالى:

١- قواعد تقتضيها قواعد.

٢- قواعد تنقضها قواعد.

٣- قواعد تقتضيها أصول.

٤- قواعد تنقضها أصول.

٥- أصول تقتضيها أصول.

٦- أصول تنقضها أصول.

٧- قواعد لايؤيدها الاستعمال.

٨- أصول لايؤيدها الاستعمال.

ولكن - بعد أن شرعت أعالج الأمر على هذا النحو - تبين لى أن تناوله بهذا المنهج لن يحقق الهدف المرجوّ من هذا البحث، لأنه سيفتت تلاحم أجزاء كل قضية ضرورة معالجة كل جزء تحت عنوانه الأنسب له، وفى ذلك - إلى جانب ما يفرضه من تكرار - تنكُّر لوجهة النظر التى يحملها هذا البحث وهى ضرورة النظرة الكلية التى تحكم على القاعدة فى ظل غيرها من القواعد فى

---

(١) انظر: الاقتراح ... ص ١٨٦.

بابها وفيما عداه مما اتصل بها أو ببابها بسبب، وفى ظل ما أقيمت عليه تلك القواعد من أصول، ثم فى ظل الاستعمال اللغوى الذى تستمد منه شرعية التقعيد، وعليه تُبنى، وقد خلصت بى هذه النظرة إلى استبقاء صور العلاقات المرقومة سابقاً لبحث نحوى آخر لايهدف بالدرجة الأولى إلى توضيح فساد الصناعة، أو اتخاذ النحاة طريقاً معوجة لصناعة النحو، بل ينشد وضع العلاقات بين المصطلحات ، والقواعد ، والأصول النحوية اقتضاءً وانتقاضاً على نحو يكشف ما ظل الناس عاكفين عليه لايبغون عنه حولا ، ولايرجون لغيره وقاراً، ولايرقبون فى اللغة من أجله إلاً ولا ذمة، وجعل هدفى المغيّا هنا محاولة فهم ما خلفه لنا الأقدمون من أصول على كثير منها غَبَرة، وقوانين ترهق جمهرتها قترةٌ، ودروب للتأويل تسوم اللغة عذاب سقر، وتقحم عليها ما ليس منها من أساليب يسمُها الإغراب، ويحوطها الغموض والعجمة، وصنوف من الجدل الذى لاخير فيه، وصور من التناقض لاتبقى معها أصول، ولا تسلم فيها قواعد.

وسوف يكون مسلكى فى تلك المعالجة أن أعرض بعض ما وقع لى فى صور تبدأ من المقولات النحوية، ويُعرض من خلالها ما يتصل بكل مقولة من قضايا تندرج تحت ماأسلفت الحديث عنه من عناوين أُجِّل الحديث المستقصى لها إلى عمل آخر بإذن الله، منتقياً مما بين يدىّ موضوعات ستة،صارفاً إليها الحديث، ومديراً حولها القول، وهى:

١- البناء والإعراب.
٢- التعريف والتنكير.
٣- الضمير.
٤- التنوين.
٥- التوابع.
٦- الرتبة.

الملاحظة الثانية:

تخلص الملاحظة الثانية لبيان ضرورة التفرقة بين عدة أمور:

١- ضرورة التفرقة بين حجم الجهد المبذول فى أمر ما، واتباع نتائجه والاقتداء بمن بذلوه من ناحية، وبين الحكم له أو عليه نتيجة ما توفر له من وقت وجهد من ناحية أخرى، فلا تعنى ضخامة الجهد بالضرورة صواب محصوله وعائده، ولا تفرض شهرة النحاة ضرورة اتباعهم.

وجوهر قضية كلامى هنا هو أن كون الدراسات النحوية القديمة مصيبة أو مخطئة، مقتربة من أهدافها، أو مبتعدة عنها، استنفدت أغراضها أو لم تستنفدها، أمر لايصلح حجّة له أو عليه حجم الجهد الذى بذله السابقون و لا موقف الإكبار الذى يحمله الدارس لما كان عليه ذلك السلف من جلد، وماعانوه فى سبيل ما انتهوا إليه، أى أن العلاقة بين الجهد من ناحية وبين قبول ما أسفر عنه هذا الجهد أو طرحه من ناحية أخرى علاقة منفكة على حد تعبير المناطقة، فقد يكون الجهد ضخماً والعائد مضطرباً، وقد يكون الجهد قليلاً والعائد منظبصاً، ومن ثم يجب أن نعرض لقضايا السلف فى البحث النحوى خاصة واللغوى بصفة عامة ونحن متحررون فى مواقفنا الموضوعية منهم ومن حجم تعبهم، وطول دأبهم، وقدرتهم على تشقيق الحجة، ومهارتهم فى صناعة الجدل، وإن كان يجب فى الوقت نفسه أن نحمل صناعتهم على قوانينها المتعارفة بينهم، فذلك أقسط إليهم، وأقوم للشهادة عليهم، وأدنى إلى البر بهم.

٢- ضرورة التفرقة بين الحقائق اللغوية وبين تصورات النحاةالذهنية عن اللغة، ذلك أن النحاة افترضوا أصولاً ذهنية لاسبيل إلى البرهنة اللغوية على

صحتها، ليس هذا فحسب، بل لقد نزّل النحاة أصولهم المفترضة منزلة الحقائق البدهية المسلمة فأقاموا عليها بناء الهيكل النحوى، وصنفوا ذلك الهيكل أبوابا ومقولات على هدْى من معايير تلك الأصول الذهنية[1] ، واستمدوا من تلك الأصول مقاييس قبول النصوص وردِّها، وأسس تصويبها وتخطئتها ، لايلويهم عن غايتهم صحة رواية النصوص، أو كثرة استعمالها، أو شيوعها على ألسنة جمهرة من قبائل ماأطلقوا عليه «عصر الاحتجاج» ، بل لايردهم عن تطبيق سلطان القواعد قداسة النصوص وتبوّؤها الدرجات العُلا صحة لغوية، وجمالاً فنياً، وسوف يعرض البحث لعدد من الأصول التى تولّدت عنها - أو إن شئت قلت مستخدماً مصطلح فلاسفة الإشراق: فاضت عنها - قواعد نحوية ماكان لها أن تكون لولا تلك الأوهام النظرية التى جعل النحاة منها أصولاً تنبنى عليها قواعد يعْوزها البرهان اللغوى، وتنقضها قواعد أخرى، كما تتعارض معها - كذلك - مقولات «كلية قررها النحاة فى الهيكل الهندسى النظرى المبهر الذى صممه الرواد من السابقين، وخَلَف من بَعْدهم خَلْفٌ عزل جمهرتُهم الغالبة أنفسهم عن اللغة مصدر التقعيد، وراحوا يتوارثون كتب السابقين يقرءونها أوراداً

---

(١) استخدم النحاة فى وصف اللغة - أحياناً- أوصافاً تتعلق بالنشأة والطبقة الاجتماعية مما لايتأتى فى اللغة ولايتصور وصفها به، فوسموا الاسم، والفاعل، والمبتدأ ، بالشرف وبالأولية، ووصفوا الفعل بالخسّة، وجعلوه ثانياً، متفرعاً عن الاسم، إلى غير ذلك، ولو لم يقيموا على هذه التصورات الغريبة قواعدهم لكان من الممكن تجاهلها، وعدم التعرض لها، ولكن المؤسف أنها تمثل جرهر تصوراتهم، ولبّ عملهم، ومحور نظريتهم. (انظر: كشف المشكل في النحو. على بن سليمان الحيدرة اليمنى. ج١ ص ٢٣٠، ٢٩٤. بغداد ١٩٨٤، والمسائل المشكلة. أبو على النحوى. دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوى. ص ٥٤٣-٥٤٤. ط١. بغداد ١٩٨٣، والأشباه والنظائر فى النحو. السيوطى. ج١ ص ٣٢٢.

ويدورون[١] في فلكها، ولايستطيعون الخروج من تحت غطاء عباءات مؤلفيها، بل لايجرءون على التأليف في النحو حياءً من جانب، وإيماناً بكمال جهود السابقين من جانب بآخر، وقد حال ذلك بين أجيال النحاة بطاقاتهم المدهشة وبين الرجوع إلى اللغة لاختبار تلك الآراء، وبيان وجه الحق في البناء النحوى الذى قلت عنه فى مقام غير هذا : إنه بناء يستحق الإعجاب والعَجَب[٢] ، أو فى عبارة صريحة أخرى: هو آية من آيات الصبر والجلد والجهاد، ولكنه كذلك آية فى إثارة العَجب والدهشة، كما أنه جهاد فى غير ميدان، وبيان ذلك كله آت بمشيئة الله فى موضعه من البحث.

٣- ضرورة التفرقة بين أن نلجأ إلى النحو معيناً لنا على فهم تراث عصر الاحتجاج بأجناسه المختلفة (الشعر، والرجز، والغريب، واللهجات، والقرآن الكريم، والحديث النبوى الشريف)[٣] ، وبين اتخاذه مقياساً للحكم على ما ورد فى ذلك التراث تخطئة لبعضه، وتصويباً لبعض آخر منه، قبولاً لجنس منه، وردًّا لجنس آخر غيره فى وجه أصحابه ورواته، رفعاً لمكانة جنس من الكلام، وحطًّا لجنس آخر غيره، وهكذا...، أى أننا لابد أن نفرق بين النحوِّ التالية :

أ - نحوُّ التراث أو النحوُّ التاريخية (بصيغة الجمع، ضرورة تنوعها) وهى وجهات النظر التى انتهى إليها الرواد من السابقين بعد تأملهم ما كان

---

(١) انظر: مغنى اللبيب . جمال الدين بن هشام . ج٢ ص ١٣٨ . عيسى البابى الحلبى. مصر.

(٢) انظر : المصطلح النحوى : دراسة نقدية تحليلية. د. أحمد عبد العظيم. ص ٣ دار الثقافة. القاهرة ١٩٩٠م.

(٣) راعينا فى هذا الترتيب معتقدات النحاة التى تؤكد غلبة الشعر والرجز والغريب على الشواهد النحوية، وعلى صناعة القاعدة النحوية ، ودور هذه الأخيرة فى الحكم على الأجناس الكلامية الأخرى.

مختلفاً فيما بينه فى عصر الاحتجاج، واعترافهم بصحة القياس على أى منه، ومثل هذه النحوٌ لايصح أن يحكّم بعض منها فى بعض آخر كما تشير إلى ذلك مقولة أحد العلماء فى حواره مع عيسى بن عمر:

« وقال أحد العلماء لعيسى بن عمر: أخبرنى عن هذا الذى وضعته فى كتابك، يدخل فيه كلام العرب كله ؟ قال : لا، قال : قلت: فمن تكلم خلافك، واحتذى ما كانت العرب تتكلم به تراه مخطئًا ؟ قال: لا ، قال: فما ينفع كتابك »(١) بلّه أن يحكّم فى العربية وراء العصر الذى حاول وصفه، ويجدر بى أن أسجل هنا أن الحوار السابق مع عيسى بن عمر يُسلم إلى ما يلى :

- أن ماجاء فى عصر الاحتجاج مخالفاً لقواعد النحاة التى انتهوا إليها لايصح وصفه بالخطأ.
- أن النحاة قد اعتمدوا على بعض العربية وحكّموا ما وصلوا إليه مؤسساً على بعض العربية فى بقية العربية فى عصر الاحتجاج، وفيما وراء ما أُطلق عليه عصر الاحتجاج.
- أن النحو العربى لايصف العربية بل بعضها.

---

(١) إنباه الرواة على أنباه النحاة. جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢ ص ٣٧٤. دار الكتب المصرية - القاهرة. ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م - وانظر فى هذا أيضاً ما يلى:
الجنى الدانى فى حروف المعانى. حسن بن قاسم المرادى. تحقيق : طه محسن. ص ٤٠، ٤٢-٤٤، ١٥٤. ط١، بغداد ١٩٧٦م، والخصائص. صنعة أبى الفتح عثمان بن جنى. تحقيق: محمد على النجار . ج٢ ص ١٠ دار الكتب المصرية، نشر دار الكتاب العربى . لبنان. والاقتراح... للسيوطى ... ص ١٨٦.

- أن ما لا يصفه النحو - من لغات عصر الاحتجاج - صحيح فصيح يقاس عليه.

ب - النحْو العلمي، ويجب أن يكون وصفاً لبيئة لغوية واحدة يُعيَّن فيها الزمان، والمكان، والمتكلم، ومستوى الكلام، وجنسه، كما يجب أن تنطبق معاييره المستمدة من وصف ظواهره على أفراد تلك الظواهر، أي أننا لابد أن نفرق بين نحو يصف مستوى لغوياً بعينه تنطبق قوانينه على أفراد ذلك المستوى موضوع الدراسة، وبين نحو (هو في حقيقته وواقع أمره عدّة نحوّ) يصف مستويات متباينة، يُقرُّ لها تباينها، ويُعترف بحجيتها جميعها، ولكنه لايقبلها جميعها، بل يحكِّم مستويات منها في غيرها، مصطفياً تلك المستويات على أسس غير مطردة، ويطبقها بطريقة اعتباطية تنتهي به إلى رد ما هو ثابت، وصنعة ما لم يرد، ومنع ما هو جائز في اللغة، وإجازة ما هو ممنوع فيها على حد تعبير أبي على الفارسي[١]، وإدخال ما لا مدخل له في هذه الصناعة، والتصرف فيما ورد بالتغيير والتحريف حفاظاً على بقاء سلطان القاعدة، وخدمة لسريان مفعول ما أقيمت عليه من تصورات وأصول.

---

(١) انظر : المسائل المشكلة... أبو على الفارسي. ص ٣٦٥، وانظر أيضاً ص ٣٨٥، وانظر في القضايا نفسها ما يلي: الخصائص . لابن جني. ج٢ ص ١٠ - ١٧، وكتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل. للبطليوسي ص ٧٣، والرواية والاستشهاد باللغة. د. محمد عيد. ص ٣٠-٧٨. عالم الكتب. القاهرة ١٩٧٢، والأشباه والنظائر في النحو. للسيوطي . ج٣ ص ٨٠. ط١ سنة ١٩٨٤م. دار الكتب العلمية - بيروت.

الملاحظة الثالثة :

تتصل الملاحظة الثالثة بوجوب أن يكون مقياس قبول الرأى أو رفضه، تصويبه أو تخطئته مقياساً موضوعياً، فلا نقبل الرأى لقدمه، ونردّه لحداثته، نوسع له فى صدورنا لشهرته، ونصم آذاننا عنه لعدم ذيوعه، نتعبد به لأنه رأى من أطلق عليهم جمهور النحاة، أو المحققون من النحاة، أو الأوائل من النحاة، أو ملوك النحاة، ونضرب به عُرض الحائط لأنه غير مرضىّ عنه من هؤلاء، أو من فريق منهم ، ولقد علّمنا بعض القدماء فى كثيرمن مجالات الثقافة الإسلامية أن الصواب يكمن فى اتباع الدليل المستمد من الظاهرة نفسها موضوع الدراسة، قرروا لنا ذلك فى اجتهاداتهم الفقهية، وفى رواياتهم للحديث الشريف، وفى دراساتهم النقدية للشعر والشعراء، وفى تناولهم اللغة بالدرس والتحليل، وهؤلاء هم الفقهاء يتوّجون اجتهاداتهم بمقولتهم الخالدة فى ميدان العلم والبحث والاستنباط : إن رأيهم صواب يحتمل الخطأ، ورأى غيرهم خطأ يحتمل الصواب، وهؤلاء هم علماء الأصول يقرر فريق منهم أن المصيب فى الظنّيات ليس واحداً[(١)] ، وهذا هو ابن قتيبة يقول فى دراسته التى جمع فيها حوالى مائتين من الشعراء : «ولا نظرت إلى المتقدم ... بعين الجلالة لتقدمه وإلى المتأخر.. بعين الاحتقار لتأخره، بل نظرت بعين العدل على الفريقين، وأعطيت كلاً حظه، ووفرت عليه حقه»[(٢)] ، ويؤكد هذا المعنى نفسه ما ينقله المبرد ممثلاً

---

(١) انظر: المستصفى من علم الأصول. أبو حامد محمد بن محمد الغزالى، ج٢ ص ٣٦٣ – ٣٦٤، وانظر كذلك ص ٣٥٧ – ٣٦٣. الطبعة الأولى. بولاق . مصر ١٣٢٤هـ . منشورات: الشريف الرضى – قم – إيران.

(٢) الشعر والشعراء. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ج١ص١٠ ، دار الثقافة – بيروت ١٩٦٤، وانظر أيضاً النقد الأدبى والبلاغة فى القرنين الثالث والرابع (المصادر والقضايا) د. على عشرى زايد. ص ٢٨. الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٥م. مجمع البحوث الإسلامية – أسلام آباد. باكستان.

به فى إحدى قضايا الضمير من أنه «ليس لقدم العهد يفضل القائل، ولا لحدثان عهد يُهْتضم المصيب، ولكن يُعطى لكل ما يستحقه»(١) ، ويقرر الجاحظ الأمرنفسه فيما ينقله عنه ابن جنى قائلاً : «وقد قال عثمان بن بحر الجاحظ : ما على الناس شئ أضر من قولهم: ما ترك الأول للآخر شيئاً»(٢) ، وعلى الرغم من أن مثل هذا لم يكن شائعاً بين النحاة فها هو السيوطى ينقل فى كتابيه : «الإتقان..» و «الاقتراح» عن أبى حيان قوله: «... ولسنا متعبدين باتباع جمهور البصريين، بل نتبع الدليل»(٣) ، وهاهو ابن جنى ينقل عن المازنى قوله: «وإذا قال العالم قولاً متقدماً فللمتعلم الاقتداء به (والانتصار له)، (والاحتجاج) لخلافه، إن وجد إلى ذلك سبيلاً»(٤) ، بل إن ابن جنى نفسه يقرر فى هذا المجال ما يلى : «اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه، وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره فى قرآن ولا سنة أنهم لايجتمعون على الخطأ، كماجاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: «أمتى لاتجتمع على ضلالة»، وإنماهو علمٌ منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فُرِق له عن علة صحيحة، وطريق نهجة، كان خليل نفسه، وأبا عمرو فكره»(٥) ، وما مقولة على بن أبى طالب – رضى الله عنه – الذى تُرجع

---

(١) النحو الوافى، عباس حسن، ج١ هـ ص ٢٣٠، ط٣، دار المعارف بمصر ١٩٦٦، انتشارات ناصر خسرو – إيران.

(٢) الخصائص، ابن جنى، ج١ ص ١٩٠-١٩١.

(٣) الإتقان فى علوم القرآن، جلال الدين السيوطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ج٢ ص ٣٨٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥، منشورات، الرضى – بيدار ، إيران ، نشر : أدب الحوزة.

(٤) الخصائص ، ابن جنى، ج١ ص ١٩١.

(٥) المرجع السابق، ج١ ص ١٨٩ – ١٩٠، وانظر كذلك ج٣ ص ١٧٧.

إليه كثيرمن الروايات الفضل فى نشأة علم النحو إلا تأكيداً لما نسوق له الحديث، أفليس هو القائل: «الزم الحق من لزمه من القريب والبعيد»[١] ، ومحصلة هذا كله أننا يجب أن نكون موضوعيين فى أحكامنا، فنعطى لكلٍّ ما يستحقه فى ضوء المقاييس الموضوعية المستمدة فى كل علم من مجال ظواهره لا من خارج ذلك المجال، ولا مما يتصوره الباحث عن الظواهر، ويتوهمه فيها قاطعاً دون برهان أنه ليس على الغيب بظنين.

الملاحظة الرابعة :

تقود الملاحظة السابقة إلى ملاحظتنا الرابعة، وتتصل بها اتصالاً وثيقاً، إذ تؤكد هذه الأخيرة ما يلى:

- أن شيوع القاعدة لايعنى مطابقتها لسلوك اللغة[٢] .
- أن شهرة المذهب لاتعنى صوابه من ناحية، ولا تعنى خطأ ما عداه من ناحية أخرى .
- أن إجماع الأقدمين من النحاة على اصطلاح بعينه، أو شروط بعينها، أو قاعدة بعينها، أو تعريف بذاته، لايُلزم الأخذ به، ولايمتنع الخروج عليه، إذ النحو - كما قرروا - علم يُستنبط من اللغة، فمن ظهر له غير ما انتهوا إليه، وتبين له دليله، اتبع ماانتهى إليه، وحُق له أن يتنكب

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة . محمد دشتى وكاظم محمدى، ص ١٠١، ٤٥٥ . مؤسسة النشر الإسلامى (التابعة) لجماعة المدرسين بقم... (إيران)، ١٤٠٦هـ. ق - ١٣٦٤هـ. ش.

(٢) انظر : كتاب فى أصول اللغة . ج١ ص ١٧٠ . مجمع اللغة العربية. القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٦٩، ج٢ ص ١٥٩، الطبعة الأولى ١٩٧٥.

طريقهم، ولنا فيما قرره الحوار مع عيسى بن عمر وما نقلناه عن المبرد، والمازنى، وابن جنى، مُثُلٌ تُضرب فى هذا المجال[(١)] .

الملاحظة الخامسة :

تتعلق الملاحظة الخامسة بعصر الاحتجاج، وإن لملاحظتى هذه - وإن لم يكن من همومى هنا أن أتحدث عن حدود عصر الاحتجاج التى ارتضاها النحاة زماناً، ومكاناً، وكلاماً، ورواة، ولا عن الحدود التى أقاموها، أو الشروط التى منحوها سلطاناً، وقيدوا بها الزمان والمكان والكلام[(٢)] والرواية - صلة متينة ورحماً موصوله بذلك كله، وتتركز قضية كلامى فى أن النحاة بعد أن خلعوا صفة «الاحتجاج» على محتويات بيئات بعينها فى أزمنة بعينها، ومنحوها مصدرية القياس عليها، ووصفوا المقيس على ما فيها بأنه منها، ويأخذ حكمه، وجدوا أنفسهم فى مأزق قادهم إلى مزالق كثيرة، أما المأزق فيتمثل فى أنهم نظروا فوجدوا داخل دائرة ماأسموه «عصر الاحتجاج» ما يلى:

- ألواناً من أجناس الكلام، وكله عربى، وكله حجة، ضرورة انتمائه إلى عصر الاحتجاج، فالقرآن بقراءاته الثابتة الصحيحة ، والحديث بدرجات رواياته المختلفة، والشعر ومقاييس تلقّيه وقبوله من الرواة وردّه على أصحابه حينا، وتغيير المروى منه حينا آخر، وصنعته حيناً ثالثاً، واعتماد ما ضعُف من رواياته أحياناً أخرى، والرجز الذى وجد النحاة

---

(١) انظر ص ١٧ - ٢٠ من هذا البحث.

(٢) هناك بحوث خلُصت لهذا، وأحسنت الكلام فيه وعنه، منها على وجه الخصوص: الرواية والاستشهاد باللغة. د. محمد عيد، والأعراب الرواة. د. عبد الحميد الشلقانى، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.

فيه وفى الغريب ضالتهم المنشودة، ومنقذهم عند الحديث عن الشروط والمسوغات وما خالف قواعد الرتبة والمطابقة وغيرهما من المقولات النحوية فى أبواب النحو المتنوعه، كما كانت هناك لهجات حكم عليها النحاة بالشذوذ، والضعف، والرداءة[1] ، وقرروا عدم القياس عليها، ثم امتطوها دوابّ تحقق مآربهم، وجموحهم فى الرأى، وتطرفهم فى الدفاع عن قواعدهم.

- بيئات زمانية امتدت حتى منتصف القرن الرابع الهجرى بالنسبة لما أسموه «قبائل وسط الجزيرة العربية»، وإلى منتصف القرن الثانى الهجرى بالنسبة لما أطلقوا عليه «قبائل خارج وسط الجزيرة العربية».

- بيئات مكانية جعلت من البداوة والقدم مقاييس تُقبل بها النصوص أو تُرد.

نظر النحاة إلى ذلك كله ووجدوا فيه اختلافاً كبيراً شمل مستويات التحليل اللغوى المتنوعة المتعارف عليها بالأصوات والصرف والنحو والدلالة، وكان عليهم أمام مقولة: إن ما قيس على كلام العرب فى تلك البيئات الزمانية والمكانية فهو من كلام العرب - ألا يردّوا على العرب شيئاً ثبت أن قالوه، وكان عليهم فى الوقت نفسه أن يستخلصوا «علم العربية» أو ما أسموه «نحو اللغة العربية»، وهنا ظهرت المشكلة التى كان عليهم أن يجدوا لها حلاً: بيئات متعددة تتحدث لهجات مختلفة كلها حجة، ولكل واحدة ضرب من القياس يؤخذ به، ويُخْلد إلى مثله،

---

(١) انظر : مغنى اللبيب عن كت بالأعاريب. جمال الدين بن هشام الأنصارى، تحقيق: مازن المبارك، محمد على حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغانى. ج١ ص ٢٤٤. الطبعة الخامسة (بدون تاريخ). مكتبة سيد الشهداء - قم.

وليس لك أن تردّ واحدة بصاحبتها، لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها كما يقول ابن جني[١] ، ويُراد وضع نحو (بصيغة المفرد) يصفها جميعها، أو إن شئت الدقة نحو يضبطها جميعها، ويحكم على ما خالف قواعده وضوابطه بعدم الصحة و البعد عن العربية، ولم يجد النحاة من حلّ أمامهم إلا الانتقاء مما قرروا بدْءًا خطأ تحكيم بعضه فى بعض، واعترفوا بعدم التفاضل فيما بينه بالنسبة للاحتجاج به، فتم لهم الانتقاء من مستويات أجناس الكلام، والانتقاء من البيئات الجغرافية، والانتقاء من البيئات الزمانية، وورّثونا مصطلحات مثل[٢]: لغة راجحة، ولغة مرجوحة، ولغة رديئة، ولغة مرذولة، ولغة قبيحة، ولغة تتنافى مع العربية أو ليست من العربية، ولغة يُحتج بها فى نفسها ولا يقاس عليها، وغير ذلك مما يتنافى مع منطوق «عصر الاحتجاج» ومفهومه على النحو الذى عرف عنهم أنهم حددوه به، وقد قادهم هذا المأزق إلى قواعد تتهم

---

(١) انظر : الخصائص ... ج٢ ص ١٠.

(٢) انظر ما يلى : إبراز المعانى من حرز الأمانى، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان... المعروف بأبى شامة. ص ٢٨٣-٢٨٤، ٣١٦-٣١٧، ٣٥٣، مطبعة الحلبى بمصر ١٣٤٩هـ، وكتاب الاقتراح، للسيوطى ص ٤٩، وإتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربع عشر، للدمياطى (الشهير بالبناء)، تعليق : محمد على الضباع – ص ٢٢٢، طبع ونشر : عبد الحميد أحمد حنفى، مصر – الغورية ١٣٥٩هـ، والنشر فى القراءاتالعشر، لابن الجزرى، تصحيح ومراجعة: محمد على الضباع. ج٢ ص ٢١٠-٢١٣، ٢٩٨، ٣٢٦، مطبعة الحلبى بمصر (بدون تاريخ)، والبحر المحيط، أبو حيان النحوى. ج١ ص ١٩٩، ج٢ ص ٢١٥، ج٣ ص ٣٧٨ – ٣٧٩، ٤٢٢، ج٤ ص ٢٥٩، ٢٧١، ج٥ ص ٤١٩، ج٦ ص ٣٢، ١٣٠، ٣٩٥، ٤٨٤، ٥٠٧، ج٧ ص ٣٧، ٤٦، ٣٥٨، ٣٧٧، ٤٣٩، ج٨ ص ٦٢، ٣٤٢، ٤٨٧، ٤٨٨، والمنصف لابن جنى تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. ج١ ص ٣٠٧، ٣١١، مطبعة الحلبى ١٩٥٤م، والمسائل المشكلة، أبو على الفارسى، ص ٣٨٥، والأشباه والنظائر فى النحو للسيوطى ج١ ص ٢٦٨، ج٣ ص ٧٧، ومغنى اللبيب ... ج١ ص ٢٤٤، والخصائص ... ج١ ص ٣٨٥، ٣٩١.

النصوص ولا تصفها، تردها في وجه أصحابها، ورواتها، ولا تعتمد عليها في استنباط القواعد، فكانت لهم مواقف غريبة ومدهشة ومتناقضة بل منكرة من قراءات القرآن المتواترة التي هي قرآن من القرآن، وكان لهم موقف من الحديث النبوي[1] الشريف أكثر جرأة، وأصرح عبارة من موقفهم من القرآن الكريم، وجاءت مواقفهم من الشعر، والشعراء، والرواة، وميلهم إلى الغريب لغة وتركيباً تؤكد أن ما ارتضوه أصولاً وقواعد وحدوداً وضوابط لعصر الاحتجاج لاينضبط في نفسه، ولايطرد في تطبيقه على البيئات المختارة زماناً، ومكاناً، ومتكلمين، ويشيع التناقض فيما بينه، وتتعارض فيه القواعد مع النصوص لتباينها نوعاً، واختلافها بيئة ومتكلماً فتلوى النصوص، وتُكبّ في التأويل على وجوهها بدلاً من أن تُوسَّع القاعدة، أو تُعدّل لتشملها، وإن لم يكن هذا مناقضاً لمبدأي الشمول والتماسك بل لمبادئ العلم المنضبط، ولمقولتهم: «الاطراد مناط القياس»[2]، فماذا تُراه يكون التناقض ؟

ويفرض هذا كله علامات الاستفهام التالية:

- هل ما قاله العرب في عصور الاحتجاج لغة واحدة، يحكمها نحو واحد،

---

(١) انظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثي. ص ١٣-٢٩، ٣٦٧-٤٢٢، منشورات وزارة الثقافة والإعلام. العراق. دار الرشيد ١٩٨١م.

(٢) الأصول. د. تمام حسان. ص ١٤٤. (وتتعلق بالمقولة المشار إليها أسئلة ثلاثة تفرضها مقولة أخرى للنحاة يرون فيها أن اطراد الحكم لايلزم إن كان قائماً على علة لاتلزم (انظر: الأشباه والنظائر في النحو. للسيوطي. ج٣ ص ١٥٦. البيت الخامس)، وثلاثة الأسئلة هي: لم الحكم إذن ؟ ولم لايُبحث عن علة تعمم الحكم ؟ وهل نحن في قضية فقهية أم في قضية قانون نحوي مستمد من نصوص يوجد فيها القانون بالقوة، وعلى النحوي أن يصوغه، ويؤكد صدقه باللغة ؟

أم لغات مختلفة تقتضى نحواً مختلفة (بصيغة الجمع)[١] ؟

إنْ كانت الأولى، فكيف نفسر النصوص ؟ وكيف نقبل القواعد ؟

وإن كانت الثانية، فكيف نزعم أننا ندرس قواعد لغة واحدة؟

- هل يقاس على كلام العرب فى عصور الاحتجاج ، أم لا ؟

وإذا كان ما قيس على كلام العرب فى عصر الاحتجاج فهو من كلام العرب، فهل يحق للنحاة أن يستبعدوا بعضه إبقاءً لما أقاموه على بعض غيره من أحكام ؟

- ثم هل يحق للباحث أن يضيف إلى الظاهرة موضوع دراسته ما ليس منها ؟

وإذا كان النحاة قد فعلوا ذلك بشهادتهم[٢] ، فما الموقف من القواعد

---

(١) هذا ما أدركه النحاة نظرياً وتطبيقياً فيما قرروه من تجاوزات تقع فى الشعر ولا تقع فى النثر، وفى وصفهم ماخالف قواعدهم بأنه لهجة، أو لهجة شاذة، أو لهجة رديئة، أو لغة لقوم من العرب، أو لغة ضعيفة، أو أنه مصنوع، أو أنه خطأ من القائل، أو غلط من الراوى، أو غلط ممن استشهد به، ولو حُقَّ لنا أن نتصور من خلال قواعد النحو نفسها المادة اللغوية التى اعتمدها النحاة مصدراً لتقعيدهم، ودليلاً لغوياً على قواعدهم وشروطها، وما استثنى من تلك لاشروط، ومسوغات ما لم تنطبق عليه الشروط، وما صح فى القياس والاستعمال الغالب على غيره، لوجدنا خليطاً من أجناس الكلام، ومستويات من اللهجات، وألواناً من الغريب والعاميات، أهدرت معها ضوابط عصر الاحتجاج فى الزمان والمكان والمتكلم، وجنس الكلام، وسوف نفرد لذلك بحثاً مستقلاً بإذن الله.

(٢) انظر: المسائل المشكلة... ص ٣٦٥، وشرح المفصل، موفق الدين بن يعيش النحوى، ج١ ص ٩٠، عالم الكتب - بيروت، وكتاب فى أصول اللغة ، ج٢ ص ١٣٠-١٣١، ١٣٣، ١٣٩-١٤٠، القاهرة ١٩٧٥ .

التى انتهوا إليها من حيث زعمهم أنها واصفة للغة عصر الاحتجاج؟

- وإذا كانت قواعد النحاة تصف لغة عصر الاحتجاج، فما تفسير موقفهم من نصوص القرآن الكريم الذى يقررون أنه «محيط بجميع اللغات الفصيحة»(١) ؟

- وهل حقاً كان النحاة يقعدون لنصوص القرآن الكريم، أو فى حضورها، كما يحلو لفريق من الأقدمين والمحدثين أن يلحّوا على تأكيد ذلك(٢) ؟

وكيف تستقيم صحة ذلك مع وصفهم قراء من أمثال : أبى عمرو بن العلاء، وحمزة، وابن عامر، وابن كثير، ونافع وشيخه أبى جعفر، وحفص، وعاصم، ومجاهد، والكسائى ، وخلف ، وغيرهم، باللحن، والوهم، والسهو، والغلط، والظن، وعدم فهم العربية ، والجهل، وضعف الرواية، وضعف الأمانة؟

ثم كيف تستقيم صحة هذا الزعم مع وصفهم القراءة القرآنية - رغم كونها سبعية - بأنها قراءة منكرة، ومردودة، ومرذولة، ورديئة، ومعيبة، وقبيحة، وخبيثة(٣) ؟ !!!

---

(١) الكامل فى اللغة والأدب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق... محمد أحمد الدالى. ج٢ ص ١٠٠٠. الطبعة الأولى. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦م .

(٢) انظر : خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادى. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون. ج١ ص ٢٣. المطبعة اسلفية ١٣٤٧هـ، والاقتراح للسيوطى. ص ١٤، والقرآن الكريم وأثره فى الدراسات النحوية. عبد العال سالم مكرم، ص ٩٦. دار المعارف بمصر ١٩٦٨.

(٣) انظر: المراجع السابقة جميعها فى (٢) من ص ٢٤ من هذا البحث، وانظر كذلك ما يلى : إعراب القرآن. أبو جعفر النحاس. تحقيق: زهير غازى زاهد. ج١ ص ١٦١، ١٧٣، ١٧٣- ١٧٤، ٤٨٠، ٥٠٤، ٥٦٩، ٦٣٠، ج٢ ص ٣٨٠، ٨٢٨، بغداد - مكتبة العانى ١٩٧٧، والكشاف. الزمخشرى. ج١ ص ٤٨، ٢٨٠، ج٢ ص ٥٢، ٢٥١، ٣٩٠، ج٣ ص ٣٣٢، ج٤ ص ٦٤، ٣٢٣، ٧٧٠. مصطفى الحلبى - مصر ١٩٦٦ (نشر: أدب الحوزة - طهران، وكتاب المقتضب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. ج١ ص ٢٦١ وهامشها، ج٢ ص ١٦٩ وهامشها؛ ج٤ ص ١٠٥، ١٠٦ وهامشيهما، والكامل للمبرد. ج٢ ص ٩٣١ وهامشها .

ومن بين أعلام النحاة الذين خاضوا فى هذا الزلق الخليل بن أحمد، وسيبويه، والمبرد، وأبو على الفارسى، وابن جنى، والمازنى، والفراء، والزجاج، والزجاجى، والرضى، والنحاس، وابن جرير، وابن عطية، وابن قتيبة، وأبوحاتم، وأبو عبيد، والأصمعى(١) .

وما معنى ألاّ يحتكموا إلى نصوص القرآن فى جدلهم الطويل ومناظراتهم التى تمتلىء بها كتب الأخبار والخلاف، مع أن بعضهم كان من أصحاب القراءات ؟

الملاحظة السادسة :

تتعلق الملاحظة السادسة بموقف النحاة بعضهم من بعض، ولا أسوق هذه الملاحظة هنا لأبرّز غلطة فى القول قد تنبو عن القلم، أو تجاوزاً فى الوصف قد يصدر عن غير قصد، أو تعبيراً ربما يبدو متنافياً مع مشاعر الإجلال التى تليق بأسلافنا النحاة، ولكنى أسوقه حتى يتبين لنا أن السابقين بشرٌ يجوز عليهم الخطأ، وأنهم ليسوا معصومين، وأنهم ضربوا لنا الأمثلة بتسجيل أخطاء معاصريهم، وسقطات من سبقوهم من شيوخهم ورؤساء الاتجاهات النحوية المختلفة التى يتبعونها أو يختلفون معها، ولنبين كذلك أن هؤلاء السابقين أنفسهم قد سلق بعضهم بعضاً بألسنة حداد، وأنهم استخدموا فيمن سبقوهم وفيمن عاصروهم لغة لن أصفها وإنما سأدعها تعبر عن نفسها، راجياً القارئ الكريم أن يغفر لى بعض ما قد يبدو قسوة فى القول، أو تجاوزاً للحدود فى التناول، أو تطاولاً على شيوخنا السابقين فى النقد، فما إليه قصدت، ولا يجوز

---

(١) انظر : المراجع السابقة جميعها فى (٢) السابق مباشرة .

لى، ولكنها نفثة ضيق على الطاقة الهائلة التى صرفها النحاة فى غير ماكان يجب أن يشغلهم مما أدركوا بعبقريتهم اللغوية، وملكاتهم المتوقدة أسسه النظرية، وطفقوا يخصفون على ماأدركوا من ألوان الجدل والانكباب على دراسة آراء بعضهم بعضاً، فخلفوا اللغة وراءهم ظهرياً وراح يلقن بعضهم بعضاً كيف تُوارى سوءات ما يبدو خروجاً على فرماناتهم السلطانية بالتأويل، والرد إلى ما افترضوه أصلاً للوضع اللغوى، وأصلاً للقاعدة، ولست أدرى كيف نسوا مع الأمر الأول مقولة أحدهم: «ولا أدرى كيف اطّلع على ذلك (أى : أصل الوضع)، إذ ذلك شئ لايُطّلع عليه إلا بنص من الواضع»[1] ، وأغفلوا مع الثانى ما قرروه من أن النحو هو أن تنحو كما تنحو اللغة[2] لاكما يريد النحوى للغة أن تنحو، ولو أن النحاة لم يبددوا طاقاتهم المبدعة فى محاولة الكشف عما يقصده أحدهم بمصطلح أو تعريف، ومدى انطباق قواعد المنطق حدوداً ورسوماً عليه، ووجهوا قدراتهم الفائقة على الصياغة الفنية، ومهاراتهم التشقيقية، لتطوير ملامح العبقرية اللغوية التى لايخطئك وميضها من بين الركام، لكان للنحو العربى شأن أى شأن مع اللغة العربية تعليماً وتعلماً من ناحية ، وبين نحوٌ اللغات الأخرى من ناحية ثانية، ولم تكن النصوص اللغوية هى الشئ الوحيد الذى جعله النحاة وراءهم ظهرياً، يُحكِّمون فيها القواعد، ويلْوون أعنتها، ويفترضون فيها ما لم يكن يوماً منها، ويوجبون تقدير ما لا يتأتى فى نظامها التركيبى مدركين ما يفعلون، وهاهو السيوطى ينقل لنا عن عيسى بن عمر أنه «ألقى.. على الكسائى مسألة، فذهب الكسائى يوجّه احتمالاتها، فقال له عيسى: عافاك الله ! إنما أريد كلام العرب، وليس هذا الذى تأتى به

---

(١) شرح المفصل . ابن يعيش . ج٧ ص ١٦.

(٢) انظر الخصائص. ابن جنى. ج١ ص ٣٤.

بكلامها»(١) أقول : لم تكن النصوص اللغوية هي الشئ الوحيد الذى خلفه النحاة وراء ظهورهم، وإنما كان هناك أيضاً ذلك الذى نسوق له الحديث هنا وهو أدب الحوار، ولغة المناقشة، وموضوعية عرض القضايا، وسوف اكتفى بنقل نماذج من نصوص تعج بها كتب النحو، وكتب الأخبار ، والرواة، والخلاف، والأعلام، والأشباه والنظائر النحوية لنقف على نمط من الحوار تعلّمه من أسلافنا بعض علمائنا الذين يورد أحدهم وهو الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة . فى زملاء له من العلماء يخالفونه الرأى ألواناً من السباب لاتدعم رأياً، ولا تنقض حجة، ويكفى أن أسوق مما قاله ما وصف به أحد مخالفيه من أنه :

«كبهيمة عمياء قاد زمامها * أعمى على عوَج الطريق الأعوج»(٢)

وكنا نود ألا يتورط أمثال هؤلاء العلماء فيما هووا فيه، فما هكذا تورد الإبل، كما علمتنا نصوص لغتنا العربية !!!

إن المتصل بكتب التراث النحوى يهوله ما تصطدم به عيناه من لغة يتجاوز فيها العالم قضية الكلام وموضوع المناقشة ويتعدى إلى صاحبها من معاصريه أوممن سبقوهم فيحكم عليه بالكذب، والغفلة، وعدم الفهم، وعدم تثقيف الكلام، وبالهذيان ، وقصور الإدراك، وفقدان الأمانة، والجهل ، والجلافة، والسخف، وجفاف الطبع، ويصف بعضهم آراء بعض بأنها بعيدة فى الفساد، أو مطروحة مرذولة، أو من أخطأ الخطأ،أو خطأ فاحش، أو أنها من العجائب، أو أن الذى ألقاها فى أفئدتهم إنما هو القصور وعدم التحقيق، إلى غير ذلك مما يضيق

---

(١) إنباه الرواة... ج٢ ص ٣٧٧.

(٢) النحو بين التجديد والتقليد. محمد عبد الخالق عضيمة. ص ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٩١.

المقام عن استيعابه، وتقصّيه، وهاهي بعض نصوصهم تتحدث عنهم:

- قال أبو حاتم السجستاني: ولا تقول العرب: «الكل والبعض»، وقد استعمله الناس، حتى سيبويه والأخفش في كتبهما لقلة علمهما بهذا النحو، فاجتنب ذلك، فإنه ليس من كلام العرب»(١) .

- ويصف أبو علي الفارسي تخريج الفراء لقوله تعالى: ﴿وإن كل ذلك لما متاع الحياة الدنيا﴾ بقوله : «فهذا قول فاسدٌ مستكره»(٢) .

- ويصف الزجاج رأياً للمازني بقوله: «فهذا مطروح مرذول»(٣) .

- ويتحدث أبو حيان عن مفهوم الضرورة عند ابن مالك فيقول: «لم يفهم ابن مالك معنى قول النحويين في ضرورة الشعر...»(٤) .

- ويقول الزجاج في الفراء: « ... فأما نحن فلا نذكر حدود الفراء، لأن خطأه فيه أكثر من أن يعدّ»(٥) .

- وينقل السيوطي ما يلي: في (تذكرة) ابن أم مكتوم أن السيد البطليوسي ذكر عن الأخفش شيئاً لم يذكره أحد من النحويين، وذلك أنه أجاز: مررت بهم خمسة عشرهم، فجعل مفسر المركب مضمراً، وهذا من أخطأ الخطأ»(٦) .

---

(١) معجم النحو . عبد الغني الدقر. ص ٨٨. المكتبة العلمية – لاهور (بدون تاريخ) .

(٢) المسائل المشكلة ... ص ٣٨٥.

(٣) الأشباه والنظائر في النحو ... ج٣ ص ٧٧ .

(٤) المرجع السابق ج١ ص ٢٦٨.

(٥) المرجع السابق ج٤ ص ٢٠٥.

(٦) المرجع السابق ج٣ ص ٧٧.

- ويصف أبوحيان وأصحابه الزمخشرى فيقول: أصحابنا يقولون: إن الزمخشرى غير نحوى، ولايلتفتون إليه ولا إلى خلافه فى النحو.. وكتابه (المفصل) عندهم مُحتقر، لايُشتغل به، ولايُنظر فيه إلا على وجه النقض له، والحط عليه»(١) .

ثم يورد لبعض الأندلسيين شعراً فى هجاء الزمخشرى لاأستطيع أن أضع بعضه بين دفتى كتابى هذا، لهتكه خلق الحوار، ولذا سأحيل القارئ الكريم إلى موضعه الذى ورد فيه(٢) .

- ويصف السهيلى ابن خروف حين تناظرا فيقول: «ما أجهل هذا الجاهل حيث ينكر ما لاينكره أحد.. وهذا الجاهل من جفاة المقلدين.. ولاينكره إلا جلف جاف»(٣) .

- ويصفه فى مسألة نحوية فيقول: « ... وأما ردّه علىّ... فهذيان... وأما قوله ... فتعقب سخيف»(٤) .

- ويصف الشيخ علاء الدين ابن التركمانى رأى الرواذراوى فيقول: « ... وهذا غلط وغفلة»(٥) .

- ويصف ابن هشام رأياً لأبى البقاء بأنه «خطأ فاحش»(٦) .

---

(١) المرجع السابق ج٣ ص ٨١.

(٢) المرجع السابق ج٣ ص ٨٢.

(٣) المرجع السابق ج٣ ص ١٧١.

(٤) المرجع السابق ج٣ ص ١٧٠.

(٥) المرجع السابق ج٣ ص ١٨٣.

(٦) المرجع السابق ج٣ ص ١٨٩.

- ويصف أبوحيان النحاة الذين يرون أن الميم المشددة في آخر «اللهمّ» بقية جملة، فيقول: «وهذا قول سخيف فلا يحسن أن يقوله من عنده علم»[١] .

- ويقول ابن خلدون فى النحاة: لاتلتفتن إلى خرفشة النحاة أهل الصناعة والإعراب، القاصرة مداركهم عن التحقيق»[٢] ثم يقول بعد ذلك بقليل معلقاً على مقولة للنحاة : «وهى مقالة .. ألقاها القصور فى أفـئدتهم»[٣].

وإذا كان سيبويه قد نعت الأحمر «بسوء الأدب» لأنه وصف رأيه بالخطأ[٤]، فماذا تُراه كان سيستخدم لو أنه أُطلع على الغيب، وقرأ ما نقلناه عمن خلفه من النحاة فى غيرهم ؟

وأود أن أغلق هذه الملاحظة بما أورده السيوطى عن الزجاجى تعليقاً على المناظرة بين اليزيدى والكسائى، فلعلها الفرا الذى يضم كل الصيد فى جوفه، «...فقال المهدى: قد اختلفتما وأنتما عالمان، فمن يفصل بينكما ؟ قلت: فصحاء العرب المطبوعون، قال الزجاجى: المسألة مبنية على الفساد للمغالطة، فأما جواب الكسائى فغير مرضى عند أحد، وجواب اليزيدى غير جائز أيضاً»[٥] .

---

(١) المرجع السابق ج٢ ص ٢٠٧.

(٢) مقدمة ابن خلدون ص ٥٥٦ . الطبعة الخامسة . دار القلم - بيروت ١٩٨٤ م.

(٣) المرجع السابق ص ٥٥٦.

(٤) الأشباه والنظائر فى النحو ج٣ ص ٨٥.

(٥) الأشباه والنظائر فى النحو . ج٣ ص ٩١.

الملاحظة السابعة :

تتعلق ملاحظتى السابعة بضرورة عدم إجهاد ما خلف النحاة، وتجنب إرهاقه ، بالإقلاع عن ربطه أو جزء منه بنظريات نحوية اكتملت لها مناهجها النظرية والتطبيقية، ومن ثم يجب أن نبتعد عن إلزام أنفسنا بإدخال النحو التراثى فى مقارنة مع النظريات النحوية المعاصرة فنثبت له سبقاً هنا، وتفوقاً هناك، ونسير به فى ركاب الوصفية مرة، ونصنفه فى موكب المعيارية أخرى، ونزج به فى عالم النحو التحويلى باتجاهه المؤسس حينًا، ونقحمه على تنوعات التحويليين المتفرعة من اتجاهه الرئيسى حيناً آخر فنتلمس له أوجه شبه عند الدلاليين من التحويليين، أو عند أصحاب نحو الحالة، أو غير هؤلاء وأولئك، ذلك كله - إلى جانب عدم موضوعيته - يسئ إلى النحو العربى و يجعل ماءه غوراً، فلا نستطيع له طلباً، وإذا كان النحاة قد أرادوه نحواً لكل عصر، فإننا لايصح أن نجعله بدورنا نحوا لكل ركب، وقديماً قال الشاعر:

ومكلف الأشياء ضد طباعها * متطلب فى الماء جذوة نار

ومالا يجوز لنا سواه مع نحو تراث العربية هو أن ننظر إليه فى ظل مقاييسه وأسسه، وأن نحكم له، أو عليه، فى ضوء التزامه ماأقيم عليه، فذلك كما قلت من قبل : أقسط لأهله، وأقوم للشهادة عليهم، وأدنى إلى البر بهم.

والملاحظة الأخيرة التى أود أن أغلق بها فاتحة هذا الكتاب هى أن الإحالة على المصادر النحوية فيما يتعلق بقواعد المسائل ستكون فيما يُتصور غيابة

عن ذهن المتخصص حرصاً على عدم إرهاق البحث بعشرات المراجع النحوية في أمور يحيط بها القارئ المتخصص الذي يتوجه إليه هذا البحث أولاً وأخيراً.

﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين ﴾(١)

صدق الله العظيم

* * * * *

---

(١) الأعراف / ٨٩ .



الباب الأول :

البناء والإعراب



البنـــاء :

البناء مقولة يخص بها النحاة الحروف جميعها، وجمهرة الصيغ الفعلية، وطوائف من الأسماء تندرج تحت كل طائفة كوكبة محدودة (أو قائمة معدودة الأفراد من الأسماء Closed Class) ، ويخصّنا هنا ما يلي :

١- قاعدة نحوية تقرر أن ما تضمن معنى الحرف من الأسماء استحق البناء، ومن ثم حُكم على أسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة بالبناء (باستثناء المثنى من هذا الأخير، وإن كانت كلمتهم قد اختلفت حوله)، وتعتمد قاعدة بناء أسماء الاستفهام وغالبية أسماء الإشارة على أصل يقرر أن ماأشبه الحروف (بتضمن معناه) بني كالحرف[1] الذى هو أصل فى البناء.

وموضع الشكوى هو :

أ - أن بناء الحرف لايصلح - على المستوى اللغوى - تفسيرا لبناء قسيميه الاسم والفعل أو أحدهما، ذلك إذا سلمنا بتعريفهم للنباء، وقبلنا مقولة أصالة الحرف فيه.

ب - أن الحروف - كما علمونا - قد تؤثر فى غيرها، لكنها لاتتأثر إعرابياً بغيرها، أى أن الحروف لاتقع فى المواقع الإعرابية المختلفة التى تقتضى التغير نتيجة اختلاف العوامل الداخلة عليها والمؤثرة فيها (إلا إذا قصدت الحروف لذاتها كإعرابهم جملة «مِنْ حرفُ جر»)،

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ٢١، وحاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك. الشيخ محمد الدمياطى الشهير بالخضرى. ج١ هـ ص ٢٧. مطبعة الحلبى. ١٣٥٩ - ١٩٤٠م.

ومن ثم فهي لاتوصف بإعراب ولا ببناء، لأن هاتين المقولتين مقولتان سياقيتان، فكما أن إعراب الكلمة لايكون إلا في سياق(١) ، فكذلك الحكم عليها بالبناء، أما إذا كانت منعزلة، أو لايتأتى تأثرها بالعوامل، فإن وصفها بالبناء، بله الأصالة فيه، يؤدى إلى التسليم ببناء كل كلمة مفردة منعزلة عن السياق : اسماً كانت أم فعلاً، وهو ما لم يقولوا به.

جـ - أن افتراض أداء المعاني المجردة بالحروف أصالة زعمٌ ينقضه الاستعمال اللغوي الذي يُعبَّر فيه عن الشرط، والاستفهام، والاستثناء، والتعليل، وغيرها من المعاني المجردة بالحروف، والأسماء، والأفعال، على السواء، فاعتبار الحروف هي الأصل في أداء تلك المعاني، وضرورة حمل الأسماء عليها رجمٌ بالغيب، أو ضرب من التحكم، كما أن الزعم بأن ماأدّى من الأسماء وظيفةً كان ينبغي أن تؤدى بالحروف بُني كالحروف زعم ينقضه ما يلي:

- موقفهم من أيّ الشرطية، ومن أيّ الاستفهامية.

- موقف جمهرتهم من اسم الإشارة للمثنى(٢) .

- إشارتهم إلى ضرورة أن نفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، وإلا أفسدنا ما نُؤثر إصلاحه(٣) .

---

(١) انظر : حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح. ج١ هـ ص ٤٦. مطبعة الحلبي - القاهرة.

(٢) انظر: شرح التصريح على التوضيح ج١ ص ٦٧، وكشف المشكل في النحو ج١ ص ١٩٠، وحاشية الصبان ج١ ص ٥٠-٥٦ .

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو . ج٢ ص ٢١٧.

- نصهم على أننا يجب أن نفرق بين أن يكون الشئ على تقدير كذا، وأن يكون كذا هذا مضمراً فيه(١) .

- قولهم : «وليس يلزم إذا شُبه شئ بشئ أن يكون أحدهما علة للآخر»(٢) .

ويحسن أن نذكر هنا رأى أبى حيان فى أن العامل الذى لم يظهر، ولم يتلفظ به، ولم يُحفظ من لسانهم، ادِّعاء إضماره لابرهان عليه(٣) .

د - أن النحاة أنفسهم عدّدوا لنا مواقع فى النحو تتضمن جميعها معنى الحروف(٤) ، ولكنهم - على الرغم من ذلك - قرروا الإعراب لما يشغلها، ولم يُعرف عن أحدهم مخالفة ذلك (على قلة اتفاقهم) ، فهم يرون أن الحال بمعنى «فى»، وأن التمييز بمعنى «من»، وأن الإضافة بمعنى «اللام» أو «فى» أو «من»، وأن الظرف بمعنى «فى»، وهذا يعنى أن تضمن معنى الحرف لايصلح أساساً لبناء الاسم، أو على الأقل هو أساس تنقضه الأحكام الإعرابية المقررة لتلك الأبواب السالفة الذكر.

٢- قاعدة نحوية أخرى تتعلق ببناء صيغة فعل الأمر، وهى قاعدة تعتمد على أصل افتراضى ينقضه أصل افتراضى آخر، فعلى حين يقرر نحاة أن فعل الأمر مبنى اعتماداً على ما استقر لديهم من أن الأصل فى الأفعال

---

(١) انظر : المرجع السابق. ج١ ص ٢١، ١٢١-١٢٥، ج٢ ص ٢١٥-٢١٧، وخزانة الأدب ... ج١١ ص ١٦١.

(٢) كتاب الحلل ... ص ١١٣.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو ... ج٣ ص ٨٠.

(٤) تراجع الأبواب النحوية المشار إليها فى كتب النحو فجميعها ينص على تضمن تلك الأبواب الحروف المشار إليها .

البناء[١] ، يقرر نحاة آخرون أن فعل الأمر معرب لامبني مقيمين قاعدتهم على أصل افتراضي لديهم[٢] يقرر أصالة الإعراب في الأفعال وفرعيته في الأسماء، أو أصالة الإعراب في الأسماء والأفعال على السواء، فقاعدة بناء صيغة فعل الأمر – كما ترى – تعتمد على أصل منقوض بغيره، والأصلان افتراضان ذهنيان ينطبق عليهما ما ورثناه من مقولة النحاة «الدليل إذا دخله الاحتمال سقط به الاستدلال»[٣] ، هذا بالإضافة إلى أن كليهما يعوزه الدليل اللغوي الذي لايقوم مقامه، ولايسد عنه – في الدراسة النحوية – أيُّ افتراض ذهني يحاول النحاة به دفع الوهن عما يقدمون[٤] .

٣- قاعدة نحوية ثالثة تقرر أن ما نقل من المبنيات إلى العلمية وجب له الإعراب والتنوين[٥]، وعليه إذا سميت بكلمات مثل : «أنت» أعربتها (فتقول: أنتٌ رفعاً، وأنتًا نصبا، وأنتٍ جرا) وصرفتها (أي نونتها)، فإذا أردت نداءها عاملتها معاملة المعرب أصالة فتقول: ياأنتُ، ويراعي لفظها في تابعها، فيرد تابع هذه المسميات المناداة مضموماً نظراً للفظ المنادى، وقد يراعى المحل فتنصب توابع هذه المسميات على خلاف ما قرر النحاة في تابع المنادى المبني أصالة من أنه لايراعى فيه لفظ المنادى، وإنما يراعى محله (وسيرد حديثه).

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ... ج١ ص ٥٤ ، ٥٥، وحاشية الصبان ... ج١ ص ٥٧.

(٢) انظر : همع الهوامع شرح جمع الجوامع... ج٢ ص ٢١٣، والأشباه والنظائر في النحو ... ج٢ ص ١٨٧، ١٨٨، ٢١١، وحاشية الصبان ... ج١ ص ٥٨، ٥٩.

(٣) الاقتراح ... ص ٧٦، وانظر كذلك: بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، ج٢ ص ١٧٨.

(٤) انظر: الأشباه والنظائر في النحو ... ج١ ص ٢١، ١٢٤.

(٥) انظر : حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح ... ج٢ هـ ص ٢٢٦.

هذا الذى يقرره من يعدهم النحاة من المحققين المحررين[١] بشأن ما نقل إلى العلمية من المبنيات، وما يجب له من إعراب وصرف لايؤيده ما ورد فى مواقع عدة من نحو النحاة، ويتمثل ذلك فيما يلى من ملاحظات وأسئلة :

أ - مناقضته لحديث النحاة عن الإعراب والبناء، وعن المعرب والمبنى تعريفاً، وتصنيفاً، وأحكاماً ، ومصطلحات، إذ المعرب ما يتغير آخره تبعاً لما تقتضيه العوامل الداخله عليه، والمبنى ما يلزم آخره حالة واحدة، وتأسيساً على هذا التحديد صُنّفت المعربات، واختلفت عنها المبنيات أبواباً، وأحكاماً، وسلوكاً، ومصطلحات، ثم أين النصوص التى أُسست عليها تلك القاعدة،وما مدى شيوعها - إن وجدت - بين نصوص عصر الاحتجاج ؟

ب - مناقضته لما يزعمه النحاة من أسس لبناء الاسم، ذلك أن ما أقيم عليه بناء الاسم من أسس لم يُنسخ بنقل ما بنى منه إلى العلمية.

جـ - ما العلاقة بين العلمية والإعراب حتى تؤدى التسمية بالمبنى إلى جعله معرباً مع تحقق أسباب البناء فيه، وإلى معاملة تابعه فى النداء معاملة المعرب أصالة مع أن تابع المنادى المبنى قبل النداء تختلف أحكامه عن تابع المنادى المعرب قبل النداء ؟ وإذا كان ثمت علاقة بين العلمية المنقولة من المبنيات وبين الإعراب فلم لمْ تُعامل المركبات الآتية معاملة المعربات :

- الأعداد المركبة المسمّى بها.

---

(١) انظر : المرجع السابق . ج٢ ص ٢٢٦.

- الجمل المحكية المسمّى بها[١] .

- اسم الموصول المحلي بأل المسمى به[٢] .

- الظروف المركبة المسمّى بها .

- العلم المركب تركيباً مزجياً.

- العلم المركب تركيباً إسناديا ؟

فإن أجيب بورودها معربة، سألنا : أين نصوص ذلك فى اللغة ؟ وأين قواعده فى الأبواب ؟ وإن أجيب بعدم ورود ذلك فإنا نسأل أيضاً: ما موقفنا من القاعدة موضوع الحديث ؟

د - لم لمّ ينطبق حكم هذه القاعدة على المبنى من الصفات حين تنوب تلك الصفات عن موصوفاتها المحذوفة ؟ مع أن النحاة يقررون أن الصفة حين تنوب عن الموصوف تأخذ حكمه ووظيفته ومعناه، ومما يندرج تحت ذلك علميته، فهل ينطبق ذلك فى مثل: «جاء محمد هذا» حين نحذف الموصوف ونقول: «جاء هذا» فيصير المبنى معرباً لحلوله محل العلم، وقيامه بوظيفته، أم أن ذلك لايدخل فيما نحن فيه ؟

وإن كان لايندرج تحته، فلم عوملت الصفة معاملة الموصوف، وأضحت علماً فى موضع العلم، بل لايصح ذكر الموصوف معها فيما أطلقوا

(١ ، ٢) عرض النحاة للتسمية بهذين النوعين فى حديثهم عن نداء ما فيه «أل» نداءً مباشراً، وتحدثوا عن التسمية بالنوع الأول كذلك أثناء كلامهم عن الشبيه بالمضاف وما يلحق به فى باب النداء (انظر . حاشية الصبان ... ج٣ ص ١٤٠ .

عليه«الصفة الغالبة[١]» ؟

هـ - لمَ لمْ ينطبق على العلم المستحق للبناء على الضم حين يركب مع كلمة «ابن» وينبني معها على فتح الجزأين كأحد عشر في مثل: «يامحمدَ بنَ على» (بفتح «محمد» و«ابن» على أنهما علم مركب تركيب العدد)، فهذا المركب مع أنه مبنى ونقل إلى العلمية في عرفهم (وهو أمر ستأتى مناقشته فيما بعد) لم يعرب وينون عند من يرى بناءه، ولم ينون عند من يرى إعرابه لشبهه بالمضاف، وإذا كان ذلك كذلك، فما موقفنا من تلك القاعدة التى تقرر أن نقل المبنى إلى العلمية يوجب الإعراب والتنوين وقد تخلفت هنا بشقيها: الإعراب والتنوين، أو أحدهما ؟

ويشبه هذا حديث النحاة عن تركيب «لا» النافية للجنس مع اسمها[٢]، والنظر إليهما على أنهما معاً مبتدأ له حكم إعرابى يُراعى فى تابعه (نعتاً ، أو عطفاً، أو توكيداً، أو بدلاً) ؛ ذلك أننا لو اعتمدنا نصوص اللغة فى مجئ اسم «لا» النافية للجنس علماً، واعتنقنا مذهب الذين لايؤولون مثل[٣] : «لاقريش بعد اليوم»، و«لابصرة لكم»، و«لا هيثم الليلة للمطى»، و «قضية ولا أبا حسن لها» ، لوجدنا أنفسنا أمام مركب مبنى

---

(١) انظر: شرح الكافية فى النحو، رضى الدين الاستراباذى، ج٢ ص ١٨٢، دار الكتب العلمية - بيروت ط٢، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م، و مسالك القول فى النقد اللغوى، صلاح الدين الزعبلاوى، ص ٢٩٤ - ٣٢٤، الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا ، ١٩٨٤ م.

(٢) انظر : الخصائص، ابن جنى، ج٢ ص ١٦٨، وخزانة الأدب ... ج٤ ص ٦٧، ٩٠، والأشباه والنظائر فى النحو ... ج١ ص ١٢٠، ج٢ ص ١٨٩، ج٤ ص ١٢، والجنى الدانى ... ص ٣٠١.

(٣) انظر : المصطلح النحوى ... ص ١٢٤.

نقل إلى علمية يتحدث عنها النحاة بررت لهم أن يعمل هذا المركب الجديد فى الخبر (عند من يرى أن لا النافية لم تعمل فى الخبر، وأن الذى عمل فى الخبر إنما هو المبتدأ المركب من «لا» مع اسمها)، كما بررت لهم مراعاة حكم موقعه (الذى هو الرفع) فى تابعه، فماذا تُرانا نفـل فى هذا المركب من «لا» النافية للجنس والعلم الواقع بعدها بالنسبة للقاعدة موضوع الحديث وهى إعطاء المبنى الذى نقل إلى العلمية حكمى الإعراب والتنوين ؟ ولا يُعترض على هذا بأن مدخول «لا» كان علماً، فاكتسابه العلمية بالبناء غير متحقق، لأن النحاة أنفسهم يتحدثون عن علمية النداء التى تنسخ علمية العلم، ويتحدثون هنا عن علم هو اسم «لا»، وعن علم هو «لا» مع اسمها، وعن بناء تُسبّبه «لا» النافية للجنس، وموقع إعرابى لهذا العلم المركب من «لا» مع اسمها المستحق حكماً إعرابياً خاصاً به، والعامل - كذلك - فى خبره الواقع بعده، ويجدر بى أن أشير هنا إلى أن تركيب «لا» مع اسمها ينقض أصلاً من أصول النحو يقرر أن «تركيب العامل مع معموله خارج عن القياس»[1] ، كما أن إعراب هذا المركب من «لا» واسمها مبتدأ يتعارض مع ما اشترطوه فى المبتدأ من ضرورة تجرده عن العوامل اللفظية غير الزائدة،ذلك أننا أمام مبتدأ مركب من «لا» و «علَم» بعدها، وهم لاينظرون إلى «لا» هنا نظرتهم إلى الباء فى مثل : «بحسبك درهم» أى أن «لا» عامل لفظى غير زائد يشكل مع المبتدأ وحدة واحدة، وهو أمر ناقض لتعريف المبتدأ أو منقوض به .

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ١٢٠ .

ويتصل بهذا حديثهم عن إنّ مع اسمها وليت مع اسمها[1] ، واعتبار هذا المركب وحدة لغوية واحدة ذات موقع إعرابى خاص هو الابتداء، يعطف على المبتدأ الذى يشغله ويعطف عليه، ولو أنناتصورنا أن مدخول إنّ أو ليت كان اسم موصول محلى بأل مسمى به (مثل : إن الذى ...، ليت الذى...) فهل يترتب على قاعدة النحاة المتحدث عنها أن يتحول هذا الاسم المبنى (لاعتبارين: اعتبار نوعه، واعتبار تركيبه تركيب العدد) إلى اسم معرب منون ضرورة أنه نقل إلى العلمية بالتسمية به، ونقل إلى العلمية كذلك بتركيبه مع عامله تركيباً ترتب عليه اكتسابه موقعاً إعرابياً مختلفاً عما تقتضيه الأداة إنّ، والأداة ليت، وعملاً إعرابياً مغايراً لما يقتضيه التركيب، ذلك أن الخبر الواقع بعد هذا التركيب يكون خبراً عن هذا التركيب نفسه أى خبراً عن المبتدأ المكون من «إنَّ + الاسم» وليس خبرا عن إنَّ نفسها أقول: هل يترتب على هذا أن يكون الاسمُ المبنىُّ واجبَ الإعراب والصرف ؟ وإن لم يترتب ذلك على انتقاله إلى العلمية، فما الموقف من قاعدة المدققين من النحاة؟

ثم ما المقصود بالصرف (التنوين) الذى تتحدث عنه القاعدة ؟ هل يقصد به تنوين التمكين ؟ وكيف يتصل تنوين التمكين بالمبنى أصالة، وهو عندهم علامة للمعرب المتمكن الأمكن ؟ أم أنه يُعد تنوين تمكين لأن الكلمة نُقلت إلى الإعراب بعد البناء بسبب العلمية ؟ وإذا كان ذلك كذلك، فماذا نفعل فى صفة الأمكن، ذلك أن مجرد كون الكلمة علماً لايمنحها

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو . ج٤ ص ١٢.

لقب الأمكن، ومن ثم أفردوا للأعلام الممنوعة من الصرف باباً، وعدوها أعلاماً متمكنة لكنّ تمكنها ليس بأمكن، أم هل يقصد به تنوين التنكير؟ ويتنافى مع هذا ما قرروه من أن تنوين التنكير لايكون إلا تابعاً لحركات البناء دون حركات الإعراب(١) .

٤- ويتصل بالقاعدة السابقة باباً ومجالاً قاعدة رابعة نود الحديث عنها، وتتعلق بتابع ما يستحق البناء على الضم في النداء، ومجمل القول فيها أن النحاة يفرقون بين نوعين من العلم المنادى : نوع مبنى قبل النداء مثل : سيبويه، وهذا (حين تنقل إلى العلمية) تقول : ياسيبويه، وياهذا، ويخلق النداء في هذا النوع من المنادى بناء جديداً طارئاً ينسخ البناء الأصلى، وإن كان البناء الطارئ لايظهر وإنما يكون مقدراً، ونوع يؤدى نداؤه إلى بنائه مثل: يامحمدُ في «محمد» المعربة، وقد يكون البناء الطارئ للنداء مقدراً كذلك هنا، وذلك حين يكون المنادى معتل الآخر مثل: عيسى، موسى، مصطفى، وتجيز القاعدة في تابع النوع الثانى البناء على الضم نظراً إلى لفظ المنادى، والنصب نظراً لمحل المنادى، فتقول: يامحمدُ الكريم (بضم الكريم ونصبه تبعاً للفظ أو المحل على الترتيب)، أما النوع الأول من المنادى المبنى قبل النداء فإن تابعه لايجوز فيه مراعاة لفظه (أبو بعبارة أخرى: لاتجوز مراعاة حكم البناء الأصلى فيه) فتقول: ياسيبويه النحوىَّ (بالنصب)، وياسيبويه النحوىُّ (بالضم)، ولايجوز أن تقول: ياسيبويه النحوىِّ(٢) (بالكسر مرعاة للبناء الأصلى على الكسر الذى يخفى وراءه البناء على الضم الذى اقتضاه النداء).

---

(١) انظر : شرح المفصل . ج٩ ص ٢٩.

(٢) انظر : حاشية الصبان ... ج٣ ص ١٣٩.

وأول ما نلحظه على هذه القاعدة هو أن النحاة الذين جرت عادتهم على مراعاة الأصل(١) تبنّوا هنا موقفاً مختلفاً، فلم يجعلوا الحكم للبناء الأصلى الذى هو الكسر، بل جعلوه للطارئ (الذى لايتأتى ظهوره وهو الضم)، أو للإعراب المحلى الذى افترضوه حكماً للمنادى وهو النصب لتصورهم أنه فى مكان المفعول به، مع أن هذا فى نفسه يؤدى إلى اصطدام ما أطلقوا عليه «الجملة الخبرية» ومنها «أدعو محمداً» بالجملة الإنشائية الطلبية(٢) ومنها «يامحمد» ، كما أنه يؤدى إلى أن يضمر الفاعل فى أداة النداء على القول بأن «يا» نابتْ عن «أدعو»، وأن الفاعل استتر فى حرف النداء على حد تعبير بعضهم، وهو افتراض يبرره افتراض أن «يا» تساوى «أدعو» وتعمل عمله، فالضمير حينئذ قد أُضمر فيما يعمل عمل الفعل، وهو أمر يشبه الدور والتسلسل، أو بعبارة أخرى يذكرنا بقضية الدجاجة والبيضة، مع فارق هام هو أن هاتين الأخيرتين واقع ملموس أمّا ما يقدمه النحاة فافتراض تنكره مقرراتهم التى ذكرتها.

وثانى ما نلحظه أن النحاة قرروا فى مثل : «ياهذا العالمُ» أن العالم روعى فيها لفظ «هذا»، أى روعى فيها الضم، ونحن نسأل: أين هو الضم؟ ألم تقرروا أن «هذا» مبنى على السكون، وأن ضمّ البناء فيه مقدر؟ فكيف إذن

---

(١) اضطربت كلمة النحاة فى مراعاة الأصل أو مراعاة الطارئ، فحينا لايعتدون بالحكم الطارئ، ويبقون حكم الأصل، وحيناً آخر ينسخون بالطارئ حكم الأصل، ولم يقدموا لنا مقاييس دقيقة منضبطة مطردة يعوّل عليها فى اختيار هذا أو ذاك (انظر: الأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ٢٣، ٤٧، والخصائص ... ج٢ ص ٣٥٢، وشرح المفصل ... ج١ ص ٦٠، والنحو الوافى. ج١ ص ١٢٨، ١٣٠، ١٤٤، ١٤٥.

(٢) انظر : الخصائص . ج١ ص ١٨٦.

يكون الضم فى «العالم» مرعاة للضم الملفوظ به فى «هذا» ؟

أما ادعاء أن المقدر يساوى الظاهر فهو ادعاء يعصف بمفهوم المصطلحات، ويجعل ماعها غوراً، واستخدامها عبثاً وهوى.

وهناك ملاحظة أخرى مؤداها أن مراعاة اللفظ فى مثل «سيبويه» إن كانت قد امتنعت لعدم ظهور البناء الطارئ، فلمَ لمْ ينسحب ذلك أيضاً على مثل : يامصطفى الكريم، وياهذا العالم، حيث لايظهر حكم البناء على الضم فى «مصطفى» ولايتأتى لغة ولا عند النحاة، كما أن البناء على الضم لايتأتى ظهوره فى مثل: «ياهذا»، فالتبعية اللفظية على النداء فى الثلاثة (ياسيبويه...، ويا مصطفى ...، وياهذا...) لاتتأتى ولا تتصور، لأن الضم فى مصطفى ، وفى هذا، وفى سيبويه، لايظهر، فكيف نزعم أننا نراعى اللفظ ؟

وإذا كان لنا أن ندّعى التلفظ بمالا وجود له فى اللفظ، وما لا قِبَل لأحد بالبرهنة عليه لغوياً، فإن الثلاثة فى هذا سواء، أما إن كنا ممن يرى الأمور على حقيقتها فسوف يقودنا ذلك إلى أنه لاتوجد ضمة فى الثلاثة، ومن ثم فإن مراعاة التبعية اللفظية على الضم فى الثلاثة تكون موضع تساؤل منهجى، كما يقودنا مصطلح التبعية اللفظية لشكل المنادى، وليس لحكمه الإعرابى إلى أن نقرر أن النحاة كان يُتوقع منهم تفضيل تبعية الصفة محركةً بالكسر فى مثل : «ياسيبويهِ النحوىِّ» لظهوره وتحقيقه مفهوم التبعية اللفظية ومنطوقها، على الضم لخفائه وعدم تأتى ظهوره على المنادى هنا نحواً ولغة.

٥- تصنف القواعد المثنى، والأسماء الستة، وجمع المذكر السالم، والممنوع من

الصرف (فى حالة الجر)، وجمع المؤنث السالم (فى حالة النصب) بأنها من المبنيات(١) ، ويصف قوم من النحاة الأمرين الأخرين بأنهما من قبيل الإعراب الذى يشبه البناء(٢) ، ويضمون إليهما الاسم المنقوص المرفوع، والجزم فى الأفعال، والمضاف إلى ياء المتكلم، كما يعد النحاة من قبيل المبنيات ما يلى(٣) :

- المصدر المؤول .
- المجرور بحرف جر أصلى.
- المستغاث به المجرور باللام .

وجملة ما أريد أن أثبته عن نفسى فى ذلك هو :

أ - إذا كان النحاة قد بنوا حكمهم ببناء المثنى، والأسماء الستة، على الاستخدامات اللهجية التى تلزم المثنى والأسماء الستة حالة إعرابية واحدة لايتغير فيها شكل المثنى، ولا شكل الكلمات المنتمية إلى الباب المسمى «الأسماء الستة» فإنهم - من جانب - يكونون قد استمدّوا القاعدة من نماذج بعينها، وعمموا تلك النتائج على نصوص لاتخضع

---

(١) انظر : كشف المشكل فى النحو. ج١ ص ٦١٢ - ٦١٥، وشرح التصريح على التوضيح. ج١ ص ٦٧، ٦٩، ٧٩، وحاشية الصبان. ج١ ص ٩٢، ٩٣، والأشباه والنظائر فى النحو. ج٣ ص ٧١، وشرح المفصل. ج١ ص ٥٨.

(٢) انظر: كشف المشكل فى النحو. ج٢ ص ١٩٤، والأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ٣٩، ٨٥، ١١٢، ١٩١، ١٩٢، ٣٦٧-٣٦٩، والخصائص. ج٢ ص ١٦٤، ٣٥٦-٣٥٩، ٤٦٩، ج٣ ص ٥٧، وشرح المفصل. ج٣ ص ٨٤.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو . ج١ ص ٣٢٩، وشرح المفصل. ج٧ ص ٦٥، ج٨ ص ١٠، وشرح ابن عقيل. ج١ ص ٥٤٠، والنحو الوافى. ج٢ ص ١١٠، ١٢٢، ١٤٥، ٤٠٨، ج٤ ص ٧٨، ٧٩.

لها، وإذا كان مفهوم البناء يطرد فى المثنى فى استعماله اللهجى الخاص الذى اعتمد عليه أولئك الذين رأوا ذلك الرأى، فإن ادعاء اطراده فى استخدام الأسماء الستة جميعها ادعاء تعوزه البرهنة اللغوية التى تثبت أن لهجة ما، أو لهجات بعينها كانت تُلزم الكلمات الستة جميعها حالة إعرابية واحدة، وأن ذلك كان مطرداً فى تلك اللهجة اطراد استعمال المثنى بالألف[1] ، أى أن وصف المثنى بالبناء له ما يبرره اصطلاحياً ولهجياً، أما وصف الأسماء الستة - التى قرر لنا النحاة الاختلاف النسبى فى استعمالها والتفاوت اللهجى فى[2] إعرابها - بالبناء فيظل فى حاجة إلى برهنة تاريخية لغوية تبرر وصف جميع أفراد هذا الباب بالبناء[3] . ونحن وإن كنا قد وُقّفنا على كلمات هذا الباب عدداً، فإنّا لم نُوقّف على مدى انطباق شيوع لزوم الألف فى أفراده واحداً واحداً، ومن ثم كان جمع القاعدة بين المثنى الذى تطرد فيه القاعدة لهجياً واصطلاحياً، وبين الأسماء الستة التى لايطرد ذلك فى أفرادها، ولا فى استعمالها اللهجى جمعاً غير موفق .

أما جمع المذكر السالم فإن وصف القاعدة له بالبناء يعنى تصوراً

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح . ج١ ص ٦٧، وهمع الهوامع... ج١ ص ٤٠، وحاشية الصبان ج١ ص ٧٩.

(٢) انظر : شرح التصريح على التوضيح . ج١ ص ٦٤-٦٥، وهمع الهوامع. ج١ ص ٣٨-٣٩، وحاشية الصبان ج١ ص ٦٨-٧٤.

(٣) يلاحظ هنا أن تعريف البناء لاينطبق تماماً فى حالتى المثنى والأسماء الستة (ولاسيما الأسماء الستة) لأن البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة، والألف فى الأسماء الستة وفى المثنى ليست آخرهما إلا من قبيل التجوز (انظر : المصطلح النحوى... (للمؤلف) ص ١٦١-١٦٢).

واحداً هو لزوم جمع المذكر الواو فى جميع مواقعه الإعرابية، مع بقاء نونة مفتوحة دائماً، أما لزومه الواو مع تغير حركة النون تبعاً لتغير المواقع الإعرابية فليس ممانحن فيه، لأنه إعراب، بل ربما كانت الحالة الأولى أيضاً مما لايدخل فى حديثنا هنا لاحتمال أن يكون جمع المذكر فى هذه الحالة معرباً بحركات أصلية مقدرة على الواو فى جميع الحالات، وإلى ذلك ذهب قوم.

ومهما يكن من أمر فإن لزوم جمع المذكر السالم الواو مع بقاء النون مفتوحة دائماً - إن صح وروده ، وصحت نسبته إلى لهجة أو لهجات بعينها - يُبقى القاعدة صحيحة فى دائرة الاصطلاح، واللهجة، ولا يمنحها هذا حق الدخول فى الهيكل النحوى المؤسَّس فى ظل الانتقاء الذى يؤدى إلى الاطراد.

فإذا انتقلنا إلى الممنوع من الصرف (فى حالة الجر)، وإلى جمع المؤنث السالم (فى حالة النصب)، وإلى المنقوص (فى حالتى الرفع والجر) وجدنا أن وصفها بالبناء غامض مبهم، يتعارض مع مفهوم البناء الذى يعنى لزوم الكلمة حالة واحدة عند التغير من موقع إلى موقع، والقاعدة تصف البناء فى موقع واحد فى الأولَيْن، وفى موقعين فقط فى الأخير، صارفة النظر عن بقية المواقع، ولو أخذت القاعدة فى اعتبارها مفهوم البناء، ومفهوم الإعراب لكانت المواقع التى وُصفت فيها الكلمات بالبناء إعراباً، ضرورة أنها تغير، وهنا يرد سؤال هو : لمَ لمْ يعتبر النحاة من المبنيات فى ظل هذا الفهم الاسم المقصور وهو أولى من المنقوص وأقرب إلى تحقق مفهوم البناء فيه ؟ ولايكفى ما قدمه القوم من أن حرف العلة لو كان فى موضعه حرف صحيح لظهر

الإعراب، لأن ذلك يتجاهل التفرقة الصرفية المقررة بين الصحيح والمعتل.

ب - أن من شروط النحاة فيما يثنى، وفيما يجمع جمع مذكر سالماً وفيما يمنع من الصرف، أن يكون معرباً، فكيف يُستساغ أن يوصف بالبناء ما اشترطوا فيه الإعراب ؟

جـ - أنهم نصُّوا في بابي الممنوع من الصرف[١] ، وجمع المؤنث السالم[٢] على أنهما يخصان المعرب لا المبنى (ولنا عودة إلى هذه النقطة في حينها).

د - أن تصنيف النحاة يقرر أن المعربات بالعلامات الفرعية قسمان: قسم يعرب بالحروف نيابة عن الحركات الأصلية، ومنه المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، وقسم يعرب بحركات إعراب فرعية تنوب عن حركات إعراب أصلية، ومنه الممنوع من الصرف، وجمع المؤنث السالم، فكيف يسوغ بعد ذلك في نحو (يُراد له أن يكون تفسيرا للغة واحدة) أن يكون المعرب مبنياً، وأن تكون علامات الإعراب علامات بناء، وأن يكون التغير ثباتاً، وأن يكون المعتل صحيحاً، وأن تكون اللهجة حكماً على أختها وليست بأفضل من رسيلتها، ولا أحق بالقياس عليها من غيرها كما نقلت عن ابن جنى[٣] ؟

هـ - أن هذا التوزع في الرأى حول الحكم النحوى، وذلك الاعتماد على

---

(١) انظر : حاشية الصبان . ج٣ ص ٢٥١.

(٢) انظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع . ج١ ص ٤٢.

(٣) انظر ص ٢٤ من مقدمة هذا البحث .

النصوص فى إثبات القاعدة، وفى نفيها كذلك فى وقت واحد معاً، يُعدان من أبلغ الأدلة على اعتراف النحاة بتعدد مستويات النصوص المقعد لها، وبشرعية القياس على كل منها، وبوظيفة النحو فى تفسير اطراد النصوص،وتفسير عدم اطرادها، ذلك أن قول النحاة: إن بناء المثنى - مثلاً - (فى حالة لزومه الألف) استعمال لهجى، قول يعبر عن إحساس النحاة بضرورة تفسير ماخرج عن مفهوم الإعراب فى قواعدهم،وهذا أمر طيب وضرورى، لكن الذى خرج بهم عن منطق تصورهم، وصريح اعترافهم هو أنهم حكموا على هذا الاستخدام اللهجى (الذى منحوه حق البقاء، وشرعية القياس عليه، وأدركوا اختلافه عن غيره، ونصوا عليه) بأنه يقاس عليه فى نفسه، أى أن قواعده تُقرَّرُ ليُفهم ما ورد منه فى كتب التراث، لاأن يقاس عليه، وهذاأمر كما قلت من قبل(١) يجعل قضية عصر الاحتجاج عصفاً مأكولاً، وهشيماً تذروه الرياح.

و - أن من حق النحوى أن ينتقى المستوى اللغوى الذى يريد أن يُقعد له، ولكن ليس من حقه إذا قرر أن المستويات اللغوية مختلفة، وأنها جميعها صالحة للقياس عليها، لفصاحتها، وانتمائها إلى عصر كل ما فيه مقيس عليه، أن يُحكِّم نتائج ما وصل إليه مما اختار وانتقى فى غيره، لاختلافه عنه، وعدم تميزه عنه فى القياس عليه، وإذا فعل ذلك، فهو لايخالف مناهج البحث الصحيح فقط، بل يخالف - وهذا هو المهم هنا - ما استنّ لنفسه من أسس، ومأأرسى من مقاييس.

---

(١) انظر ص ٢٢ - ٢٨ من مقدمة هذا البحث .

ز- إن الذين يذهبون إلى أن المثنى، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم، والأسماء الستة، والممنوع من الصرف، والمنقوص،من المعربات يعتمدون استعمالاً ويُجنّبون آخر، أو يُحكّمون استعمالاً في آخر ينتمي إلى عصر شهدوا لما فيه جميعه بالاعتماد عليه، أى أن هذا الاتجاه يفسر استعمالاً، ولا يفسر الآخر، وذلك في منطق النحو الذى يريد للغة عصر الاحتجاج قاعدة واحدة تحكمه (يُصوِّبُ في ضوئها النص ويُخطِّئ، ويقاس على ماكان مصدراً لها، ويُمنع القياس على غيره) ولاينفع كما نقلت في الحوار مع عيسى بن عمر. أما الذين يذهبون إلى البناء - في الأبواب المشار إليها - فإن في أقوالهم (إلى جانب تحكيم استعمال في آخر من عصر يقتضي بالضرورة صحة القياس على ما ورد فيه، وإلى جانب عدم تفسيره صور الاسستعمال المتغير) عدم اطراد في بعض الأبواب كالأسماء الستة مثلاً، كماأنه لاينسجم مع مصطلح البناء في بعض آخر كالممنوع من الصرف، وجمع المؤنث السالم، والمنقوص، بل وفى الأسماء الستة، وجمع المذكر السالم كما أشرت إلى ذلك من قبل، هذا بالإضافة إلى أنه أهمل في عدّ المبنيات ما هو أدخل فيها من المنقوص مثلاً، وأعنى بذلك الاسم المقصور.

٦- ومما يتصل بالحديث عن البناء ما تقرره القواعد من مقابلة بين التنوين في كلمات مثل: كتاب، ورجل، وبيت، وبين التنوين في كلمات مثل: سيبويه، وصه، وإيه[1] ، إذ يطلقون على الأول تنوين «تمكين» أو «تمكن» أو «أمكنية»، ويعنون بذلك خلوص الكلمات في باب الاسمية، وكمال الانقطاع بينها وبين

---

(١) انظر : شرح المفصل. ج٩ ص ٢٩. وكشف المشكل في النحو . ج١ ص ٢٢٤، وخزانة الأدب... ج١٠ ص ١١٤.

الفعلية، ويطلقون على الثانى تنوين «تنكير» قاصدين بذلك أن لحوق التنوين آيةٌ على عموم دلالة ما لحق به، وأن خلو الاسم منه يعنى دلالته على معين مقصود، أى أن مالحقه التنوين يُعد نكرة، وما خلا منه يُعد معرفة، وتقرر القاعدة النحوية أن تنوين التنكير هذا لايكون إلا تابعاً لحركات البناء[1] دون حركات الإعراب، وعليه فإن أسماء مثل : سيبويه، وصه، وإيه تكون من قبيل النكرات حين تنون، فإذا قُصد بها التعيين والتحديد أضحت خلواً من التنوين فنقول: سيبويهُ إمام النحاة، وصهْ ياهذا، وإيه ياصاحبى حين نقصد بالأول من شغل النحاة والناس إلى يومنا هذا، وبالثانى الأمر بالصمت عن حديث بعينه، وبالثالث الاستزادة من كلام خاص، ونقول: لايُعتدّ بسيبويهٍ آخر غير صاحب الكتاب، وصهٍ ياهذا، وإيهٍ ياسويداء النفس، حين نقصد – على الترتيب – مسمّى ممن يُطلق عليهم سيبويه، وصمتاً تاماً عن كل حديث، واستزادة من الكلا أيًا كان موضوعه. وهذا الذى تقرره القاعدة يقف فى وجهه من مقررات النحاة ما يلى:

أ – أن التنوين فى كلمات مثل : «كتابٌ» يعاقبه ما يفيد التعريف أو التخصيص؛ أما التعريف فقد قرر النحاة[2] أن «أل» فى «الكتاب»، والإضافة إلى معرفة فى «كتاب محمد» تفيدان تعريف مدخول «أل» فى الأول، والمضاف إضافة محضة فى الثانى، وأما التخصيص ففى حالة الإضافة إلى نكرة مثل : «كتاب رجل»، وهذا التعاقب بين ما يفيد التعريف (وهو أل، والإضافة المحضة إلى معرفة)، أو ما يفيد التخصيص (وهو الإضافة إلى نكرة)، وبين التنوين فى «كتاب» يجعل

---

(١) انظر: شرح المفصل. ج٩ ص ٢٩ .

(٢) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو . ج٢ ص ٩.

من التنوين في «كتاب» علامة تنكير، والنكارة في «كتاب» ، والتعريف في «الكتاب»، و«كتاب محمد»، أو التخصيص في «كتاب رجل» هو ما يقرره النحاة في كتبهم، فإذا استقام ذلك في منطق نحوهم، فكيف إذن لايكون تنوين التنكير تابعاً لحركات الإعراب ؟، وإن لم يستقم، فما تفسير هذا التقابل بين علامتي التعريف (أل، والإضافة المحضة إلى معرفة) والتخصيص من ناحية، وبين التنوين من ناحية أخرى؟

ب - ما نجده في الممنوع من الصرف للعلمية وعلة من العلل المعدّدة في بابها، ومن ذلك - على سبيل المثال - الممنوع من الصرف للعلمية ووزن[1] الفعل كأحمد، وأنه إذا فقد العلمية وأصبح نكرة شائعاً في جنسه فإنه ينوّن ويجر بالكسرة لفقده إحدى علتي منع الصرف[2] ، فنقول: مرّ بي محمدٌ ومعه أحمدٌ من الأحمدين ومعهما رجلٌ ثالث، فالتنوين في أحمد» كالذي في «رجل» تماماً، ومقابل لذلك الذي في «محمد»، ومرة أخرى أقول : إذا استقام هذا تقعيداً - وهو من مقرراتهم - فكيف لايكون تنوين التنكير تابعاً إلا لحركات البناء ؟

وإذا قيل: إن التنوين في «أحمد» تنوين تمكين وليس تنوين تنكير، ضرورة أن تنوين التنكير لايلحق المعربات، فكيف إذن نفسر صرفه مع تحقق علتي منعه من الصرف ؟

---

(١) أي : وزن يخص الفعل، أو يغلب فيه، أو يشتمل على زيادة في أوله تدل على معنى في الفعل كحروف «أنيت»، ولاتدل على معنى في الاسم. (انظر : شرح ابن عقيل . ج٢ ص ٣٢٣ «بتصرف»).

(٢) انظر: الأشباه والنظائر في النحو، ج٢ ص ٤٤.

٧ - يقرر النحاة - فى حديثهم عن الجوازم - قانوناً مؤداه أن «الجازم أضعف من الجار[١] » وينبنى هذا القانون على أصل عام هو أن «عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[٢] » ويتفرع هذا الأصل نفسه من أصل آخر مقرر لديهم هو أن الأسماء هى الأول لأنها أشرف، وأكثر تمكناً، وأخف من الأفعال[٣] .

والذى يلفت النظر فى قانون النحاة المشار إليه هو ما يلى :

- تلك العلاقة التى يعقدها النحاة بين الجزم والجر فى أكثر من باب من أبواب النحو، وهى علاقة يقيسون فيها عوامل الأفعال (الجوازم) على عوامل الأسماء (حروف الجر)، ومن ذلك، قياس لام الجزم فى الفعل على لام الجر فى الاسم[٤] ، وقياس أن المصدرية (فى الأفعال) على أنّ الناسخة (فى الأسماء)[٥] ، وقياس زيادة أن المصدرية وعملها (فى الأفعال) على عمل حرف الجر الزائد فى الأسماء[٦] ، مع أن تصنيف النحاة يقرر التباين فى النوع، وفى السلوك، وفى الأحكام، فما معنى أن يقاس أحدهما على الآخر ؟ وما مفهوم العلاقة بين ما تقرر بينهما عدم العلاقة ؟

(١، ٢) الأشباه والنظائر فى النحو. ج٢ ص ١٤٧، وانظر كذلك: خزانة لأدب... ج٩ ص ١١، ١٢، والخصائص ج٢ ص ٣٨٨، وشرح المفصل. ج٧ ص ٣٥، ٤١.

(٣) انظر ما يلى : الكتاب . سيبويه. ج١ ص ١٣. نشر أدب الحوزة - طهران، وكشف المشكل فى النحو. ج١ ص ٢٣٠، ٢٩٤، والأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ٣٢٢ والمسائل المشكلة. ص ١٠١، ٥٤٣، ٥٤٤، وشرح المفصل. ج١ ص ٥٧، ٥٨.

(٤) انظر: شرح المفصل. ج٧ هـ ص ٣٥، ٤١.

(٥) انظر: المرجع السابق. ج٧ ص ٤١، ٤٢.

(٦) انظر : مغنى اللبيب. ج١ ص ٣٣.

- هذا الضعف المزعوم فى الجوازم، وتلك القوة المتوهمة فى حروف الجر، ما مصدرها اللغوى ؟ وكيف يتم القياس مع انفكاك الجهة، على حد تعبير المناطقة ؟

٨ - يعد بعض النحاة الموصول المندوب فى مثل : «وا من حفر بئر زمزماه!» من قبيل المبنى، ويعده بعض آخر من قبيل المعرب، ولا يعتمد هذا التقعيد على النص اللغوى، ضرورة أن اسم الموصول «من» المشتهر بصلته «حفر بئر زمزم» لايتوارد عليه إعراب ظاهر، وإنما يعتمد هذا التقعيد على تصورات نحوية عن هذا المندوب الموصول، فالذين يلتزمون حرفية مصطلحات باب النداء فى تحديد «المفرد» ، و«المضاف»، و«الشبيه بالمضاف»، ويرون اشتراط الوصفية والعمل فى هذا الأخير يقررون للموصول المندوب حكم المنادى المفرد، ومن ثم فهو مبنى عندهم، أمّا الذين يتوسعون فى مفهوم الشبيه بالمضاف، ويُدخلون فيه ما لا ينطبق عليه تعريف الشبيه بالمضاف كالموصول المندوب، والمنادى النكرة الموصوفة فإنهم يقررون أنّ الموصول المندوب معرب لامبنى.

وهكذا يرد الحكم بالإعراب والبناء على كلمة فى موقع نحوى واحد، لاعتبارين تقعيديين مختلفين، ولتصور نظرى مجرد يخالف المصطلح، ويناقض أصول التصنيف فى المعرب والمبنى.

٩- موقع الإعراب من الكلمة :

يقرر النحاة فى تعريفهم للإعراب حقيقة أن موضعه ظاهراً، أو مقدراً، هو الحرف الأخير من الكلمة المفردة، ويؤكد هذا الذى يذهبون إليه تقسيمهم الحركات والسكنات فى الكلمة إلى نوعين: نوع للبناء ، ونوع للبنْية، ويجعلون

الأول مقابلاً لحركات الإعراب وسكناته اللتين تعرضان لآخر الكلمة نتيجة تغير العوامل عليها ويخصون الأخريات بحركات ما قبل الحرف الأخير من الكلمة وسكناته[١] .

ولكن قواعد النحاة فى الأبواب ترد على نحو ينقض مقولة أن الحرف الأخير من الكلمة هو وحده موضع الإعراب، وقد بسطنا القول فى هذا فى بحثنا عن المصطلح النحوى[٢] ، وتتلخص ملاحظاتى هنا فى أن النحاة يذهبون إلى أن الإعراب قد يقع على غير آخر الكلمة[٣] ، وقد ورد ذلك عنهم فى الأبواب التالية:

١ - باب الترخيم ، وفيه نراهم يتحدثون عن أن الترخيم لايختص بالنداء (عند قوم) وأنه - عند الجميع - قد تعامل فيه الكلمة على صورتها التى بقيت عليها بعد حذف عجزها أو حذف الحرف الأخير منها ، أو الحرف الأخير

---

(١) قارن هذا بما يذهبون إليه فى «المرخم» من أن الحركة فى مثل «يامحمُ» حركة إعراب تتحول فى النداء إلى بناء على الضم فتصير «يامحمُ» (على ما يسمونه لغة من لاينتظر)، ولاحظ أثر ذلك على ما استقرت عليه الصيغة فى ذهن السامع والمتكلم، وعلى مقولة حركة البنية، واختلافها عن حركة البناء بله حركة الاعراب ، وعلى ظهور الإعراب أو البناء فى مثل: جاء محمُ (عند من يرى الترخيم فى غير النداء)، ويامحمُ (فى النداء) على غير آخر الكلمة، لأن زعم مقولة «من لاينتظر» لاتصلح مبرراً لتغيير ما استقرت صيغ العربية عليه (أى أن تصبح صيغة اسم المفعول من الفعل الصحيح «حمدٌ» هى مُنَعٌ وكأننا أمام ضرورة عروضية، أو نتعامل مع فعل معتل مجزوم، أو أمام أسلوب مطرد فى عربية عصر الاحتجاج شعراً ونثراً وكل ذلك غير واقع)، كما أنه يؤدى إلى الخلط بين لغة الشعر ولغة النثر، وبين اللهجة وما سمى الفصحى، وبين حركة البناء وحركة الإعراب من جهة، وحركة البنية من جهة أخرى.

(٢) انظر: المصطلح النحوى ، ص ١٥٩ - ١٦٢.

(٣) انظر : خزانة الأدب ... ج٣ ص ٤١٩ ، ج٥ ص ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ج٧ ص ٣٦٥ ، ٣٦٦.

وما قبله من رموز أصوات المد (الألف والواو والياء) بشروطها المقررة فى الباب المشار رليه، ونحن حين نضع هذا بعضه إلى بعض يجوز (فى تصور القواعد عن الفصحى المزعوم انتقاؤها مماكانت له غلبة الاستعمال فى عصرٍ كل ما فيه حجة، وفى ظل ما استقر استعمال صيغ العربية عليه فى الصحيح والمعتل من الكلمات) أن نقول: جاء محمُّ ومنصُورأيت زينَ ورفْعُ، ومررت بخالِ واسماعى[1] ، وما يعنينى هنا هو تسجيل أن كلمة النحاة قد أثبتت أن موضع الإعراب قد ورد على ما أجمعت قواعد الصرف، وقواميس العربية على أنه ليس آخر الكلمة، ولايغير من تلك الحقيقة إطلاق مصطلح مثل «لغة من لاينتظر»، لأن ذلك لايخص فى نظر القاعدة باباً هو النداء، ولا يتعلق بلهجة غير مأخوذ بها، وإنما ينطبق على الأبواب التى تعالج الأسماء المختومة بالتاء عموماً، وما زاد على ثلاثة معالم يُختم بها (كما هو مفصل فى مطولات النحو).

٢ - أبواب المثنى، وجمع المذكر السالم، وماألحق بهما، وأعرب إعرابهما، والأسماء الستة ، ذلك أن الحرف الأخير من المثنى، ومن جمع المذكر السالم ليس هو الألف أو الياء من الأول، ولا الواو أو الياء من الثانى، وإنما الحرف الأخير هو النون حقيقة[2] ، إذ لايُتصور مثنى نحوى (لا لغوى) أصالة، دون نون، ولا يتحقق جمع مذكر سالم اصطلاحى دون نون فى آخره بحق الأصل فيهما ، ولايوهن من ذلك زعمهم أن هذه النون عوض من التنوين فى

---

(١) أى : جاء محمد ومنصور، ورأيت زينب ورفعت، و مررت بخالد وإسماعيل، على الترتيب.

(٢) ولعل هذا يفسر ما يراه بعض النحاة الذين يذهبون - اعتماداً على نطوق بعض اللهجات - إلى أن النون هى محل الإعراب فى المثنى وما سمى به وكذلك فى جمع المذكر وما سمى به. (انظر: خزانة الأدب... ج٧ ص ٤٣١، ٤٥٨).

الاسم المفرد، لما يلى من اعتبارات:

أ - أن التنوين فى عرفهم كلمة، ومن ثم حذف عندهم فى الإضافة لعدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه (أى أن التنوين ليس حرفاً فقط، وإنما هو كلمة كذلك).

ب - أن التنوين - رغم تعريفهم له بأنه صوت ينطق ولايكتب - عومل معاملة الحروف، فرسم ألفاً فى حالة النصب.

جـ - أننا إنْ قبلنا جدلاً مقابلة النون فى «محمدان» للتنوين فى «محمد» ، فكيف نفسر النون فى جمهرة لاتحصى من مثنيات العربية التى أطلق على مفرداتها اصطلاح «الممنوع من الصرف» أى : حَرُم استعمال التنوين فى مفرداتها من أمثال : فاطمة — فاطمتان، وأحمد — أحمدان، وعمر —عمران إلى آخر ذلك ؟

د - أن خصائص المفرد الصرفية والنحوية والدلالية تتغير بتحوله الصيغى إلى التثنية والجمع، ومن ثم يصبح تبرير صيغتى المثنى والجمع بما كان عليه مفردهما ضرباً من التناقض بين مقررات النحاة.

أما الأسماء الستة فإن من شروط إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات الأصلية ضرورة إضافتها، ودون تلك الإضافة تفقد هذه الكوكبة من الكلمات إعرابها بالحروف، ويصبح شأنها شأن الكلمات الأخرى المعربة بعلامات أصلية على الحرف الأخير، ومن ثم فإن تحقق مصطلح «الأسماء الستة» يعنى أن كل اسم منها لايتم حقيقة إلا بالمضاف إليه، وعليه فإن المضاف إليه جزء من الاسم ما دمنا نتحدث عن الإعراب بالحروف، وإذا استقام لنا ذلك أصبح من المسلم به أن نقرر أن الإعراب ليس على الباء فى «جاء

أبوك»، كما أنه ليس على الكاف كذلك اللهم إلا إذا قلنا: إن حركة الباء هى الضمة الطويلة فى حالة الرفع، وأن حركتها فى مثل: «رأيت أباك» هى الفتحة الطويلة ، وأن حركتها فى مثل: «مررت بأبيك» هى الكسرة الطويلة، أى أنه ليس هناك إعراب بالنيابة، ولكنّ هذا مرفوض عند النحاة.

ونخلص من هذا إلى أن إعراب الأسماء الستة ليس على آخر الكلمة حقيقة، لأنه لو كان على آخرها لخرجت من هذا الباب إلى غيره.

ويشبه الأسماء الستة فى ذلك إعراب المركب الإضافى الذى لايتحقق صرفياً ولا دلالياً إلا بجزآيه : المضاف والمضاف إليه ، فآخره هو آخر المضاف إليه صرفاً ودلالة، ومع ذلك يقع الإعراب على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة، وعلى ما لا يحقق وحده اصطلاح التركيب الإضافى.

٢ - باب المنقوص حيث يرى النحاة جواز ظهور الإعراب على النون من «ثمانى» بعد حذف الياء منها، ولو صح ذلك فى مثل : قاض، وداع، حملاً على جوازه فى نون ثمان لصارت قواعد الإعراب فى باب الاسم المنقوض نسياً منسياً، والغريب أن النحاة فى بعض معالجاتهم يحملون حالةُ النصب فى الاسم المنقوص المجرد من أل فى مثل: رأيت قاضياً (وهى حالةٌ حكمها الإعرابى النصب الظاهر) أقول: يحمل النحاة هذه الحالة على حالتى الرفع والجر اللتين يقدر فيهما الاعراب (جاء قاض، ومررت بقاض)، ويترتب على هذا الحمل أن يرد الإعراب الظاهر مقدراً دون تبرير، على محذوف لاتبرير لحذفه، ينطق بذلك كله شاهدهم النحوى:

فألفيته يوماً يبير عدوه * ومجر عطاءً يستحق المعابرا

«فمجْرٍ» أصلها مُجْرِى وكان يجب أن تكون فى الشاهد مُجرياً، لأنها فى

موقع البدل من المفعول الثانى لألفى، والتقدير: فألفيته يوماً مبيراً عدوّه ومجرياً عطاءً يستحق المعابرا، ولكن النحاة حملوا النصب على الرفع والجر، فحذفوا الياء وعوضوا عنها التنوين، وإذا كان قد صح ذلك الحمل، فلم لايُحمل على «ثمان» فى ظهور الإعراب على ما قبل الياء من المنقوص؟

٤ - باب الاستثناء، وفيه يعرض النحاة لما يلى :

أ - خروج «إلاّ» عن حرفيتها، وعن وظيفة الاستثناء معاً، وتحولها إلى اسم، ووقوعها صفة حملاً على غير[1] ، ويتحدثون حينئذ عن إعرابه، وأنه لايقع عليها لعدم تحملها الإعراب، وإنما يقع على ما بعدها ،وما يخصنا هنا هو ما يلى :

- ما معنى أن يقرر النحاة أن الاسم إماأن يكون معرباً أومبنياً أو منزلا بين المنزلتين، وأن الإعراب تغير ظاهر أو مقدر على الحرف الأخير من الكلمة، ثم يقررون فى الوقت نفسه قواعد مثل عدم تحمل الاسم - ومنه إلاّ الواصفة - الإعراب، ومن ثم انتقاله إلى ما بعده، أى أن موضع الإعراب ليس آخر الكلمة، بل آخر الكلمة التى تتلوها، وليست جزءاً أو كالجزء منها ؟

وربما قادنا التساؤل السابق إلى أن نسأل: ما قيمة تعريف الإعراب إذن ؟

- مفهوم الاسمية فى «إلاّ»، وعلاقة هذا المفهوم بماحدّدوا به الاسم، وبما وضعوه له من علامات تخصّه ومن ثم تخصّصه، وعلاقة «إلاّ» بما يقع

---

(١) كما أن غير التى تقع صفة غالباً تحمل على إلاّ فتخرج عن اسميتها والوصف بها إلى أداء وظيفة الاستثناء.

صفة فى نحوهم واشتراط أن يكون مشتقاً أو مؤولا به وأن يكون متحملاً ضمير الموصوف.

- ضرورة التفرقة بين أن تكون الكلمة بمعنى كلمة أخرى، وبين أن تأخذ حكمها الإعرابى، ووظيفتها الموقعية، ونوعها من الكلم، والنحاة أنفسهم قد قرروا ذلك حين لم يعربوا «إنَّ» فعلاً مضارعاً لمجرد أنهابمعنى أؤكد، ولم يعربوا ما بعدها فاعلاً، ولم يعربوا «هذا» فعلاً مضارعاً لمجرد أن الكلمة بمعنى «أشير»، ولم يعربوا ما بعد اسم الاشارة فاعلاً، إلى غير ذلك، ومع هذا نجدهم فى مواقع كثيرة يتجاهلون مانبهوا[1] إليه، ويحملون إعراب كلمة على كلمة أخرى لشبه جزئى بينهما، مُعرضين عن أوجه خلاف أكثر، صارفين النظر عن مقولتهم فى ضرورة التفرقة بين الشبه الدلالى والوظيفة الإعرابية.

ب - إعراب المستثنى بعد غير وسوى : يقرر النحاة أن أحكام المستثنى فى الكلام التام الموجب هى النصب[2] أو الإتباع، وكذلك حكم المستثنى فى الكلام التام غير الموجب، أما الكلام غير التام وغير الموجب فيعرب فيه المستثنى بحسب مقتضيات الكلام قبله نحوياً.

---

(١) انظر : كتاب الحلل فى إصلاحى الخلل من كتاب الجمل. ص ١١٣. والأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ٢١، ٢٥٧-٢٦٢.

(٢) المشهور فى مجال التعليم هو وجوب النصب، لكن الصحيح ليس هو المشهور. ذلك أن المستثنى فى الكلام التام الموجب لايجب نصبه، بل يجوز نصبه ويجوز اتباعه، وقد ورد ذلك فى أسلوب القرآن الكريم فى إحدى قراءتى قوله تعالى: { فشربوا منه إلا قليل منهم } (برفع قليل)، ومن العرب من يسوّى بين الأسلوب التام الموجب والأسلوب التام غير الموجب فى جواز الاتباع أو النصب على الاستثناء.

وهذا يعنى فى وضوح أن المستثنى له أحكام إعرابية، وأن الأحكام الاعرابية كما هو مقرر تظهر على آخر ما وُضعت له تلك الأحكام، ولكن هذه المقررات تصبح لغواً فى باب غير وسوى المستخدمتين للاستثناء، إذ يقرر النحو أن إعراب المستثنى الواقع بعدهما لايظهر عليه إعرابه الذى يقتضيه نوع أسلوب الاستثناء (النصب والإتباع، أو الاعراب تبعاً للموقع)، وإنما يظهر ذلك الإعراب على إحدى الكلمتين السابقتين عليه وهما غير وسوى، فتُنصب احداهما أو تُتْبع فى إعرابها المستثنى منه، أو تعرب نظراً لموقعها الوظيفى مما قبلها، فالإعراب هنا لم يظهر على آخر الكلمة (المستثنى)، ولم يتعلق بها رأساً، بل ظهر على آخر كلمة تسبقها، والأمر الذى يستحق الملاحظة هنا أن موقع المستثنى بعد غير وسوى يكون دائماً مجروراً فى الاستعمال، وفى القواعد، ولايقع إلا كذلك، وهذا يفرض سؤالين :

الأول هو : أين الإعراب المتوهم الذى كان يستحقه المستثنى فى آخره، ولكنه حُرم منه ونُقل إلى آخر كلمة سابقة عليه لاتستحقه ؟

والثانى هو : إذا كان مفهوم البناء هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لاتخرج عنها، فلمَ لمْ يعامل النحاة المستثنى الواقع بعد غير أو سوى معاملة المبنى ؟

وإذا كان القول ببنائه يتعارض مع قوائم المبنيات، فلمَ نزعم النصْب أو الإتباع (الرفع أو النصب أو الجر) أو الإعراب تبعاً للموقع فى المستثنى الذى لايتاتى فيه إلا الجر، على الرغم مما يقود إليه ذلك من مخالفة ما قُرر لديهم فى تعريف الإعراب، وموضعه من الكلمة، دعْك من تصنيفهم المستثنى - لمشابهته المفعول به عندهم - ضمن المنصوبات ؟

جـ - «أل» الموصولة : صنف النحاة الموصولات إلى حرفية واسمية، وكلها - عندهم - فى حاجة إلى صلة ، ثم مايز النحاة فى الموصولات الاسمية بين ما يقع المفرد صلة له (وهو «أل» وحدها)، وما لايقع المفرد صلة له، وهو كل ما يندرج تحت الموصول الاسمى لديهم ما عدا «أل»، وهذا النوع تكون صلته الجملة أو شبه الجملة، ويتعلق هذا النوع الأخير من الصلة فى هذا الباب بالفعل لا بالمشتق، ضرورة أن المشتق عند النحاة يساوى المفرد، والصلة لاتكون بمفرد إلا مع «أل»[(١)] .

وتختلف كلمة النحاة حول اسمية «أل» الموصولة وحرفيتها، فإلى الأول يذهب فريق، وإلى الثانى يميل فريق آخر، ولكن ما يخصنا هنا هو أن الفريق الذى يذهب إلى اسميتها ينقسم على نفسه، ففريق يرى تحمّل «أل» الاسمية الإعراب وإن كان مقدراً عليها، وفريق يرى اسميتها

---

(١) مما يدعو إلى الغرابة أن النحاة يقررون أن الجملة فى كل موقع إعرابى يجب تأويلها بالمفرد، لأن أصول الوظائف للمفرد، وغيره ينوب عنه فيها، فماحل محله أُوّل به، ولذا منعوا تأويل الجملة فى باب الموصول الاسمى بالمفرد، لأن المفرد لايكون صلة، ومن ثم فإن الجملة غير حالّة محل المفرد، أما مع «أل» فإن الصلة تكون بالمفرد الذى يجب أن يكون مشتقاً وهنا ترد قضية الإعراب، والذى يدعو إلى الغرابة أننا أمام ما يبدو تناقضاً، ذلك أن النحاة يضعوننا من ناحية أمام جملة لايصح أن تؤول بالمفرد (وذلك مع صلة غير أل من الموصولات الاسمية)، ومن ناحية أخرى يضعوننا أمام مفرد يجب أن يؤول بشبه الجملة (وذلك مع صلة أل) ، على حين أن كل جملة - عندهم - يجب أن تكون فى تأويل المفرد - كما أشرت، وأن المشتق ومعموله من ناحية مفرد، ومن ناحية أخرى لايصح أن تؤول به صلة غير أل حين تكون شبه جملة كما فى (المعه) فشبه الجملة لايصح تعلقه بالمشتق، بل يجب تعلقه بالفعل تحقيقاً لقاعدة أن الصلة لاتكون بالمفرد ، فكيف يكون المشتق مع «أل» فى تأويل شبه الجملة، مع أنه مفرد، ثم يمتنع جعل شبه الجملة (مع غير أل) متعلقاً بالمشتق بحجة أن المشتق مفرد، وأن الصلة لاتكون بمفرد؟ (انظر : خزانة الأدب ... ج٢ ص ٢٢٩، ج٥ ص ٤٨٢-٤٨٤).

وعدم تحملها الإعراب، وهذا هو موضع الحديث، إذ يقتضى القول باسمية «أل»، وعدم تحملها الإعراب أن ينتقل الإعراب منها إلى صلتها التى يتعين فيها عندهم ما يلى:

- أن تكون أحد أنواع ثلاثة من المشتقات العاملة: اسم فاعل، صيغة مبالغة، اسم مفعول.

- أن يكون المشتق ومعموله فى تأويل شبه الجملة، لأن القاعدة تمنع وقوع المفرد صلة.

ويتقرر فى ضوء ذلك أن الإعراب الذى يستحقه الموصول الاسمى «أل» لم يظهر على آخره - كما هو المقرر - بل على آخر كلمة أخرى وظيفتها توضيح المراد من «أل» دلالياً، وتحقيق وظيفتها نحوياً.

١٠ - نواصب الفعل المضارع :

يفسر النحاة نصب المضارع بعد «ثمّ»[١] العاطفة المسبوقة بنفى أو طلب محضين بقاعدة تُلحق ثم فى المعنى وفى إضمار أن بعدها، وهى قاعدة اقتضتها ضرورة تفسير نصب المضارع بعد ثم دون ناصب ظاهر أو مقدر، ولكنها فى الوقت نفسه تتناقض مع دلالة المعية أو المصاحبة فى الواو، ودلالة الترتيب والتراخى فى ثمّ، وتعصف بالتفرقة المقررة فى باب عطف النسق بين الوظائف الدلالية لحروف العطف، وليس معنى ذلك إلغاء دور السباق، وتعديل الوظائف تبعاً لمقتضياته، ولكن القضية قضية انطباق مصطلح على ما وُضع

---

(١) انظر : حاشية الصبان. ج٣ ص ٣٠٨.

له، وشمول القاعدة لما يجب أن يدخل تحتها من أفراد دون غيره، وهما أمران يفتقدهما أمثال تلك القاعدة.

١١ - الإعراب فى الوصل والوقف :

من النحاة من يرى أن الإعراب يثبت وصلاً ويحذف وقفاً(١) ، وغنى عن البيان أن هذا إن صح قبوله وتصوره فى المعربات بالعلامات الأصلية (الضمة والفتحة والكسرة والسكون) فإن تصوره متعذر وغير متأت فى المعربات بالحروف نيابة عن الحركات الأصلية (المثنى، وجمع المذكر السالم، والأسماء الستة، والأفعال الخمسة، والفعل المعتل الآخر)، وفيما يقدر عليه الإعراب - من الأسماء - للتعذر (المقصور مطلقاً)، أو للثقل (المنقوص فى حالتى الرفع والجر)، وفيما يُقدّر عليه الإعراب من الأفعال وهو الناقص : معتلاً بالألف مثل يسعى (ويقدّر عليه الإعراب فى حالتي الرفع والنصب) ومعتلاً بالواو مثل: يعدو، أو معتلاً بالياء مثل: يرمى (ويقدر عليهما الإعراب فى حالة الرفع فقط).

وذلك كله لايتحقق فيه ما يذهب إليه أصحاب هذا الرأى، ومن ثم فهو تصور تنقضه القواعد وينقضه الاستعمال على السواء.

١٢ - عطف النسق :

من قواعد النحاة المقررة فى باب العطف أن حروف العطف وإن تمايز شطر منها (هو : الواو، والفاء، ثم ، حتى، أو، أم) عن شطر آخر (هو: لا، بل،

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ٣٠٨.

لكن) فيما يتعلق باشتراك ما بعدها (وهو التابع أو المعطوف) مع ما قبلها (وهو المتبوع[١] أو المعطوف عليه) فى المعنى فإن تسعة الحروف العاطفة تشرك ما بعدها مع ما قبلها فى الحكم الإعرابى (الرفع أوالنصب، أو الجر، أو الجزم).

وهذا الذى تقرره القاعدة لايستقيم لها، وآية ذلك ما يلى :

أ - عطف الفعل على ما يعمل عمل الفعل، كما فى :

- «... فالمغيرات صبحاً فأثرن به نقعاً».

- «إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا إليه قرضاً حسناً».

فأثرن: فعل ماض لايتأتى فيه بمقتضى القواعد الجر لالفظاً ولا محلاً ومع ذلك فهو معطوف بالفاء على المغيرات المجرورة بالكسرة، وأقرضوا التى هى فعل ماض (لايتأتى نصبه من ناحية ولا تجيز القواعد وقوعه بعد ناسخ حرفى من ناحية أخرى) معطوف بالواو على اسم الفاعل المجموع المنصوب أو المعطوف على المنصوب، وهو إعراب لايتأتى فى الماضى لفظاً لبنائه ولا موقعاً لأن حرف العطف يقتضى تكرر العامل ، وليس الفعل الماضى من مدخولات نواسخ الأسماء الحرفية.

١٣ - ومما له ارتباط بمقولة الإعراب ما يتعلق بأمثال قولهم: «إذا قام على فأنا أكرمه» وقضية كلامى فيها تتصل بأمرين هما :

---

(١) يتحدث النحاة عن الرتبة بين المتعاطفين، ويقررون أن المتبوع يجب تقدمه، وأن التابع يجب تأخره، وهو قطع ينقضه قولهم فى الواو العاطفة: إن العطف بها لايقتضى الترتيب دلالة، ولاتقتضيها نحواً، أى أن التابع أو المعطوف بها قد يتقدم على المتبوع وقد يتأخر، ويشاركها فى ذلك حرف العطف «أو» حين تكون بمعنى الاختيار أو الإباحة، وكذلك ما جاء بمعنى الحرف أو فى هذين الأمرين.

أ - ارتباط الشرط بالجملة الفعلية.

ب - اسمية الجملة أو فعليتها .

ويتلخص قانون النحاة فى أن أدوات الشرط تختص بالدخول على الأفعال، ويؤسسون هذا القانون على قاعدة أن الشرط تعليق، وأن التعليق لايكون على الذوات وإنما يكون على الأحداث،ومن ثم انتهوا إلى ضرورة أن تتمحض أدوات الشرط للدخول على الأفعال، وأن يُصنّف أسلوب الشرط تحت الجملة الفعلية(١) .

ونحن إذا استعرضنا ما يقوله النحاة فى مثل الجملة المشار إليها (إذا قام على فأنا أكرمه) فسنجدهم يذهبون إلى أن العامل فى «إذا» قد يكون الشرط (وهو الفعل قام) وعليه، يكون أسلوب الشرط جملة فعلية، لأن أداة الشرط ظرف معمول للفعل، ورتبة المعمول التأخر وإن تقدم لفظه لدواع، ويستقيم للنحاة تصورهم فى مدخول أداة الشرط وفى نوع الجملة الشرطية، ولكن اللافت للنظر هنا أنهم يذهبون كذلك إلى أن العامل فى «إذا» قد يكون الجواب (أنا أكرمه)، وهى جملة اسمية بمقاييس تحديدهم الجمل،وموضع الشكوى فى ذلك هو ما يقتضيه هذا القول من أن الجملة الشرطية تصبح «أنا أكرم علياً إذا قام»، وتقدم المعمول وهو«إذا» ضرورة صدارته للجملة لايعنى فعلية الأسلوب كله، وإلاّ لاعتبرنا أسلوباً مثل: أين ذهبت؟، ومن أكرمت؟، وعلياً زرت، ومسرعاً أجبت، جملاً اسمية لتقدم المعمول الاسمى، وهو ما لم يقل به أحد - فيما أعلم - ،

---

(١) من النحاة من يرى أن جملة الشرط نوع مستقل برأسه من الجمل، أى أنه ليس قسماً من الجملة الفعلية، ولكنه قسيم للجملتين: الاسمية والفعلية معاً . وانظر :
Conditional Sentences, within the arab Grammatical tradition,Ahmed Ab dul - Azim. p 54

هذه واحدة، والثانية: أن تعريف النحاة للجملتين: الاسمية والفعلية ، واعتبارهم مقياس التفرقة هو نوع ما صُدِّرت به الجملة فى تركيبها الأصلى الذى إن كان الاسم فهى اسمية، وإن كان الفعل فهى فعليه يجعل قاعدة النحاة الذاهبة إلى أن العامل فى إذا (فى مثل: إذا قام على فأنا أكرمه) هو الجواب، وأن أصل الجملة هو «أنا أكرم علياً إذا قام» فى حرج مع ما تقرر حول فعليه الأسلوب الشرطى، وبعبارة أخرى: يتوقف القول باسمية تلك الجملة أو فعلتيها على قواعد العمل فى إذا، وهوأمر يقود إلى تقرير أن قواعد تحديد اسمية الجملة أو فعليتها يتوقف على قواعد أخرى هى العامل فى إذا وتأرجحه بين الشرط والجواب، وغنى عن البيان أن هذا يجعل قاعدة تصنيف الجملة تصنيفاً شكلياً أمراً لايعتمد على شكل الجملة - كما قرروا - بل على قاعدة العامل فى بعض أركان الجملة.

وهناك ملاحظة ثالثة جوهرها أن أدوات الشرط (التى نُصّ على اختصاصها بالأفعال ودخولها عليها وتقدير الأفعال بعدها ان هى تُليت باسم) قد ورد القول فى قواعدهم بجواز(١) دخول بعضها على الأسماء، وبتعيّن(٢) دخول بعض آخر منهاعلى الأسماء وحدها، أما الاستعمال اللغوى فقد وردت فيه أدوات الشرط متلوة بالأسماء التى لايتأتى فى بعضها ما يذهبون إليه فيها

---

(١) يقرر النحاة أن الاسم يقع بعد إذا، ولو ، دون شرط، ويقع بعد إنْ بشرط أن يليها الماضى لفظاً ومعنى أو معنى فقط، ويلاحظ أن الاسم قد وقع استعمالاً بعد أدوات أخرى للشرط، وبعد إنْ دون تحقق ما اشترطه النحاة ، انظر :
Conditional Sentences within the Arab Grommatical tradition. Ahmed Ab dul - Azim. pp 94-105.

(٢) ينص النحاة على أن «أمّا» وهى أداة شرط عندهم - لاتدخل إلا على اسم مفرد، وكذلك لولا الشرطية الامتناعية لايليها الاسم عندهم، وذلك فى مقابل التحضيضية التى لايليها إلا الفعل.

من تقدير فعل بين الأداة والاسم(١) ، هذا بالإضافة إلى أن القول بتقدير فعل واجب الحذف وغير مقبول الظهور فى الاستعمال اللغوى ينقضه ما قرروه فى الفعل من أنه عمدة وأن العمد لايصح حذفها .

١٤- ومن قضايا الإعراب التى تختلط فيها مقولة الإعراب بمقولة البناء ما يتعلق بإعراب الفعل المضارع المهموز اللام الواقع بعد أداة جزم، كما فى مثل: «لم يقرأ»، ذلك أن النحاة يرون فيه ما يلى:

- الجزم بعلامة الجزم الأصلية التى هى السكون فتقول : «لم يقرأْ» (بسكون الهمزة من يقرأ).

- الجزم بعلامة فرعية هى حذف حرف العلة الألف المنقلبة عن همزة الفعل يقرأ (كما فى بعض اللهجات) فتقول : «لم يقْرِ» (بحذف الألف المنقلبة عن الهمزة).

- الجزم بسكون مقدر على الألف المنقلبة عن الهمزة، فتقول : «لم يقرا» (بسكون مقدر على الألف)(٢) .

هكذا عامل النحاة الفعل الصحيح الآخر (المهموز اللام فى مثل : يقرأ)، والذى يستحق فى تصنيفاتهم لأنواع الإعراب ما أطلقوا عليه «الإعراب الظاهر بالعلامات الأصلية»، أقول: عاملوه معاملة قسيمه المعتل الذى صُنِّف إعرابياً تحت مقولتى الإعراب المقدر بالعلامات الأصلية، والإعراب بالعلامات الفرعية،

---

(١) Conditional Seutences... pp 94 - 105.

(٢) ما ينطبق على «لم يقرا» ينطبق على «لم يسعى»، و«لم يدعو»، و«لم يرمى»، عند من يرى من العرب عدم حذف حرف العلة من المضارع المجزوم . (انظر : حاشية الصبان - ج١ ص ١٠٢، ١٠٣).

وفى ذلك خلط بين مستويات الكلام المقعد له (أعنى الخلط بين مقولتين صرفيتين (هما الصحيح والمعتل من الأفعال) فُرّق بينهما على المستويين الصرفى والنحوى، حدوداً وأحكاماً.

ولايخفف من هذا الخلط أن يقال: إنّ الجزم إنْ كان قبل قلب الهمزة ألفاً (أى قلب همزة يقرأ ألفاً لهجياً) بقى حرف العلة المنقلب عن الهمزة، لأنه فى قوة الهمزة، أما إن كان الجزم بعد تحويل الهمزة ألفاً فإن الحذف هو الحكم، لأننا أمام فعل معتل، لأن ذلك كله جدل لاخير فيه، إذ قلب الهمزة ألفاً استخدام لهجى، ومن ثم لاتتأتى فيه تلك القسمة، ولايقع فيه إلا ما تستعمله اللهجة مهموزاً أو غير مهموز، أما أن يُتصور أن المتكلم يدبّر منطقه، ويزاوج سلوكه اللغوى على ما يتصوره النحاة فهو ما لا سبيل إلى البرهنة عليه.

* * * * *



الباب الثاني :

التعريف والتنكير



التعريف والتنكير :

التعريف والتنكير مقولتان من مقولات الصرف والنحو والدلالة معاً، فهما من خواص الصيغة الاسمية المفردة (على نحو ما يذهب إليه جمهور النحاة)، وقوانين المطابقة فيهما مُتطلبة التحقق فى أبواب عدة من أبواب النحو، فالتعريف فى المبتدأ، وصاحب الحال، وألفاظ التوكيد المعنوى، وتابع المنادى العلم ، والمندوب، ونعت المعرفة، ومرجع الضمير، شرط فى صحة التركيب نحوياً، والتنكير فى الخبر، والحال، والتمييز، وصفة النكرة، قيد فى صواب الجملة عند النحاة، أما الدلالة فعلاقة التعريف بالتعيين والتحديد من ناحية، وعلاقة التنكير بالشيوع والعموم من ناحية أخرى، قضيتان عرض لهما النحاة فى تعريفاتهم، وخصهما البلاغيون واللغويون بمزيد عناية وتفصيل.

وسوف نقيد أنفسنا فى هذا البحث حول الحديث عن عدد من القضايا المتصلة بمقولتى العريف والتنكير، وتتمثل تلك القضايا فيما يلى :

١- الإضافة غير المحضة وإفادتها التخفيف.

٢- وظيفة الإضافة فى الصفة المشبهة.

٣- تعريف كل وبعض.

٤ - المبتدأ والتعريف.

٥ - المعارف وطبقية التعريف فيها.

٦ - درجة التعريف فى الاسم الظاهر وفى الضمير .

٧ - الضمير : تعريفه وتنكيره .

٨ - النداء والتعريف .

٩ - تعريف الجملة وتنكيرها .

وتفصيل ذلك فيما يلى :

ا - الإضافة غير المحضة وإفادتها التخفيف :

لايصلح المشتق المضاف إلى معرفة أن يكون وصفاً لمعرفة قبله، وإن استقامت الوصفية دلالة وأسلوباً، تلك قاعدة تعتمد على أصل يقرر أن الإضافة غير المحضة (أو ما أطلق عليه «الإضافة اللفظية» أو « المجازية» أو «التى على نية الانفصال») لاتفيد المضاف تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيده التخفيف، وقد حاولوا استنقاذ ما وضعوا من أصول فى هذا المجال بتأويل النصوص، ففى تحليلهم لمثل قوله تعالى : ﴿ الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم ، مالك يوم الدين﴾ وهو يضم التركيب الإضافى ﴿ مالك يوم الدين﴾ يرون أن المشتق ﴿ مالك﴾ فى هذا التركيب - تطبيقاً للقواعد - لاتفيده الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، وكان مقتضى ذلك عدم إعرابه صفة لـلفظ الجلالة فى صدر الآية، ولكن النحاة يعربون ﴿ مالك يوم الدين﴾ وصفاً، ويستبعدون إعرابها بدلاً أو

عطف بيان[١] ، مع أنهم الذين قرروا أن الوصف لايتأتى فى الإضافة إلا إذا كانت إضافة محضة، وهذا هو الذى دفعهم إلى التأويل الذى نصوا فيه على أن المشتق إذا أضيف إلى ظرف ووجدت معه قرينة تدل على المضى أو الدوام عُدّ من قبيل الإضافة المحضة[٢] .

ويقيم النحاة وشائج رحم بين هذا الأصل الذى يقرر أن الإضافة غير المحضة لاتفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وإنما تفيد التخفيف وبين :

- دخول رب على الموصوف بذلك النوع من الإضافة.
- وقوع المضاف إضافة غير محضة صفة للنكرة.
- وقوع المضاف إضافة غير محضة حالاً.

وكل ذلك لايؤيده الاستعمال، وإن اعتمد فى مشروعيته على غيره من القواعد، كما سنرى.

٣- وظيفة الإضافة فى الصفة المشبهة :

يفترض النحاة أن الإضافة فى الصفة المشبهة لاتحقق تعريفاً ولا تخصيصاً، اعتماداً على الأصل المقرر فى نوعى الإضافة: المحضة، وغير المحضة، وانتماء الصفة المشبهة إلى النوع الأخير الذى يحقق فى الصفة المشبهة التخفيف أو الفرار من بعض صور القبح والضعف الجائزين استعمالاً فيها، ويقصد النحاة[٣] ببعض صور القبح هنا تلك الصور التى يخلو فيها

(١، ٢) انظر: النحو الوافى . ج٣ ص ٥، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٦٤، ٤٦٥.

(٣) انظر: المرجع السابق . ج٣ ص ٣٢، ٣٣.

تركيب الصفة المشبهة من ضمير يعود على الاسم الذى يقع عليه معناها ومدلولها كما فى مثل: ضائقٌ الصدر، وعفٌ اللسان، وتصور أن القبح سببه خلو الصفة المشبهة من الضمير لرفعه الظاهر يفرض تسجيل ما يلى :

- أن قضية الثقل، والخفة، والقبح، والضعف تعود فى جوهرها إلى الاستعمال الذى يختلف باختلاف البيئة مكاناً وزماناً، وباختلاف مستويات المتكلم وبتنوع مستويات الكلام، فالاستعمال والشيوع هما مقياس الخفة والثقل، وليس ما فى التركيب من خصائص نحوية، وصور تركيبية شُهد لها بالصواب والقبول اللغويين.

- ما معنى وصف التركيب النحوى بأنه جائز فى الاستعمال ثم وصفه فى الوقت نفسه بالقبح والضعف ؟، وتصبح الحاجة إلى الإجابة ملحة إذا نظرنا إلى هذا الوصف فى ظل ما وُصف بعصر قيل لنا: إن نصوصه مقياس للقواعد وإن كل ما روى فيه مصدر للقياس عليه .

إن من أخذت عنهم اللغة وزعم النحاة أنهم سعوا إليهم فى البادية أو تلقوا عنهم اللغة فى أسواق البصرة والكوفة، وحكّموهم فيما شجر بينهم، ثم لم يجدوا فى أنفسهم حرجاً مما قضوا وسلموا به تسليماً، هؤلاء لايُتصور وصف سليقتهم اللغوية بأن بعض صور التراكيب الجائزة الاستعمال فى بيئتهم (أو ما يمكن تسميته Free variations) تثقل عليهم فيفرّون منها إلى غيرها مما هو أخف عليهم، إذ لايتأتى فى ابن اللغة The native speaker ذلك، وإنما يتأتى فى أولئك الذين يتلقون اللغة على أنها لغة ثانية كالموالى مثلاً، وأمثالهم من غير من أُخذت عنهم اللغة ، فأولئك يقيسون على نظم لغاتهم، ويستثقلون ويستخفون تبعاً لما يتلائم وينسجم مع قوانين التركيب فى لغاتهم الأم، وفى ضوء ذلك قد ينطبق مفهوم الثقل والخفة على الذين حاولوا أن

يتكلموا بغير لحن قبائلهم فثقل عليهم بعضه ففرّوا إلى نظم لهجاتهم المختزنة فى اللاشعور لديهم والمحققة للملكة فى مستويى الفهم والإفهام فى بيئتهم اللغوية دون أدنى إحساس بالفرار من تركيب لثقله إلى آخر لخفته.

- القول بأن القبح فى بعض صور الصفة المشبهة سببه خلوها من الضمير فى حالة عدم الإضافة، وأن الفرار إلى الإضافة غير المحضة مزيل لذلك القبح قول يترتب عليه تساؤل هام هو:

هل الإضافة تجعل الصفة المشبهة متحملة للضمير ؟

وبعبارة أخرى: هل إذا قلنا: فلان ضائقُ الصدرِ، أو عفُّ اللسانِ، بدلاً من ضائقٌ الصدرَ، أو عفٌّ اللسانَ، تصبح الصفة المشبهة متحمله الضمير فى الحالة الأولى ؟، ولو أن ذلك كان كذلك، أى لو أن الصفة المشبهة تتحمل ضميراً فى حالة إضافتها إلى مرفوعها للزم قياساً على ذلك أن يتحمل المصدر المضاف إلى فاعله كما فى قوله تعالى: ﴿ولولا دفع الله...﴾ ضميراً هو الآخر. وهو أمر - إلى جانب أنهم لم يقولوا به - يتعارض مع قواعدهم التى تمنع الجمع بين الفاعل الظاهر والفاعل المضمر.

٣- تعريف كل وبعض :

يقرر النحاة أن كُلا وبعضا إذا أضيفتا إلى المعرفة فهما معرفتان، ويبنون هذه القاعدة أو ذلك الحكم على حكم آخر هو أن صاحب حال - الذى يمكن أن تكونه كل وبعض - لايكون إلا معرفة ، ويعتمد هذا الأخير بدوره على أصل مؤداه أن صاحب الحال فى منزلة المحكوم عليه، وكما أنه لايُحكم على مجهول فكذلك لاتُبين هيئة نكرة. وعلى ذلك كله تساؤلات من قواعدهم، فهم الذين قرروا ما يلى:

- أن النكرة تُخصَّص بالوصف، وليست الحال - فى منطوق قواعدهم - إلا وصفاً لصاحبها، فلم جاز تخصيص النكرة بالوصف، وامتنع تخصيص النكرة ببيان هيئتها ؟

- أن كُلا وبعضا وكذلك غير تشترك جميعها فى أنها لاتقبل «أل»، وفى أنها تضاف، وعلى الرغم من ذلك فإن كلا وبعضاً إذا أضيفتا إلى معرفة اكتسبتا التعريف أما الأخيرة (وهى غير) فلا ، وهو أمر حملهم عليه المحافظة مع كل وبعض على قاعدة فى باب الحال تتعلق بتعريف صاحبه، والمحافظة مع غير على قاعدة فى باب الإضافة المحضة تقرر أن غير من الكلمات الموغلة فى الإبهام، ومن ثم لاتكتسب التعريف من المضاف إليه المعرفة، وقد كان ذلك كله لتنسجم قواعد بابى الحال والإضافة مع تصورات النحاة عن قواعد هذين البابين ومصطلحاتهما وما يتعلق بتلك المصطلحات من قواعد وأصول تبنى عليها .

٤ - المبتدأ والتعريف(١) :

يضع النحاة قيوداً وشروطاً يوجبون تحققها فيما يشغل المواقع النحوية من كلمات، أو جمل، أو أشباه جمل، ومما ينطبق عليه ذلك موقع الابتداء الذى يشترطون التعريف فيما يشغله من كلمة مفردة، أو جملة تؤول بالمفرد، أو تركيب مصدرى يُحمل على المفرد، فلا تشغل النكرة موقع الابتداء، ولاتكون مبتدأ(٢) ، ولايسند إليها الخبر، ويؤسس النحاة اشتراطهم هذا على مقولة من المنطق

---

(١) انظر : المصطلح النحوى ... (للمؤلف) . ص ١٢٧ - ١٢٩.

(٢) انظر: كشف المشكل على النحو . ج١ ص ٣١٣.

مؤداها أن الحكم على الشئ فرع عن تصوره، والنكرة مجهول لايُتصوَّر، ومن ثم لايحكم على النكرة، ويتفرع على ذلك ضرورة أن يكون المحكوم عليه وهو المبتدأ معرفة حتى يتأتى الحكم عليه[١] ، وهذا الذى اختطّه النحاة لأنفسهم أساساً للتقعيد ينقضه ما خلّفوا لنا من تراثهم النحوى فى باب المبتدأ وفى غيره، ويتركز ذلك فيما يلى:

أ - أن النحاة الذين اشترطوا التعريف قيداً لصحة الابتداء اشترطوا هم أنفسهم التنكير قيداً فى أحد قسمى المبتدأ حين قرروا فى قواعدهم أن المبتدأ الوصف الرافع لما يحُل محل الخبر يجب أن يكون نكرة ولايصح أن يكون معرفة كما فى مثل: أمنصف النحويون اللغة العربية ؟، أمقبول رفضهم لما صح منها ؟

فالوصف الواقع مبتدأ هنا يتعين فيه الابتداء فى المثال الأول، ويجوز اعتباره مبتدأ فى المثال الثانى، وسواء تعين فيه الابتداء أو جاز فالنحاة يقررون ضرورة أن يكون نكرة ولايجيزون وقوعه معرفة، ويرشح ذلك ويقويه ما تنص عليه قواعدهم من اشتراط اعتماد الوصف حينئذ على نفى أو ما يشبهه (وهو الاستفهام)[٢] ، إذ هذا الذى اشترطوه من اعتماد على نفى أو استفهام يجعل النكرة موغلة فى العموم، وأظن أن منطق الدلالة يقوى أن الإيغال فى العموم يبعد مدلول الشئ عن القصد والتعيين اللذين هما مفهوم

---

(١) وينسحب ذلك على صاحب الحال، واسم إن، واسم كان، وكل ما أصله المبتدأ، ولكنه لاينطبق على اسم لا النافية للجنس، وما يعمل عمل ليس من الأدوات مع أن هذا كله داخل على ما أصله المبتدأ و الخبر.

(٢) هذه المشابهة التى يعقدها النحاة تتصادم مع التفرقة النحوية والدلالية بين أسلوب الخبر (النفى) وأسلوب الانشاء (الاستفهام).

التعريف وهو ما يشترطون تحقق نقيضه فى المبتدأ الوصف ، ولايبرر نقض القاعدة ما قدموه من أن المبتدأ هنا (أى الوصف الرافع لما يغنى عن الخبر) ليس محكوماً عليه، ومن ثم لايشترط أن يكون معرفة ليتصور ويحكم عليه، وإنما هو محكوم به، وهذا الأخير يشترط فيه - لديهم - التنكير لا التعريف، أقول : لايصلح هذا تبريراً لأنه يؤدى إلى تقرير أن المبتدأ - فى تعريفه - محكوم عليه ومحكوم به، أو أنه مسند إليه ومسند فى وقت واحد معاً، أو أن الجملة تتكون من مسند إليه ومسند إليه، وهى أمور - إلى جانب منافاتها لسلامة التقعيد والتعريف - تنقضها قواعد الأبواب وأسس التصنيف.

ب - أن المبتدأ فى مثل: («قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى»[1] آية من الكتاب الحكيم) فالآية القرآنية الواقعة هنا فى موقع المبتدأ المحكوم عليه بالخبر لايتأتى وصفها بالتعريف، ضرورة أن المبتدأ هنا جملة، والجملة - عند جمهرتهم - فى تأويل النكرة، وعند بعضهم لاتوصف بتعريف ولا بتنكير.

جـ - أن المصدر المؤول الشاغل لموقع الابتداء فى مثل : ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ لايلحق التعريف مكونات المصدر فيه، ولايصح أن نحتج فى هذه الحالة، وحالة (ب، أى: الجملة الواقعة مبتدأ) بأن المصدر هنا والجملة هناك فى تأويل المفرد المعرفة (أى : «هذه الآية» فى مثال (ب)، و«صومكم» فى مثال (جـ)؛ لأن المقدر يختلف دلالة، وسياقاً، وإعراباً، عن الظاهر، هذه واحدة، وأخرى: أن التقدير لامبرر له إلا ما تقتضيه القواعد، أما اللغة

---

(١) البقرة / ٢٦٣.

فالمنطوق فيها مقبول، مفهوم، فصيح دون حاجة إلى تقدير، هذا بالإضافة إلى أن أصول النحاة تقرر أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه.

د - أن تعريف المبتدأ مشروط نقيضه مع لا النافية للجنس، ولا النافية للوحدة، وكلاهما داخل أصالة على المبتدأ .

هـ - أن النحاة يجيزون وقوع المبتدأ نكرة، ويبررون وقوعه فى أحكامهم بأن لذلك مسوغات أو مبررات يتفاوتون فى عدها، ويردها المحققون منهم إلى ضابط عام هو تحقق الفائدة، وُجد مسوغ أم لم يوجد، وهذا فى نفسه يجعل شرط تعريف المبتدأ غير ذى ضرورة، لأن الفائدة قد تكون بإسناد الحكم (الخبر) إلى نكرة .

و - ومما يبرز الوهن فى اشتراط النحاة التعريف فما يشغل موقع الابتداء حديثهم عن إعراب «مذ»، و«منذ»، وكلام بعضهم عن «رُبَّ»، واعتبارها جميعها - فى بعض أعاريبها - مبتدأات[1] .

والسؤال هو : كيف يُتصور الإسناد والتركيب على المستوى النحوى ؟، وكيف تُتصور الدلالة حينئذ ؟، وما مفهوم المعرفة فى مثل هذه المبتدأات؟ وما الفائدة فى إسناد الحكم إلى تلك المعرفة ؟ وهل يوصف الحرف «رُبَّ» بالاسمية؟

ز - ويتصل بالنقطة السابقة حديث النحاة عن المبتدأ المركب من «لا» النافية للجنس واسمها[2] ، والذى يُرجع إليه النحاة العمل فى خبر «لا» ويفسرون به

---

(١) انظر : خزانة الأدب ... ج٥ ص ٥٣٥، ٥٥٩، ٥٦٤، ٥٧٦ .

(٢) انظر: خزانة الأدب... ج٤ ص ٩٠، والخصائص. ج٢ ص ١٨٦، والأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ١٢٠، ج٤ ص ١٢ .

إعراب التابع المرفوع، فالخبر فى مثل : «لامتأملَ موجود» معمول للمبتدأ المركب من «لا» واسمها، وليس معمولاً للا، والتابع المرفوع فى مثل: «لاقارئَ مجتهدٌ فى القوم» فالوصف المرفوع (مجتهدٌ) - ومثله التوكيد والعطف والبدل - ملحوظ فى رفعه موقع المبتدأ المكون من «لا» واسمها معاً.

ولدىّ - حول هذا المبتدأ الذى يشترط فى أحد ركنيه التنكير، وتزيده الأداه النافية للجنس شيوعاً وتنكيراً - عدد من التساؤلات هى:

- كيف يتحقق فى هذا المبتدأ العريف ؟

- كيف تركب الأداة مع معمولها، وهو أمر خارج عن القياس ؟

- كيف تتحقق فى هذا المركب الاسمية، والإسناد إليه ؟

- ما نوع هذا المركب ؟، وما بدائله الموقعية ؟ وكيف يتوجه إليه النفى ؟

- كيف يستقيم إعراب هذا المركب مبتدأ وقواعد النحاة تشترط فى المبتدأ التجرد من العوامل غير الزائدة، و«لا» النافية عامل غير زائد بل ومركب مع معموله، وكلا الأمرين مناقض للقواعد ولتعريف المبتدأ ؟

ح - ماذا نقول فيما وضعوا له قاعدة أنه موغل فى التنكير من الألفاظ (مثل : غير ، كم) حين يقع فى موقع الابتداء ويعرب مبتدأ، مع فقده لما اشترطوه فى المبتدأ من تعريف يبرر الإسناد والحكم ؟

ط - وماذا نفعل فيما يتعين فيه - عندهم - القول بالابتداء، ويُنص فى وصفه - على المستوى النحوى - بالتنكير (العام أو الناقص)، وعلى المستوى الدلالى بالشيوع والعموم كما التعجبية، وكذلك فيما نصوا على ضرورة احتلاله موقع المبتدأ مع ضرورة تنكيره من أمثال «طُوبَى»، ويلحق بهذين ما

اتصل بأل المفيدة للجنس وهو فى موقع المبتدأ(١) ؟

٥- المعارف وطبقية التعريف فيها(٢) :

يعرض النحاة لمقولة دلالية تتعلق بها أحكام نحوية، وأعنى بها درجات التعريف فى أنواع المعرفة، ويرفع النحاة بعضها فوق بعض درجات، فيبسطون الدرجة العليا (بعد لفظ الجلالة وما يعود عليه) لضمير التكلم ، يتلوه ضمير الخطاب، ويأتى بعدهما فى الدرجة العلم (وفى قوته يضعون المضاف إلى الضمير)، يتلو ذلك ضمير الغيبة، ثم اسم الإشارة (وفى درجته توضع النكرة المقصودة بالنداء)، ثم تأتى مرتبة الموصول، والمحلى بأل (وهما فى درجة واحدة)، أما المضاف إلى المعرفة فإنه يكتسب درجة تعريف ماأضيف إليه، ويُعدّ فى درجته إلا ما أضيف إلى الضمير (أى ضمير التكلم وضمير الخطاب) فإنه يقل درجة، فيكون فى رتبة العلم.

وماأريد أن أسجله هنا هومايلى:

- كيف قاس النحاة أمراً دلالياً يتعلق بالمقام، ويتوقف على السياق، على هذا النحو المادى الطبقى البالغ تلك الدقة فى التوقيف ؟

«ولا أدرى كيف أطّلع على ذلك، إذ ذلك شئ لايُطّلع عليه إلا بنص من الواضع»(٣) ؟

---

(١) انظر : المصطلح النحوى ... ص ١٢٧ - ١٢٩.

(٢) انظر : شرح المفصل، ج٣ ص ٥٦، ج٥ ص ٨٧، وشرح الكافية . ج١ ص ٣١٢-٣١٣، وشرح التصريح،.. ج١ ص ٩٥، والأشباه والنظائر فى النحو، ج١ ص ٢٦٥.

(٣) شرح المفصل . ج٧ ص ١٦.

- لماذا جعل النحاة المضاف إلى ضميرى التكلم والخطاب أقل رتبة من ضميرى التكلم والخطاب، وخصّوا الانحطاط رتبة بما يضاف إليهما ولم يجعلوا ذلك الهبوط درجة قانوناً مطرداً فى كل ما يضاف إلى أنواع المعرفة ؟

ثم لماذا سوّوا بين المضاف إلى ضميرى التكلم والخطاب ما داموا قد فرقوا بين التكلم والخطاب رتبة ؟

- لَمَ لمْ يطبق النحاة مقاييس دلالية شكلية فى الحكم على ظاهرة دلالية شكلية كالتى استخدموها فى التسوية بين ماأطلقوا عليه فى باب النداء مصطلح «النكرة المقصودة»، واسم الإشارة؛ حيث رأوا أن تعريف اسم الإشارة يتم عن طريق الإشارة الحسيّة، وأن تعريف النكرة المقصودة يتم عن طريق التوجه والقصد بالنداء،وهو يشبه الإشارة، ومن ثم فهما فى درجة واحدة، أقول: لم لمْ يستخدموا مثل تلك المقاييس الدلالية الشكلية فى وقت واحد معاً لوضع أنواع المعرفة فى سلّم التعريف على المستوى الدلالى ما داموا سيقيمون على هذه النسبية الدلالية قواعد نحوية كتلك التى تتعلق بتوكيد الظاهر بالضمير فى مثل: انطلق المؤمنون هم أنفسهم، ومثل : إنّ الله إنه غنى حميد، إذ نراهم تتفاوت أحكامهم،و تتناقض إلى الحد الذى جعلهم يحكمون على الظاهرة الواحدة (وهى هنا توكيد الضمير للاسم الظاهر) بالصحة النحوية، وبالخطأ النحوى، ذلك أنهم على حين يرون خطأ الأسلوب (الأول لمنعهم توكيد الاسم الظاهر (المؤمنون) بالضمير (هم) لهبوط الضمير عن الاسم الظاهر فى درجات التعريف، ومن ثم يُخطّئون التركيب نحوياً) يرون أن التركيب الثانى ليس صواباً فقط، وإنما يرونه أحسن وأفضل فى باب التوكيد اللفظى من أن تقول : إن الله إن الله غنى حميد.

- لايصلح الاعتماد فى مثل تلك القضايا الدلالية النحوية معاً على الحدس والانطباع، لتفاوت ذلك فى الأفراد والبيئات والعصور والمواقف والمواقع مقاماً ومقالا.

- ثم من قال: إن المشار إليه إشارة حسية فى موقف لغوى لايرقى درجات فى تحديد المشار إليه وتعيينه عن ضمير الغائب أو عن العلم أو المحلى بأل (ويُعد هذان الأخيران عند النحاة من قبيل الغائب) أو ضمير المتكلم أو ضمير الخطاب (حين يفتقدان قرينة الحضور)؟

٦- درجة التعريف فى الاسم الظاهر وفى الضمير :

يعرض النحاة فى باب التوكيد(١) لمسألة تتعلق بدرجة التعريف فى الاسم الظاهر والضمير، فيرون عدم الصحة التركيبية لمثل: «انتصر المجاهدون هم أنفسهم»، ويرجع فساد مثل هذا التركيب عندهم إلى أن الضمير «هم» وقع مؤكِّداً للاسم الظاهر ، لأن الاسم الظاهر أقوى فى درجة التعريف من الضمير، وهذا الذى يقرره النحاة فى باب توكيد الاسم الظاهر بالضمير ينقض ما قرروه فيما يلى :

١- فى قواعد باب الضمير التى تنص على أن الضمير أعلى من غيره فى سلّم المعارف، وأعزُّ قوة من الاسم الظاهر، فكيف يستقيم إذنّ أن تعتمد قاعدة منع توكيد الاسم الظاهر بالضمير على قاعدة منقوضة بأخرى فى باب الضمير؟

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح. ج٢ ص ١٢٩، وحاشية الشيخ ياسين ... ج٢ هـ ص ١٢٩.

وكيف يتأتى - فى نحو واحد - صواب قاعدتين معاً تقرر إحداهما أن الضمير أقوى درجة من الاسم الظاهر (ومن غيره) فى مقولة التعريف، وتقرر الأخرى عكس هذا المنصوص عليه فى باب الضمير فترى أن الاسم الظاهر أقوى تعريفاً، وأعلى درجه فيه من الضمير ؟

٢ - فى باب التوكيد اللفظى[١] حيث يتحدث النحاة عن توكيد ما لا يدل على الجواب من الحروف، ويرون ضرورة أن نعيد مع الحرف مدخوله حين نريد توكيد الحرف توكيداً لفظياً، يستوى فى ذلك أن يكون مدخول حرف غير الجواب ضميراً أو اسماً ظاهراً، فمن الأول قوله تعالى: ﴿ أيعدكم أنكم إذا متّم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون﴾ [٢] وفيه أكد الحرف «إنّ» فأعيد معه مدخوله.

ومن الثانى أن نقول : «إنّ الله إنّ الله غنى حميد» فتوكيد إنّ يقتضى تكرار مدخولها معها.

والذى يعنينا هنا أن النحاة الذين منعوا توكيد الظاهر بالضمير لضعف الأخير عن الأول فى درجة التعريف (والتوكيد يكون بالأقوى أو المساوى، ولايكون بالأقل درجة) قرروا فى قضيتنا الخاصة بتوكيد حرف غير الجواب : أن مدخول حرف غير الجواب المؤكَّد حين يكون اسماً ظاهراً فإن إعادة ضميره أولى وأحسن من إعادة الاسم الظاهر، ففى مثل: إنّ الله إنّ الله غنى حميد، يحسن أن نقول: إن الله إنه غنى حميد، بدلاً من أن نقول: إن الله إن الله غنى حميد. وغنىّ عن الذكر أن الضمير هنا - فى نحوهم - توكيد للاسم الظاهر،

---

(١) انظر: المرجعين السابقين أجزاء وصفحات.

(٢) المؤمنون / ٣٥

فكيف يستقيم أن يُقرّر فى نحو واحد أن الضمير لايُؤكِّد الاسم الظاهر، ثم يُقرِّر فى النحو نفسه أن توكيد الاسم بالضمير هو الأولى والأحسن؟

ويخلص بنا هذا إلى أن ما يزعمه النحاة من أن الظاهر لايؤكده الضمير، لأن الأول أقوى تعريفاً من الثانى، والأقوى لايُؤكِّده الأقل، زعم ينقضه ما تقرر فى باب الضمير من أن الضمير أعرف المعارف، وينقضه ما ذكر فى باب التوكيد اللفظى من أن تأكيد الأداة التى لاتفيد الجواب تأكيداً لفظياً حين يتصل بها اسم ظاهر يكون بذكر الظاهر معها أو ضميره (ولا تؤكدّ الأداة خالية منهما معاً) مع استحسان الأخير.

٧- الضمير : تعريفه وتنكيره :

حدّ النحاة المعرفة بأنها مادل على معين محدد، وجعلوا التعريف من خصائص الاسم المفرد من بين أقسام الكلام، ومن ثم صنفوا الضمائر تحت مقولة الاسم، ووضعوها بين المعارف، جاعلين لضمير التكلم الدرجة الأولى، ولضمير الخطاب الدرجة الثانية وللمضاف إليهما الدرجة الرابعة (أى بعد العلم)، وبؤوا ضمير الغيبة المكان الخامس فى سلّم التعريف[١] (أى قبل اسم الإشارة، والمنادى المسمى «النكرة المقصودة»، وقبل الموصول والمحلى بأل كذلك)، وجعلوا الضمائر جميعها من المبنيات، وما أهدف إليه من هذا التقديم الموجز هو :

- أن الضمير - فى قواعد النحاة - يندرج تحت مقولة الاسم، وتحت مقولة التعريف، وتحت مقولة البناء، وتقابل المقولة الأولى من هذه المقولات مقولتى الفعل والحرف، وتقابل المقولة الثانية (وهى مقولة

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح . ج١ ص ٩٥.

التعريف) مقولة التنكير، أما الثالثة - وهي مقولة البناء - فتقابل مقولة الإعراب.

- أن قواعد النحاة في التصنيف والتبويب ومسائل الأبواب النحوية تُخالف بين تلك المقولات في متطلبات المطابقة، والرتبة، والموقع، والعمل، وغير ذلك مما هو مبسوط في مطولات النحاة .

ومع ذلك فإن المرء حين يُرجع البصر كرتين في كتب النحاة يجد تصدْعاً وفُطوراً في الذي قرروه، وآية ذلك ما يلي :

١- أن النحاة تصف قواعدهم الضمائر بأنها حروف(١) ، وغني عن البيان أن نقول: إن الحرف لديهم قسيم للاسم (أي : الضمير هنا) ، ومغاير له على كل المستويات: الصرفية والنحوية والدلالية، وقد ورد سلخهم صفة الضميرية عن تلك الكوكبة المحدودة من الكلمات المبوّب لها في كتبهم تحت مصطلح «الضمير» أو«الضمائر»، وإطلاق مصطلح «حرف» عليها في الأبواب التالية:

أ - في باب الضمير نفسه، عند حديثهم عن ضمير الفصل أو العماد أو الدعامة إلى آخر ماأطلقوه عليه.

ب - في باب الفاعل، عند تخريجهم لما أطلقوا عليه لغة «أكلوني البراغيث» أو لغة «يتعاقبون فيكم ملائكة»، مماجاء على غير ما تصوّروه من وجوب

---

(١) انظر ما يلي: خزانة الأدب .. ج١٠ ص ١١٤، والجنى الداني. ص ٢٩، ٣٠، وشرح المفصل . ج٥ ص ١٠٩، ومغني اللبيب... ج٢ ص ٩٦، وهمع الهوامع... ج١ ص ٥٨، والأشباه والنظائر في النحو. ج٢ ص ٢٢١، والإتقان في علوم القرآن . ج٢ ص ٢٤٠.

تجريد الفعل من علامات التثنية والجمع السالم بنوعيه حين يكون الفاعل غير مفرد مثل [١] : يقومان المحمدان ، «يلومونني فى اشتراء النخيل أهلى»، «يعْصُرْن السليط أقاربُه»،

«رأين الغوانى الشيب لاح بعارضى * فأنكرننى ... ».

جـ - فى باب المتبدأ حين يكون وصفاً مطابقاً لمرفوعه فى غير الإفراد مثل: أقائمان المحمدان ؟ أقائمون المحمدون ؟

والنحاة فى الموضعين (ب، جـ) يطلقون على ما اصطلحوا عليه بالضمير (وهو : ألف الاثنين، وواو الجماعة ، ونون النسوة) مصطلح «حرف» أى: أن هذه الأسماء الضميرية تجردت عن الاسمية والضميرية وخلُصت للحرفية، وأضحت كتاء التأنيث تنحصر وظيفتها فى الرمز إلى نوع الفاعل، وعليه فألف الاثنين ليست إلا حرفاً رامزاً لعدد الفاعل، وواو الجماعة ليست إلا حرفاً مهمته الرمز إلى عدد الفاعل ونوعه، ونون النسوة كذلك ليست إلا حرفاً رامزاً لعدد الفاعل ونـوعـه.

وكذلك يفعلون مع الضمائر فى الحالة الأولى (أ)، مع فارق واحد هو أن الضمائر المسماة فى ذلك الموقع بضمائر الفصل لاتستخدم رمزاً لقضايا المطابقة: النوع، والعدد، وإن كان يجب تحقق ذلك فيها، وإنما تستخدم لما أسموه التفرقة بين ما يصلح نعتاً وخبراً، وصرفه للأخير منهما.

٢- أن النحاة يقررون أن الضمير معرفة، بل فى الدرجات العلا بين المعارف، رغم حديثهم عن مرجع الضمير، وضرورة سبقه له؛ إذ مُعتمده عليه، وبه يتّضح، وبدونه يفقد صفة التعريف ويصير إبْهاماً وغموضاً ، وينصون فى

---

(١) انظر : شرح المفصل . ج٧ ص ٧.

الوقت نفسه على ضرورة مطابقة الضمير لمرجعه فى النوع والعدد والتعيين والشخص، وهنا تكمن الشكوى؛ ذلك أن مرجع الضمير قد يكون نكرة مثل:

«قرأت رسالة وطويتها» ، فأى الحقائق نتبع ؟ حقيقة أن الضمير معرفة ؟ أو حقيقة أن المرجع نكرة ؟ ثم كيف نوفق بين مقتضيات اللغة القاضية بتنكير «رسالة»، ومقتضيات القواعد القاضية بتعريف الضمير «ها»؟ وقد اختلفت كلمة النحاة فى ذلك[1] ، لكن الذى يعنينا هنا هم أولئك الذين قرروا أن الضمير إن عاد على نكرة فهو- كذلك - نكرة (وهم كُثر)، والقاعدة على هذا النحو إن راعت المطابقة فى جانب فقد أهدرت أصلاً نحوياً هو كون الضمير من المعارف، وإن اعتبرت التعريف فى الضمير تخلّت عن ضرورة المطابقة بين الضمير ومرجعه فى مقولة التعريف.

٣ - أن النحاة يرون أن الضمير أعرف المعارف على النحو الذى سبق إيجازه، ولقد أدى مثل هذا الأصل العام إلى بعض المشاكل التى نوجزها فيما يلى:

- مشكلة أن النحاة يرون أن العلم - من بين أنواع المعرفة - هو الذى يدل على التعيين والتحديد بذاته وليس بواسطة، وهذا - إن صح لهم - يفرض أن يكون العلم حينئذ هو أعرف المعارف، لتحقيقه التعيين والتحديد دون واسطة، أما ما اكتسب التعريف بواسطة الحضور (التكلم والخطاب) أو العائد (ضمير الغيبة) فإنه فى نفسه لايُعدّ معرفة، ولا يرقى إلى درجتها إلا بعائده (متقدماً، أو متأخراً، ملفوظاً به،أو مقدراً، أو مفهوماً من الموقف إلخ ...).

---

(١) انظر : شرح المفصل. ج٧ ص ٩٤، وخزانة الأدب ... ج٧ ص ١٩٢، ج١٠ ص ٤٧٢، وشرح الكافية ج٢ ص ٥، ١٢٨.

- مشكلة أن النحاة الذين يرون أن الضمير - بكل أنواعه - أقوى تعريفاً من الاسم الظاهر (ومنه المحلى بأل) يقررون هم أنفسهم ما يلى:

أ - حاجة الضمير ليصبح معرفة إلى هذا الاسم الظاهر ليتّضح به، ونحن نسأل :

إذا كان الاسم الظاهر هو الذى يجعل الضمير معرفة، وبدونه يكون الضمير كلمة مبهمة لاتحدّد شيئاً، ولا تُعيِّن أمراً، فكيف يكون المحتاج إلى التوضيح أقوى وضوحاً من الشئ الذى يوضحه ؟

ويقوى هذا ما يقرره النحاة أعينهم من أن «الإضمار خلاف الأصل»(١)، وأن المضمرات وُضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة(٢) ، وأن الفرع - كما علّمونا - ينحط درجة عن الأصل فيما وُضع له هذا الأخير أو وُظّف فيه.

ب - منع توكيد الاسم الظاهر بالضمير كما فى مثل : «انتصر المجاهدون هم أنفسهم»؛ بحجة أن الاسم الظهر المؤكّد أقوى تعريفاً وأعلى فى هذا المجال من الضمير، والأدنى لايؤكد الأعلى، وإذا كان ذلك كذلك فكيف يكون الضمير أقوى ؟ وكيف تستقيم القواعد؟ وقد سبق أن قلنا: إن هذه القاعدة الأخيرة تنقضها قاعدة أخرى فى باب توكيد حروف غير الجواب توكيداً لفظياً حين يتصل بها اسم ظاهر، حيث يقرر النحاة أن إعادة ضمير الاسم الظاهر مع الحرف غير الجوابى أولى وأحسن من إعادة الاسم الظاهر فى التوكيد اللفظى كما فى مثل : «إن

---

(١) الأشباه والنظائر فى النحو . ج١ ص ٨٣، ٨٤.

(٢) انظر: شرح المفصل. ج٧ ص ١٥، ٢٠، ٢١، والأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ٣٦.

الله إن الله ...» فالأولى والأحسن أن تقول : «إن الله إنه...»، وتكون الهاء توكيداً لفظياً للفظ الجلالة، فكيف يستقيم هذا كله حين ننظر إليه فى تأمل ؟ وكيف تستقيم الأمور حين نضع إلى جانب ما نقلناه عنهم فى السطور السابقة من أن المضمرات نائبة عن الأسماء الظاهرة، وأن الإضمار خلاف الأصل، وأن الأصل أعلى درجة وأقوى دلالة – فيما وُضع له – عمّا ناب عنه، أقول: كيف تستقيم الأمور حين نضع إلى جانب ذلك أصلاً آخر يقرر أن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه[1] ؟ ألا يكفى وضع الأصول والقواعد بعضها فى وجه بعض دليلاً على تصدعها واضطرابها؟ وأن محاولتهم لتسلم لهم القواعد – ولو على حساب اللغة – لم تتم لهم ، فلا هم أنصفوا اللغة، ولا هم أحكموا منطق قواعدهم، فازدوجت خسارتهم فى كثير من المسائل.

٤ – وأخيراً – (ولايعنى ذلك الترتيب) ينص النحاة على أن الضمائر من المبنيات، ومع ذلك يعرضون فى نحوهم للتسمية بالضمائر (وينطبق ذلك على المبنيات جميعها)، وينصون على أن كلمات مثل: هو، أنت، نحن (وكلها ضمائر تقرر فى حقها البناء) يجوز فيها نحوا، واستعمالاً، أن تعرب وتنوّن، حين يسمىّ بها، وعليه تقول: هُوٌ، هُوًا، ونحنٌ، نحناً، نحنٍ، وأنتٌ، أنتاً، أنتٍ، تبعاً للمواقع الإعرابية (الرفع والنصب والجر)، والتقعيد على هذا النحو يخلط بين مقولتين فُرِّق بينهما فى التصنيف، والأبواب ، والأحكام، وهما الإعراب والبناء، هذا إلى جانب أنه تقعيد لايعتمد على نصوص فى العربية، وإنما يُغْرب فى الخيال قدْر إغراقه فى البعد عن استعمال اللغة .

---

(١) انظر : الاشباه والنظائر فى النحو، ج١ ص ٢٤٣.

٨- النداء والتعريف :

صنف النحاة المنادى فى المعارف، وجعلوه - من حيث التعريف - فى طبقة اسم الإشارة، ثم اختلفت كلمتهم حول موجد التعريف فى العلم المنادى، أهو العلمية، أم التوجه والقصد بالنداء ؟

فذهب فريق إلى أنه معرفة بعلميته، ويناقض هذا التصور ما قرره النحاة من أن المنادى فى طبقة اسم الإشارة تعريفاً، وإذا صح لهم ذلك كان التعريف فى العلم المنادى أدنى طبقة من العلم، وهذا - فى نفسه - يترتب عليهتساؤل هام هو: كيف يجتمع على العلم تعريف العلمية، وتعريف التوجه والقصد ثم ينحط درجة عن موقعه فى سلّم المعرفة مع أن مقررات النحاة فى مواقع كثيرة تفرض عكس هذا ؟

وذهب فريق آخر إلى أن التوجه والقصد بالنداء نسخ تعريف العلمية، وأنشأ تعريفاً من نوع ذى درجة مختلفة.

وذهب فريق ثالث إلى أن تعريف التوجه والقصد يقوى تعريف العلمية.

وينسحب على الرأيين الأخيرين ما سجلته من ملاحظة على الرأى الأول، إذ جميعهم يرون أن المنادى فى رتبة اسم الإشارة، وهذا الأخير - عندهم - قد صنِّف فى طبقة أدنى من طبقة العلم فى درجة التعريف، وقد سبق أن أشرنا إلى أن قياس مثل هذه المقولات الدلالية فى حاجة إلى نظم نحوية، وبراهين لغوية، أو توقيف من الواضع وأعنى به ابن اللغةوذلك كله مفقودوبعضه تنفيه قوانين اكتساب اللغة كالأخير، وبعضه لم تُبلَغ بَعدُ سبلُه.

ويرتبط بمقولة التعريف فى باب النداء ما عرض له النحاة تحت مصطلحى

«النكرة غير المقصودة»، «والنكرة الموصوفة»، وهما مصطلحان لايعنينا - هنا - بيان قصورهما، وتهافتهما (فقد أفردنا لذلك بحثاً خاصاً بالمصطلح النحوى وبيان تداخله واختلاطه)، ولكن الذى نود رصده، ومناقشته، حول هذين المصطلحين هو ما يلى :

- **النكرة غير المقصودة:** يطلق النحاة مصطلح «نكرة غير مقصودة» على مثل قول الأعمى : «يامارًا خذ بيدى»، وهى تسمية متهالكة تحمل مظاهر فسادها، ذلك أن النكرة تعنى عدم القصد، فوصفها بقيد «غير مقصودة» نوع من تحصيل الحاصل، هذه واحدة، وأخرى: أن هذه التسمية الغريبة تتناقض مع مقتضى النداء الذى يعنى التوجه والقصد، ومن ثم التعيين والتعريف، وكل ذلك غير متحقق فى هذا الضرب من الكلام.

وإذا كان النحاة قد قرروا أن المنادى من المعارف، بل جعلوا له رتبة فى سلّمها ترفعه طبقه على المحلى بأل، وعلى الموصول - كما سبق أن أشرنا - ، أقول: إذا كان قد سلم للنحاة ذلك صنيعاً فكيف يتأتى أن يوضع بين أنواعه ما لا يتصور فيه التعيين ولا القصد ولا التوجه كما فى مثل قول الأعمى : يامارًا خذ بيدى، أو قول غيره :

أيا راكباً إمّا عرضت فبلغن * نداماى من نجران ألاّ تلاقيا ،

إذ أين القصد، وأين الذات المتوجه إليها بعينها ليتم تعيُّنها ، ويتحقق قصدها، ومن ثم توصف بالتعريف؟ ولعل هذا هو الذى جعل نحوياً مثل المازنى ينكر(١) وجود هذا النوع، ويرفض عدّه فى باب النداء.

---

(١) انظر : المصطلح النحوى، ص ٥٥، ٥٧، ٦٥.

- **النكرة الموصوفة :** يصنف النحاة مثل : «ياعظيماً يُرجّى لكل عظيم» تحت ما أسموه المنادى «النكرة الموصوفة»، ويجعلون حكمه النصب لا البناء إلحاقاً له بالشبيه بالمضاف - نحوا ودلالة - في مثل : «ياقابلاً التوبة تب علينا»، ولقد فصلنا وهن هذا القياس ، وأوضحنا فساده في بحثنا عن المصطلح النحوي[١] ، ويهمنا أن يخلص كلامنا هنا لمقولة التعريف في هذا النوع من النداء، ذلك أن النحاة ينصون على أنه نكرة موصوفة، وينصون في مواضع عدة - من نحوهم - على أن وصف النكرة يخصصها ولايعرفها ، وعليه فهذا النوع من المنادى، وكذلك النكرة غير المقصودة من باب أولى كانا يجب - تبعاً لتصورات النحاة - ألا يُعدَّا في النداء، ضرورة أنهما لايفيدان التعريف الذي يفيده في المنادى التوجه والقصد ومن ثم التعيين.

٩- تعريف الجملة وتنكيرها :

تنص قواعد النحاة على أن مقولتي التعريف والتنكير مقولتان تخصان الاسم[٢] المفرد[٣] من بين أقسام الكلام الثلاثة (الاسم والفعل والحرف)، وعليه فلا يوصف الفعل[٤] ، ولا الحرف، ولا الجملة، ولا شبه الجملة، بإحدى هاتين المقولتين (التعريف أو التنكير).

---

(١) انظر : المرجع السابق . ص ٦٤ - ٦٥.

(٢) انظر : كشف المشكل في النحو ج٢ ص ١٩٠.

(٣) المفرد هنا بمعنى : ما ليس جملة ولا شبه جملة.

(٤) انظر : الخصائص . ج٣ ص ٢٢٣.

وقبل الخوض فى تلك القضية يحسن بنا أن نقدم بين يديها بعض ما انتهى إليه النحاة من قواعد، فعليها مدار الحديث، وحولها قضية الخلاف، وفيها مواضع الشكوى، وتتمثل تلك القواعد فيما يلى :

- أن المواقع التى تقتضى الإعراب يشغلها المفرد، وقد تنوب عنه الجملة أو شبه الجملة.

- أن الإعراب لايكون إلا للكلمة المفردة، ضرورة أنه أثر ظاهر أو مقدر على آخر الكلمة.

ويترتب على هذين الأمرين أن ما حل محل المفرد استحق ما قُنِّـن للمفرد من إعراب، وأن ما لايقع المفرد موقعه لا محل له من الإعراب.

ومن المواقع التى تحل فيها الجملة محل المفرد (الذى يقتضيه أصل القاعدة عند النحاة) موقع الخبر، وموقع الحال، وموقع المضاف إليه.

ومن المواقع التى لايشغلها ا لمفرد موقع صلة الموصول، وموقع جواب القسم، وموقع الشرط، وموقع جواب الشرط.

- أن قواعد بعض مسائل الأبواب النحوية المشار إليها تنص على أمور يتعيين تسجيلها للإحالة إليها، ومن تلك القواعد التى تعنينا هنا ما يلى:

- أن الحال يشترط فيها التنكير.

- أن النعت (حقيقياً أو سببياً) لابد من مطابقته لمنعوته فى التعريف أو التنكير.

- أن الجملة فى تأويل المفرد، لأن أصول الوظائف للمفرد(١) ، وغيره نائب

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو . ج١ ص ٢١، ٢٢، ١٧٦، ٢٨٤.

عنه فيها .

- أن الحال (مفردة أو غير مفردة) لابد فيها من رابط يربطها بصاحبها الذى جاءت لتبيّن هيئته.

- أن الجملة الواقعة حالاً أو خبراً أو صفة أو صلة لابد فيها من عائد يربطها بالصاحب، والمبتدأ، والموصوف، والموصول، على الترتيب.

- أن رُبّ حرف جر مقيد، شبيه بالزائد وتقيُّده يعنى أنه ليس مطلق السلوك اللغوى فيما يدخل عليه، وإنما يتعين أن يكون مدخوله نكرة، ويقود هذا بالضرورة إلى كون مدخول رب اسماً ظاهراً، لأن المضمرات جميعها من المعارف.

- أن الجمل الإنشائية لاتقع نعتاً ولا خبراً.

- أن النعت المقطوع من الجمل الإنشائية.

- أن النعت يجب قطعه فى مواضع منها اختلاف العوامل معنى أوعملاً أو همامعاً (مع تعدد النعت والمنعوت).

- أن ما قطع من النعوت قد تعرب فيه الجملة المقطوع نعتها نعتاً أيضا .

بعد هذه التوطئة التى تبدو نقاطها - لأول وهلة - منفرطة العقد، لاتلم شعثها رابطة ، أقول:

إن قضيتنا تبدأ من أن ما عليه العمل، وما يسود الاعتقاد به فى التقعيد النحوى هو أن الجملة (اسمية أو فعلية) نكرة، ويُؤسَّس هذا الاعتقاد على عدد من القواعد، منها :

أ - أن الجملة تقع صفة لمدخول ربّ، وهو نكرة، وما دام مدخول ربّ نكرة، وتقع الجملة صفة له، والصفة تطابق الموصوف، فالنتيجة المترجمة إلى قاعدة هي أن الجملة في موقع الصفة توصف بالتنكير، وهذا الذى انتهت إليه القاعدة يفُت فى عضده ما يلى:

- أن «ربّ» قد يكون مدخولها فى النصوص الواردة عن العرب، وفى قواعد النحويين أنفسهم ضميراً، وهذا الأخير مصنف فى الدرجات العُلا بين المعارف ، ودخول ربّ على الضمير يجعل الجملة الواقعة بعده حينئذ معرفة، ضرورة تحقيق القانون النحوى الذى يقتضى المطابقة بين الصفة والموصوف.

- ويفت فى عضد الزعم القائل بتنكير الجملة لوقوعها صفة للنكرة أن قانون المطابقة فى التعريف والتنكير بين الصفة والموصوف مُنخرم فى كثيرمن مسائل الأبواب، ومن ذلك :

- المصادر الواقعة نعتاً.

- نعت المعرف بألْ التى تفيد الجنس .

- أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة الواقع صفة للمعرفة.

- أفعل التفضيل المضاف إلى نكرة الواقع صفة للمعرفة .

- المضاف إضافة غير محضة الواقع صفة للمعرفة (كما فى قوله تعالى: ﴿ الحمد لله رب العالمين ... مالك يوم الدين﴾ .

- المضاف إضافة غير محضة الواقع تابعاً للمنادى كما فى مثل :

«ياساكتُ مستمعَ الخطيبِ»(١) فمستمع الخطيب - بمقتضى القواعد - ليست معرفة، والمتبوع - وهو المنادى - معرفة بنص القواعد.

وإذا صح - فى نحوهم، وفى اللغة - وقوع المعرفة مدخولاً لربّ، وتقرر فى الأبواب - لديهم - جواز وصف المعرفة بالنكرة، فإن الاعتماد على مدخول ربّ النكرة، وعلى قانون المطابقة بين النعت والمنعوت لتبرير وصف الجملة بالتنكير يصبح تحكماً من ناحية، ومصادرة لما نقلناه عنهم من أن « الدليل إذا دخله الاحتمال بطل به الاستدلال»(٢) من ناحية أخرى.

- ويُوهن فى رأى القائلين : إن الجملة فى موقع الصفة نكرة، ما اشترطوه فى الجملة الشاغلة ذلك الموقع، من ضرورة اشتمالها على ضمير يعود على الموصوف؛ ذلك أن هذا الضمير يؤدى إلى تعريف الجملة الحاوية له (وهو زعم أقاموا عليه قاعدة منع وقوع المصدر المؤول حالاً، كما سنرى بعد قليل)، وإذا استقام لهم هذا المبدأ قاعدة مع المصدر المؤول فإن من حقنا على القاعدة أن نجعلها منسحبةً على ما اشتمل على ضمير: من مشتق واقع صفة للنكرة فى مثل: «جاء رجل راكب»، ومن جملة فى موقع الصفة فى مثل : »جاء رجل يركب سيارة»، فالمشتق «راكب» (فى المثال الأول) يتحمل ضميراً عائداً على الموصوف «رجل»، والجملة «يركب سيارة» (فى المثال الثانى) يشترط لوقوعها صفة أن تشتمل على ضمير الموصوف (والضمير هنا هو فاعل يركب المستتر)، وعليه فكلا المشتق والجمل لايصلحان صفة لتحولهما إلى معرفة بسبب اشتمالهما على ضمير، ولكن واقع النحو يقرر وقوعهما صفة، بل لايقرّ غيره،

(١) انظر : النحو الوافى، عباس حسن، ج٣ هـ ص ٣١، ص ٤٥، ج٤ هـ ص ٣٣.

(٢) الاقتراح، ص ٧٦ .

وحينئذ نسأل: أين المطابقة بين الموصوف النكرة المحضة، والصفة التى هى معرفة أو فى حكم المعرفة بمقتضى منطق منعهم وقوع المصدر المؤول حالاً لاشتماله على ما يجعله معرفة وهو الضمير ؟

ويحسن بنا أن نعوّج فى هذاالسياق إلى الخبر الواقع جملة، أو مفرداً مشتقاً، فقد اشترط النحاة تنكير الخبر[1] ، لأنه حكم، والحكم بالمعلوم غير ذى جدوى، وقد سبق أن ناقشنا هذا الجانب، ونعرض هنا لجانب تنكير الجملة، والمفرد المشتق الواقعين خبراً، فى ضوء ما عرفناه عنهم من أثر الضمير فى تحويل ما يرد معه فى تركيب نحوى إلى معرفة، وما يفرضه ذلك من تساؤل حول قاعدة تنكير الخبر الذى يبدو التمسك به تناقضاً مع التمسك بما افترضوه من أثر للضمير. هذا بالإضافة إلى ما قلناه من قبل من أن الأساس الذى قام عليه اشتراط التنكير فى الخبر أساس أقروا هم نقيضه حين اشترطوا تعريف ركنى الجملة فى بعض المسائل، وجعلوا الجملة الاسمية المعرّفة الطرفين صورة من صور تعيّن تقدم المبتدأ، والتزام رتبة الصدارة له (منعاً للبّس الدلالى)، بله أن يكون علماء البلاغة قد جعلوه صورة من صور القصر[2] .

---

(١) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ١٧٧، وكشف المشكل فى النحو. ج٢ ص ١٩٢، وحاشية الصبان ... ج١ ص ١٩٥.

(٢) أود أن أضيف إلى موضوع اشتراط النحاة نكارة الخبر أن نصوص العربية التى لاسبيل إلى ردها قد جاءت على غير ما اشترطه النحاة فى الخبر، فها هو الخبر قد جاء:

- مقترناً بأل، كما فى قوله تعالى: { ما الكتاب } ؟ (الشورى/٥٢)، {ماالساعة}؟ (الجاثية/٣٢).

- اسم إشارة، كما فى قوله تعالى: {ما هذه التماثيل} ؟ (الأنبياء/٥٢)، {وما تلك بيمينك} (الحجر/٥٧).

- مضافاً إلى معرفة، كما في قوله تعالى: «ما خطبك ياسمرى؟ (طه/٩٥) {فما جزاؤه...}؟ (يوسف/٧٤) ، {وما ظن الذين يفترون على الله الكذب؟} (يونس/٦٠)، {ما بال النسوة} ؟ (يوسف/٥٠).

- ويفتّ فى عضد الزعم القائل بتنكير الجملة الواقعة فى موقع الصفة ما يعرض له النحاة فى باب النعت المقطوع جوازاً أو وجوباً، ونضرب المثل من الأخير، لأنه أبين فى شرح ما نريد، وأدفع حُجة، وأعْدلُ فى بيان تناقض ما يقرره النحاة، وتفصيل ذلك أن القوم يرون أن النعت إذا تعدد، واتحد لفظه ، وتعدد المنعوت، واختلفت العوامل لفظاً أو عملاً أو هماماً، وجب قطع النعت، بمعنى أن ماكان نعتاً مفرداً يعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً، أو مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً ففى مثل:

أ - حضر ورأيت المحمدين الكريمان أو الكريمين.

ب - حضر ورأيت رجلين كريمان أو كريميين.

فالكريمان (مرفوعة معرفة) تعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً.

وكريمان (مرفوعة منكرة) تعرب خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً.

والجملة هذه فى أحد أوجه إعرابها عند النحاة تقع صفة لما قبلها، وهنا أود أن أسجل أن النحاة إن اعتبروا الجملة معرفة - لاشتمالها على ضمير - وقعوا فى مخالفة قانون المطابقة مع الموصوف النكرة فى (ب)، وإن اعتبروا الجملة نكرة، خالفوا ما قرروه مع المصدر المؤول الذى اكتسب التعريف لاشتماله على ضمير، وخالفوا قانون المطابقة فى (أ)، هذا فضلاً عن أن القانون الذى يقرر أن النعت المقطوع من قبيل الجملة الإنشائية، وكذلك القانون الذى ينص على أن الجمل الإنشائية لاتقع صفة، قد خُولفا، وأُهدرا، بإعراب النعت الذى قُطعتْ تبعيّته عن موصوفه مفرداً وتحققتْ تبعيته له جملة.

ب - ومن القواعد التى أُسّس عليها الاعتقاد السائد بنكارة الجملة (اسمية وفعلية) أن الجملة تقع حالاً، والحال يشترط فيه التنكير، فما حلّ محلّ ما

اشترط فيه التنكير، وجب له الحكم نفسه، وعليه فالجملة توصف بالتنكير، ونصيب هذا الزعم من الاطراد فى مسائل الأبواب ، ومن مطابقة الاستخدام اللغوى ليس أفضل من نصيب سابقه، ذلك أن الحال التى اشترط لها التنكير تتحمل ضميراً عائداً على صاحبها، ضرورة أن الحال تكون بالمشتق ، أو المؤول به من ناحية، وضرورة أن الجملة الواقعة حالاً يتعين اشتمالها على رابط هى الأخرى يربطها بما توضح هيئته، ومن صور هذا الربط الضمير، وهذا الضمير (الذى هو جزء أساسى مما تشترطه القاعدة، كما أنه حقيقة لغوية يؤكدها الاستعمال فى الحال: مفردة وجملة) هو الذى قاد النحاة إلى رفض وقوع المصدر المؤول حالاً لاشتمال المصدر المؤول على ضمير رأوا أن من آثار وجوده تحول الحال إلى معرفة، والحال لاتكون معرفة، وإذا صح أن هذا هو منطق القاعدة، فلم صح عندهم وقوع الجملة حالاً، وقد تشتمل على ضمير ؟ بل إننا لنذهب أبعد من ذلك ونقول: لم اشترط النحاة اشتمال الجملة الواقعة حالا على عائد، وجعلوا من صور العائد الضمير وحده، أو مع واو ، مع أن اشتراط الضمير يعنى تحقق التعريف فى الجملة كما تحقق التعريف عن طريقه فى المصدر المؤول ؟ فلم أجيزتْ الجملة حالاً، وحَرُم ذلك على المصدر المؤول، وأسباب حرْمان الأخير متحققة فى الأول ؟، هذه واحدة، وأخرى هى أن المشتق (الذى جعلوه الغالب فيما يقع حالاً، وأوّلوا غيره من المفرد به) يتحمل الضمير عندهم، فكيف وقع المشتق المتحمل الضمير حالاً وهومعرفة بمنطقهم فى المصدر المؤول ؟

ولِمَ أجازوا الأول ومنعوا الأخير فى موقع الحال ؟ بل لِمَ اشترطوا فى الحال الاشتقاق أساساً وهو يقود إلى نقيض ما تقتضيه شروط قواعدهم؟

وهناك ثالثة يحسن تسجيلها هنا كذلك، ألا وهى استخدام اللغة الحالَ

معرفةً، وتلك حقيقة تقرها قواعد النحاة، وإن ردّها أصحاب تلك القواعد – لتسلم لهم السيطرة والسيادة – إلى ما افترضوه أصلاً لقانون الاشتقاق فى الحال.

ومن نماذج الحال المعرفة وقوع ما يلى فى موقع الحال:

- وحْدى، وحدك، وحده إلخ...

- الأوَّلَ فالأولَ.

- فاه إلى فىّ.

- الجمّاءَ الغفير.

- العراك .

والآن – يحسن بنا – بعد أن تحدثنا عن التعريف أوالنكارة فى جملة الصفة وفى جملة الخبر وفى جملة الحال – أن نعرض للجملة فى موقع صلة الموصول الاسمى، لما لتلك القضية من وثيق الصلة بما نحن فيه، ذلك أن النحاة يقررون فى قواعدهم أن الجملة فى موقع الصلة ليست فى تأويل النكرة(١) ، وليست فى موضع المفرد(٢) .

أما قضية أن الجملة فى موقع الصلة ليست نكرة ولا فى تأويل النكرة، فقد أسِّستْ – فى بناء الهيكل النحوى – على واحد مما يلى ، أو عليهما معاً :

- اشتمال جملة الصلة على ضمير يربطها بالموصول، والضمير (كما

---

(١) انظر: شرح الكافية ... ج٢ ص ٣٦، ٣٧.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر فى النحو ج١ ص ٢٨٤.

قرروا في سبب عدم وقوع المصدر المؤول حالاً) يحوّل التركيب الذي يرد فيه إلى معرفة.

- اشتراطهم كون الصلة مُعرِّفة دلالياً للموصول، إذْ ماجاءت الصلة إلا لغرض تحويل الموصول الذي هو مبهم من المبهمات إلى معرفة .

وإذا صح أن النحاة جعلوا من الضمير العائد على الموصول سبباً للحكم بعدم نكارة جملة الصلة، وعدم نكارة المصدر المؤول (في موقع الحال)، فإن السؤال المتوقع هو: لم حكم النحاة على الجملة بالتنكير في مواقع الخبر والحال والصفة، مع أنهم اشترطوا اشتمال الأخيرة على الضمير، وجعلوا الضمير مع الأولين صورة من صور ربط الخبر الجملة بالمبتدأ، وربط الحال الجملة بصاحبها ؟

وينتهي بنا هذا إلى أنه إذا كان الضمير سبباً في تحقيق التعريف، ونسخ النكارة في الجملة، فلم اشترط النحاة تنكير الجملة في مواقع توجب القواعد وقوع المعرفة في بعضها، وتجيز اللغة في بعضها الآخر حلول المعرفة فيها؟

وإذا كان الضمير غير مُحقق للتعريف، فلم حكم على جملة الصلة بعدم النكارة من جانب، وحكم بمنع وقوع المصدر المؤول حالاً لاشتماله على ضمير من جانب آخر ؟

ولا يصلح الاحتجاج بما تصوّروه من أن الخبر حُكْم، وأن الحكم لايكون إلا بمجهول، وأن الحال كذلك لبيان الهيئة، ولا تكون إلا بمجهول هي الأخرى، وأن الصفة الجملة لايكون موصوفها إلا نكرة لمبررات منقوضة سبق ذكرها، ففرقٌ - كما قلت في المقدمة - بين تصورات النحوي عن اللغة وبين حقائق اللغة وسلوكها، وهذان الأخيران يؤكدان وقوع الخبر والحال معرفتين، ونكرتين على

السواء، بل إن النحاة أنفسهم تنص قواعدهم على وجوب وقوع الخبر معرفة - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - ، وتقرر كتبهم استعمال الحال - فى اللغة - معرفة، ووقوع النكرة وصفاً للمعرفة والعكس، فإذا صح أن الخبر والحال والصفة وقعت - فى القواعد وفى اللغة - على غير ما قعدوا فإن الزعم بنكارة الجملة - لاشتراط الموقع تلك النكارة - يصبح ضرباً من اللغو، أو على حد تبعير عيسى بن عمر السابق «لاينفع».

وإذا انتقلنا إلى الأمر الثانى الذى اعتمد عليه النحاة فى القول بأن جملة الصلة ليست نكرة، وهو اشتراطهم كونها مُعرِّفة(١) للموصول الذى يُعدّ مبهماً غامضاً ترد الصلة لتزيل إبهامه وغموضه من ذهن السامع اعتماداً على معرفته السابقة بمدلول جملة الصلة.

وهنا أود أن أسجل أن علاقة الصلة بالموصول تشبه علاقة الجملة الواقعة صفة فى وجوه كثيرة منها :

- أن الموصوف - بالجملة - يتعين أن يكون نكرة أى اسماً مبهماً، وكذلك اسم الموصول فهو مبهم غامض فى حاجة إلى توضيح.

- أن الجملة - بعد النكرة المحضة، أو النكرة غير المحضة، أو المعرفة عند بعض النحاة، وبعد الاسم المبهم المصطلح عليه بالموصول الاسمى - جئ بها لتزيل هذا الإبهام، وتقيد هذا العموم.

---

(١) وما دامت جملة الصلة مُعرِّفة للموصول على مستوى الدلالة فإن تصوّر نكارتها على مستوى النحو يؤدى إلى الفصل بين الدلالة والدالّ.

- أن الرتبة بين الصفة والموصوف، وبين الصلة والموصول رتبة محفوظة، يتقدم فيها الموصوف على الصفة، والموصول على الصلة.

- أن الجملة - فى كلتا الحالتين - يتعين وجود رابط فيها يربط الصفة بموصوفها والصلة بموصولها.

وإذا كان ذلك كذلك فى القواعد المقررة، وفى أوجه الشبه التى تُعار الأحكام النحوية من أجلها وتُتَقارض بسببها، فلم اعتبرت القواعدُ الجملة بعد النكرة مخصصة ومقيدة لامُعرفة مُعينة، وبعد الموصول الاسمى مُعرِّفة معينة لامُخصصة مقيدة، مع ملاحظة أن قسماً من الموصولات الاسمية هو الموصولات الاسمية المطلقة أوالعامة أشد من الأسماء النكرة غموضاً، وأكثر إبهاماً، وأوضح تعميماً، فقُصارى وظيفة الجملة معه التخصيص والتقييد لا التعيين والتحديد؟

فكيف يستقيم أن يجعلوا النكرة (التى هى هنا الموصولات الاسمية) المقيَّدة بصلتها الجملة من المعارف؟

وإذا كان ذلك صحيحاً فى النحو؟ فلم فرقوا بين التعريف والتخصيص فى المصطلح، وفى مسائل بعض الأبواب كالنعت، والإضافة، والتوكيد؟

هذا عن قضية أن جملة الصلة ليست نكرة، أما قضية أن جملة الصلة ليست فى موضع المفرد، فمنشؤها، ومُعتمدها على ما يلى:

- أن الاعراب خاص بالمفرد.

- أن المواقع التى تقتضى الإعراب لايشغلها أصالة إلا المفرد.

- أن ما حلّ محلّ المفرد استحق متطلبات الموقع.

- أن المواقع التى لايشغلها المفرد أصالة لاتستحق الإعراب فى الهيكل النظرى للنحو، ومن ثم فإن القول بحلول الجملة فيها محلّ المفرد أمر غير منطقى.

ومأأود تسجيله هنا هو أن النحاة قرروا - لتحقيق متطلبات هيكل القواعد - أن المفرد الذى يتعين وقوعه صلة للموصول الاسمى «أل» يجب أن ينظر إليه على أنه ليس مفرداً، بل على أنه شبه جملة لامشتق، وأن يُنظر - فى الوقت نفسه - إلى شبه الجملة الواقع صلة لأل على أنّ مُتعلّقه ليس المشتق، بل هو الجملة.

وهذا الذى ذهبوا إليه - إلى جانب تناقضه[1] - يُلزم اللغة بما لا يلزم فيها من تصوّر أن الصلة لاتكون إلا جملة، ذلك أن الاستعمال قد وردت فيه الجملة، وشبه الجملة، والمفرد، فى موقع الصلة، هذه واحدة، والأخرى هى أن ربط النحاة إعراب الجملة بحلولها فى موقع تصوروا أصالة المفرد فيه، منقوض فى نحوهم بما يلى:

- إعراب جملة جواب الشرط الجازم، وليست جملة جواب الشرط حالة محل المفرد، لأن جواب الشرط لايكون بالمفرد.

- الجمل التى لايتأتى غيرها فى موقعها على المستويين النحوى والاستعمالى، كالجمل فى موقع المضاف إليه بعد حيث، إذّ ، إذا.

- الخبر الذى يجب أن يكون جملة وذلك حين يكون المبتدأ واحداً مما يلى :

أ - اسم شرط.

---

(١) انظر : المصطلح النحوى . ص ٨٣ - ٩٧.

ب – ضمير شأن.

جـ – مخصوصاً بالمدح أو الذم متقدماً.

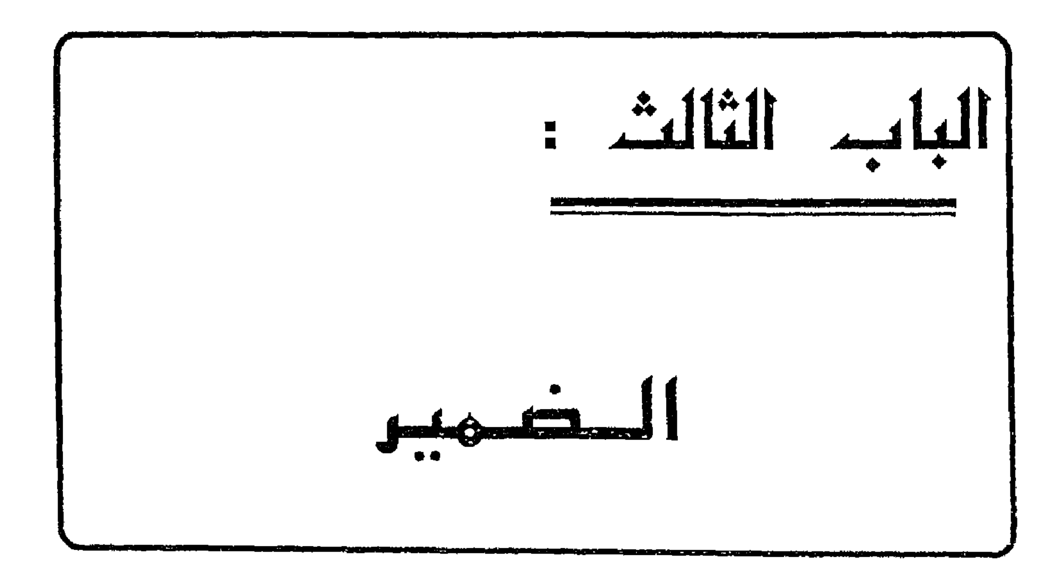
د – «ما» التعجبية.

هـ – مما يلازم الابتداء سماعاً مثل: طُوبى، دَرُّ...

(ويجوز أن يكون الخبر فى هذا الموقع الأخير (هـ) شبه جملة).

ولايقولنّ أحد: إن هذه المواقع كان ينبغى أن تُورد اللغة فيها المفرد، لأن هذا الذى ينبغى فى التصور غير جائز فى القواعد، وغير مقبول فى اللغة معاً، فالتبرير على هذا النحو نوع من المغالطة العلمية.

* * * * *



الباب الثالث :

الضمير



الضمير :

يتحدث النحاة عن تلك القائمة المعدّة من الكلمات التى يطلقون عليها مصطلحات الضمائر، والمبهمات[١] ، والمضمرات، ويقررون لها باباً خاصاً فى تصنيفهم، ويعرضون لوظائفها النحوية المتنوعة فى تركيب الجملة العربية، ونركز حديثنا فى الصفحات التالية على القضايا النحوية التالية:

١- رتبة مفسر الضمير.

٢- المرجع المتعدد للضمير.

٣- مرجع الضمير من حيث الذكر والحذف.

٤- العلاقة بين الضمير والاسم الظاهر :

- فى باب البدل.
- فى باب التوكيد.
- فى باب العطف على الضمير المجرور.
- فى باب العطف على ضمير الرفع المتصل.

٥- الضمير بين الاسمية والحرفية.

٦- الضمير بين التعريف والتنكير.

٧- المواقع الإعرابية للضمير .

٨- استتار الضمير فى غير الفعل والمشتقات.

ونتناولها واحداً واحداً فنقول :

---

(١) انظر : كشف المشكل في النحو، ج٢ ص ١٨٧.

ا - رتبة مفسّر الضمير :

يصنف النحاة الضمائر بأنواعها الثلاثة (ضمائر التكلم، وضمائر الخطاب، وضمائر الغيبة) بين ماكتسب التعريف بغيره، فالأولان من المعارف بقرينة الحضور، والأخير من المعارف بما يعود عليه الضمير من اسم ظاهر، أو قرينة حال، أو مضمون سياق.

وسوف أجعل قضية كلامي هنا خالصة للحديث عن رتبة مفسر ضمير الغيبة، ذلك المفسِّر الذي يُعد ضمير الغيبة بدونه - عند النحاة - كلمة مبهمة غامضة، لاتندرج في تصنيف المعارف، بل لايُقبل في الاستعمال.

يرى النحاة ضرورة أن يتقدم مرجع ضمير الغيبة عليه، إذّ مرجع الضمير هو مفسره، ومزيل إبهامه، ومحقق مقولة التعريف فيه، ويقرر بعضهم أنه لولا التقديم والتأخير «لم يجز إضمار قبل الذكر»[(١)] ، بل إن بعضهم يرى أن من أسباب منع تقدم الصفة على الموصوف أن الصفة فيها ضمير، فلو تقدمت لم يعد الضمير على مذكور[(٢)] ، وتتلخص قاعدة النحاة في أن ضمير الغيبة يجب أن يعود على شئ يسبقه ذكراً، وقد يكون هذا السبق لفظاً ورتبة، أو لفظاً

---

(١) الكامل في اللغة والأدب . ج١ ص ٢٥٨، وانظر : الأمالي الشجرية... ج١ ص ٥٨.

(٢) انظر: كشف المشكل فى النحو. ج١ ص ٦١٩ (وهو قول متهالك منقوض بالمقررات النحوية التالية:

- جواز عود الضمير على متأخر لفظاً متقدم رتبة.
- جواز عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة معاً، بل إن النحاة ينصون على وجوب عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة فى عدد غير قليل من التراكيب.
- ذكر الضمير ولا مرجع له (انظر: الأمالى الشجرية... ج١ ص ٦٠)

لارتبة، أو رتبة لا لفظاً، كما أن مفسر الضمير قد يكون مفهوماً ضمناً من كلام سابق، وقد لايتقدم مرجع الضمير بلفظه بل يتقدم معادلة اللفظى، وقد تدل على المفسر قرينة حال تسبق الضمير.

ومعنى هذا كله أن مرجع الضمير فى نظر القاعدة لايصح أن يتأخر لفظاً ورتبة معاً، وهذا هو موضع الشكوى، ذلك أن هذا الذى لايجوز فى منطق القاعدة، هو هو نفسه الذى توجبه قواعد أخرى فى النحو نفسه، هذه واحدة، وأخرى أن ذلك الذى لايجوز فى نظر القاعدة لايقع سواه فى بعض أساليب العربية، أى : لايتأتى فيها التقديم والتأخير استعمالاً، ومن هذه وتلك ما يلى:

- ضمير الشأن أو القصة أو الحال، وهو ضمير غيبة، توجب القواعد ضرورة تأخر مرجعه ومفسره عنه،و تمنع تقدم ذلك المرجع الجملة عليه،ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قل هو الله أحد ﴾ [1] .

- فاعل نعم وبئس حين يكون ضميراً مستتراً تفسره نكرة بعده منصوبة على التمييز، ولم يتقدم المخصوص، كما فى مثل: نعم صديقاً العلم، ﴿ وساء مثلاً القوم الذين كذبوا ...﴾[2] فصديقاً، ومثلاً مُفسران لفاعلى نعم وبئس الضميرين على الترتيب، ولايصح أن يتقدما، بل يجب تأخرهما عن فاعلى نعم وبئس الضميرين.

- الضمير الواقع بعد ربّ كما فى مثل: ربّه رجلاً... ، فضمير الغيبة المفرد المذكر يفسره تمييز بعده، يطابق معنى الضمير، ويتأخر عنه وجوباً.

---

(١) الإخلاص / ١

(٢) الأعراف / ١٧٧.

- الضمير المستتر أو البارز فى أول المتنازعين اللذين أُعمل الثانى منهما، كما فى مثل: حضر وأكرمتُ محمداً.

- الضمير المبدل منه الاسم الظاهر، كما فى مثل: أكرمه محمداً.

- مرجع الضمير فى لغة «أكلونى البراغيث» عند من يخرِّجها، وعند من يقبلها دون تخريج على السواء.

- فاعل ماعدا، وما خلا، وما حاشا، فى الاستثناء.

- الضمير الواقع مبتدأ وخبره اسم ظاهر معناه يوضحه، ويفسر المراد به، مثل:

هو الخط حتى تفضل العين أختها * وحتى يكون اليوم لليوم سيداً(١)

ففى ذلك كله تنص قواعد النحاة على وجوب تأخر مرجع الضمير، وهو أمر ظاهر المخالفة، والمناقضة لما يقرره النحاة من وجوب تقدم مرجع الضمير عليه، هذا بالإضافة إلى أن وجوب تقدم المرجع (= مفسِّر الضمير) على الضمير (= المفسَّر) يخالف ما يقرره النحاة من ضوابط عامة تنص على أن المفسَّر يجب أن يرد أولاً ثم يأتى بعد ذلك(٢) المفسِّر كما فى رتبة التمييز مع المميَّز حيث يتقدم المميَّز وجوباً لحاجته إلى التفسير، ثم يأتى بعد ذلك التمييز الذى يفسر الغموض ويزيل الإبهام، وكالفعل المفسِّر لمحذوف بعد أداة شرط مدخولها اسم، وغير ذلك مما سترد (فى حديثنا عن الرتبة) مخالفتها هى نفسها للقواعد وللاستعمال معاً.

---

(١) انظر : النحو الوافى . ج١ ص ٢٣٥.

(٢) انظر : كشف المشكل فى النحو . ج١ ص ١٢٢، ١٢٣.

٣- المرجع المتعدد للضمير :

يقرر النحاة أن الضمير – حين يتعدد ما يصلح أن يكون مرجعاً له – يرجع إلى الأقوى[١] ، ويعنون بالأقوى الأعلى درجة في سلّم التعريف، وفضلاً عن أنه ليست هناك كلمة أخيرة للنحاة فى تحديد طبقة بعينها لايتجاوزها كل نوع من أنواع المعرفة إلى غيره، فإن تصور طبقية مادية بين أنواع المعرفة على نحو ما تصور أسلافنا أمر لاينتهى بنا إلى خير، ولايعود على الدرس النحوى أو اللغوى بنفع أوجدوى، ومهما يكن من أمر فإن مايراه النحاة من عود الضمير – عند تعدد مرجعه – على الأقوى تعريفاً تنقضه قاعده نحوية تقرر أن مرجع الضمير – عند التعدد – هو الأقرب ذكراً، لا الأقوى تعريفاً.

واللافت للنظر فى هذا كله أن استعمال اللغة الذى تجيزه القواعد ويقره النحو والنحاة ينقض القاعدتين معاً: قاعدة عود الضمير على الأقوى تعريفاً، وقاعدة عود الضمير على الأقرب ذكراً، وآية ذلك أنهم يجيزون أن نقول:

	أنا الذى فعل		وأنا الذى فعلت
أ –	نحن الذين فعلوا	ب –	نحن الذين فعلنا
	أنت الذى فعل		أنت الذى فعلت
	أنتم الذين فعلوا		أنتم الذين فعلتم.

ففى (أ) عاد الضمير على الأقرب وهو اسم الموصول، ولم يعد على الأعرف وهو الضمير.

---

(١) انظر : كتاب الحلل ... ص ٢٢٩، ٢٣٠.

وفى (ب) عاد الضمير على الأعرف وهو الضمير، ولم يعد على الأقرب وهو اسم الموصول.

وإذاكان الضمير فى كل ما سبق أعرف من اسم الموصول، فما الموقف من مقولة النحاة التى تقرر وجوب عود الضمير إلى أقرب مذكور؟

وإن روعيت قاعدة عود الضمير على الأقوى، فما الموقف من مقولة إن الاحالة على الأقرب هى الواجب والأولى ؟

وإن راعينا الأمرين معاً كما تقرر القاعدة ، وتبيح اللغة، فلا بد أن نسأل: أين القاعدة ؟

وزيادة على ما سبق فإنه يترتب على إجازة النحاة عود الضمير على الأعرف فى تراكيب القائمة (ب) مخالفة لقانون المطابقة الواجب الاتباع عندهم فى باب الصلة والموصول، ذلك أن العائد فى جملة الصلة (فعلتُ، فعلنا ، فعلتَ ، فعلتم) لايطابق اسم الموصول فى مقولة الشخص (التكلم والخطاب والغيبة) فالموصول من قبيل الغيبة، ويتطلب عائداً عن ضميرها، وعائد الصلة فى جملة الصلة للتكلم فى المثالين الأول والثانى، وللخطاب فى الباقى .

ثم علام يرجع الضمير فى مثل: «محمد الذى فعل» ، أيرجع إلى العلم «محمد» لعلو درجته فى سلّم التعريف عن اسم الموصول ؟ أم يرجع إلى اسم الموصول لقربه من ناحية، وحاجة صلته إلى عائد يطابقه من ناحية أخرى ؟ فإن عاد الضمير على الأقوى، فأين جملة الصلة إذن؟ وإن عاد إلى الأقرب، فماذا نقول فى قاعدة أن الضمير يعود على أقوى مرجع؟ وهل يعنى هذا أن الموصول أقوى من العلم تعريفاً، أو يساويه على الأقل، أم ماذا؟ وفى إيجاز: أى القاعدتين نطبق؟ ثم على أى أساس لغوى نتبع واحدة ونترك الأخرى، ولا سيما أن الاستعمال المرتد إلى عصور الاحتجاج قد ورد فيه هذا كله لغوياً ؟

٣- مرجع الضمير من حيث الذكر والحذف :

بعد أن عرضنا لحديث النحاة عن مرجع الضمير، وذكرنا أن النحاة تنص قواعدهم على أن الضمير معرفة بغيره لابنفسه، فضمائر التكلم، وضمائر الحضور معارف بقرينة الحضور وضمائر الغيبة معارف بما تعود إليه هذه الضمائر من أسماء ظاهرة نابت تلك الضمائر عنها، وعرفنا كذلك أن ضمائر التكلم والخطاب إذا فقدت قرينة الحضور الحسية أضحت مبهمات غامضة وخرجت من مقولة التعريف ، وصُنّفت مع النكرات، وينسحب الأمر نفسه على ضمائر الغيبة حين تفقد ما يوضحها ويزيل غموضها وهو ما تعود عليه تلك الضمائر، وعرضنا كذلك لموقف النحاة المتناقض حول رتبة ما يعود عليه ضمير الغيبة، إذ عُرفت عنهم قواعد توجب تقدم مرجع الضمير عليه، واعتبار ذلك أصلاً يُراعى، فإن رُئِىَ الضمير متأخراً فى اللفظ حمل على التقدم رتبة، وأثرت عنهم كذلك قواعد توجب تأخر مرجع الضمير تأخراً لايتأتى معه تأوُّل التقدم، ونقل عنهم مع هذا وذاك قواعد توجب تأخر المفسر (بصيغة اسم الفاعل)، وتقدم المفسَّر (بصيغة اسم المفعول) واعتبار ذلك أصلاً، واعتبار نقيضة وهو تقدم المفسِّر، وتأخر المفسَّر أصلاً كذلك، وقد أوضحنا هناك تعارض هذا بعضه مع بعض من ناحية،وعدم صلاحيته -على النحو الذى انتهى إلينا به- لتفسير تراث العربية اللغوى المزعوم استنباط القواعد منه، لأمر غاية فى الوضوح هو أن تعارض القواعد بعضها مع بعض، وتعارضها مع الأصول،و تعارض تلك الأخيرة بعضها مع بعض هى الأخرى يؤدى إلى أن ما حُكم عليه بالصواب فى نظر قاعدة (أو أصل) حكم عليه بالخطأ فى نظر قاعدة أخرى لايستقيم أمر الأولى معها، أولا يستقيم لها هى أمر مع غيرها، وهو أمر يؤدى إلى رفض اللغة، أو رفض القاعدة، إذ لايتأتى رفضهما معاً ، ولايتأتى كذلك قبولهما معاً .

وما أود ذكره هنا يكمل تلك الحلقة المفرغة من تعارض القواعد والأصول في باب الضمير، ذلك أن مرجع الضمير - وإن اختلف على رتبته من الضمير، وموقعه منه سبقاً أو تأخراً، إيجاباً أو منعاً - فإن كلمتهم قد اجتمعت على وجوب أن يكون للضمير مرجع ملفوظ أوملحوظ (كما سبق أن ذكرنا أيضاً)، ومع ذلك ترد في كتب النحو توجيهات تنص على أن الضمير قد يرد ولا مرجع له، أو على حد تعبيرهم الإضمار عن الشئ ولم يرد له ذكر(١) ، وهي مقولة تنقضها في وضوح القواعدوالأصول التي تتعلق بمرجع الضمير، ويتوقف مقولة التعريف في هذا الأخير على ذلك المرجع، وها هو الزجاج يُنقل عنه «وليس يجوز الإضمار إلا أن يجرى له ذكر، أو دليل بمنزلة الذكر»(٢) .

٤- العلاقة بين الضمير والاسم الظاهر :

تؤكد قواعد النحاة وأصولهم العامة أن المضمرات وُضعت نائبة عن(٣) غيرها من الأسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار، وأن الإضمار خلاف الأصل(٤) ، أو أن الإضمار يوجب الرجوع إلى الأصل، كما أن الرجوع إلى الأصل عندهم أيسر من الانتقال عنه(٥) ، هذا التأكيد على تحديد علاقة الضمير بالاسم الظاهر، وأصالة الأخير للأول، وحلول الأول بديلاً عن الثاني، واعتبار عكس ذلك (أي إبدال المظهر من المضمر) قبحاً يحسن(٦) الفرار منه،

---

(١) انظر : الكامل في اللغة والأدب. ج٣ ص ١١٧٧، والأمالي الشجرية ج١ ص ٦٠.

(٢) الأمالي الشجرية ج١ ص ٥٨.

(٣) انظر: الأشباه والنظائر في النحو. ج١ ص ٣٦.

(٤) انظر: المرجع السابق . ج١ ص ٨٣، ٨٤.

(٥) انظر : المرجع السابق. ج١ ص ٢٤٣.

(٦) انظر: كتاب سيبويه. ج٢ ص ٣٨٧.

أقول: إن هذه الأصول الصريحة والقواعد الواضحة تنقضها أصول صريحة وقواعد واضحة كذلك، ومن ذلك ما يلى:

أ - ما يذكره النحاة عند حديثهم عن توكيد الحروف التى لغير الجواب توكيداً لفظياً حين يكون مدخولها اسماً ظاهراً مثل: إنّ الله إنّ الله غنى حميد، إذْ يرون أنه يجوز لنا:

- إعادة الظاهر مع الحرف غير الجوابى فنقول : إنّ الله إنّ الله ...

- وضع الضمير موضع الظاهر فنقول : إن الله إنّه ...

واللافت للنظر أن النحاة - كما سبق أن ذكرنا - ينصون على أن وضع الضمير موضع الظاهر هنا هو الأولى والأحسن، ولست فى حاجة إلى أن أوضح اصطدام هذا الحكم بما نقلته عنهم من أن المضمرات وُضعت نائبة عن الأسماء الظاهرة لا العكس، ومن أن الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه، كما أنه أولى من العدول عنه فى أصولهم.

ب - ما يذكرونه فى باب الاستغاثة من ادعاء أن لام المستغاث به مفتوحة لحلول المستغاث به محل الضمير، ويعنى ذلك فى وضوح أن الأصل - فى هذا الباب على الأقل - هو المضمر (الذى تُفتح معه لام الجر، كما فى له، لنا، لكم، إلخ...)، فلما حلّ محله المظهر (المستغاث به) حُق للام الجر معه الفتح، وهو ادّعاء تنقضه القواعد والاستعمال معا، أما القواعد فقد سبق أن نقلنا عنهم أن الإضمار خلاف الأصل، وأن إبدال المظهر من المضمر قبيح، وأما الاستعمال فإن لام الجر ليست مفتوحة مع الضمير دائماً، فقد تكون حركة بنائها الكسر كما فى اللام الداخلة على ياء المتكلم (لى) ، هذه واحدة، وأخرى أن اللام مع المستغاث به قد تكسر وجوباً حين يتكرر المستغاث به دون تكرر حرف الاستغاثة (يا) مثل : «يا لمحمد ولعلى لبكر» فاللام مع علىّ

واجبة الكسر في نظر القواعد مع أن اللام هنا داخلة على المستغاث به ، ومع أن العطف يقتضي تكرار العامل الذى ورد مع المعطوف عليه.

وهناك ثالثة هي أن حلول الظاهر محل الضمير مع المستغاث به ليس له تبرير،كماأن قصره - إن صح- على المستغاث به دون المستغاث له، ودون كل ظاهر مجرور لاتسعفه حجة من قاعدة أو استعمال، وإذا كان ذلك كذلك، فلمَ لمْ تُفتح اللام مع المستغاث له كذلك، بله كل ظاهر مجرور ؟

جـ - ما يذكره النحاة - في باب النداء - من أن علة بناء العلم إنما هي «وقوعه موقع الضمير»(١) ، والسؤال الذى يفرض نفسه هو : ما علاقة المبنى أصالة (وهو الضمير) بالمعرب أصالة (وهو العلم)؟، ثم ما علاقة بناء العلم في النداء على ما يرفع به ببناء الضمير الذى تُلتزم فيه حركة بنائه اللغوى، ويُقدر فيه بناء جديد في النداء ؟ ، ثم ما علاقة بناء عارض في العلم ببناء أصلى في الضمير ؟ ، وما المنطق في حلول منادى يصح حذف حرف النداء معه (وهو العلم) كما في : ﴿ يوسف أعرض عن هذا ﴾ (٢) موضع منادى يمتنع حذف حرف النداء معه (وهو الضمير)؟، ثم إذا كان استحقاق العلم البناء في النداء لحلوله محل الضمير فلمَ لمْ يبْن العلم المضاف، أو العلم الملحق بالشبيه بالمضاف (وهو الأعداد المعطوفة المسمى بها - كما يتصورون-) ؟.

وسوف نعرض هنا للعلاقة بين الضمير والاسم الظاهر في أبواب البدل والتوكيدوالعطف:

---

(١) خزانة الأدب ... ج٢ ص ١٥٠، ١٥١.

(٢) يوسف / ٢٩.

العلاقة بين الضمير والاسم الظاهر فى باب البدل :

يتحدث النحاة - فى باب البدل - عن إبدال الظاهر من الضمير، وقد اجتمعت كلمتهم على أن الاسم الظاهر يبدل من ضمير الغيبة دون شرط، على حين أنهم اشترطوا لإبدال الظاهر من ضميرى التكلم والخطاب تحقق الإحاطة والشمول مع البدل المطابق، والبعضية مع بدل البعض من الكل، والاشتمال مع بدل الاشتمال، وما يحتاج إلى تعليق هنا هو ما يلى:

أ - أن إبدال الظاهر من ضمير الغيبة فيه إبدال الواضح من الغامض، والأكثر دلالة من الأقل دلالة، ضرورة أن الظاهر هو مفسِّر الضمير، وهذا الذى تقرره القاعدة يبدو مناقضاً لأمرين هما:

- توزيع درجات التعريف بين الاسم الظاهر وضمير الغيبة توزيعاً طبقياً يعلو فيه الأخير على الأول.

- افتراض القواعد ضرورة تقدم مرجع الضمير عليه، وهو تصور - كما سبق أن قلنا - منقوض بقواعد توجب تأخر مرجع الضمير فى كثير من مسائل الأبواب، كما أنه منقوض كذلك بالاستعمال.

ب - أن إبدال الظاهر من ضميرى التكلم والخطاب كان ينبغى ألا يتطلب شروطاً عند النحاة تطبيقاً لمكانة الضمير فى التعريف وعلوّه فيها على الظاهر درجات، ولكن اللافت للنظر أن النحاة حين اشترطوا مع ضميرى الحضور ما لم يشترطوه مع ضمير الغيبة خالفوا قاعدتهم التى تنص على ضرورة أن يكون المفسِّر أعلى درجة، وأوضح بياناً من المفسَّر، فجعلوا الذى هوأدنى (الاسم الظاهر) مفسِّرا، وموضحاً للذى هو خيرٌ منه (ضميرى

الحضور)، وتنكروا لقانونهم الأساسى العام وهو أن إبدال المظهر من المضمر قبيح[1] ، كما أهدروا ما قرروه من أن المرجع الذى يُفسِّر الضمير به يجب أن يسبق الضمير، ضرورة أن المفسِّر يسبق المفسَّر، وهو أمر جاءت القاعدة هنا فى باب إبدال الظاهر من الضمير على خلافة.

العلاقة بين الضمير والاسم الظاهر فى باب التوكيد :

من قواعد النحاة فى باب التوكيد المعنوى عدم جواز توكيد الظاهر بالضمير، فلا يصح أن نقول: «انتصر المجاهدون هم أنفسهم»، فالضمير «هم» لايصلح توكيداً للاسم الظاهر «المجاهدون»، لأن ذلك فى تصور القاعدة يؤدى إلى أن يؤكد الظاهر بما هو أقل منه تعريفاً وهو ضمير الغيبة، والقاعدة على هذا النحو منقوضة بما يلى:

- بأصل يقرر أن الضمائر أعرف المعارف، وضمير الغيبة (هم) فى التصنيف الطبقى للمعارف أقوى تعريفاً وأعلى درجة من الاسم الظاهر، فكيف يستقيم هذا مع ما تقرره القاعدة هنا من أن الاسم الظاهر أقوى تعريفاً من الضمير، ومن ثم لايؤكد الأول الثانى ؟

- وهى منقوضة كذلك بما نقلناه عنهم أكثر من مرة، وهو حديثهم عن إعادة ضمير الاسم الظاهر فى التوكيد اللفظى للحروف غير الجوابية الداخلة على الأسماء الظاهرة، وتقريرهم الصريح أن إعادة الضمير محاكاة للاسم الظاهر وتوكيداً لفظياً له أولى من إعادة الاسم الظاهر نفسه، فأن تقول: إن الله إنّه... ، أولى وأحسن من أن تقول: إنّ الله إنّ الله... ، وإذا استقام ذلك

---

(١) انظر : كتاب سيبويه . ج٢ ص ٣٨٧.

للقاعدة لم يستقم لقاعدة أخرى أن تقرر منع توكيد الضمير للاسم الظاهر، لوضوح تناقضه.

العلاقة بين الضمير والاسم الظاهر فى باب العطف :

ويندرج تحت ما نريد الحديث عنه هنا أمران هما :

أ - العطف على الضمير المسبوق بحرف جر:

من قواعد المسائل النحوية أن العطف على الضمير المسبوق بحرف جر لايصح إلا إذا تكرر مع المعطوف حرف الجر الداخل على الضمير، فإذا قلنا : «محمد مررت به وبعلى» استقام نحوُ الجملة، وصحت صياغة التركيب، أما إذا قلنا : «محمد مررت به وعلى» فإن الأسلوب تقبح عربيته، ولا تستقيم، ولايقبل نظامه، لعدم صحته نحوياً من ناحية ولأن العرب لاتعطف مخفوضاً على مخفوض قد كُنى(1) عنه (كما يقرر النحاة).

وهذا الذى تنص القواعد على خطئه وعدم عربيته، وعدم استعماله فى اللغة، هو هو نفسه الذى وردت العربية فى نصوصها العليا عليه، فعُطف على الضمير المسبوق بحرف جر دون أن يُعاد حرف الجر الداخل على الضمير المعطوف عليه مع المعطوف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام﴾ (2) ، وقوله: ﴿ تساءلون به والأرحام﴾ (3) ، ففى هاتين

---

(1) انظر : إبراز المعانى من حرز الأمانى ... ص ٢٨٣، ٢٨٤.

(2) البقرة / ٢١٧.

(3) النساء / ١ .

الآيتين عُطف المجروران «المسجد والأرحام» على الضمير المسبوق بحرف جر (به) فى الآيتين.

وقد وردت نصوص من الشعر صح انتماؤها إلى ما منحوه وحده مشروعية القياس على نصوصه (وهو عصر الاحتجاج)، وإن كنا - لغوياً - لسنا فى حاجة إلى نصوص مع نصوص القرآن لإثبات تحامل قاعدة النحاة على اللغة، وتجاوزها الصواب بتخطئه ما لم يرد على مقتضاها مما هو جائز ليس فقط فى الاستعمال الصحيح بل فى الاستعمال الأفصح الأبلغ، ولعل هذا هو الذى جعل فريقاً من النحاة الذين يميلون إلى جانب الاستعمال اللغوى أكثر من ميلهم إلى القياس وأعنى بهم الكوفيين يرون عدم اشتراط إعادة حرف الجر مع المعطوف فى مثل ما نحن فيه وهذا نفسه يجعل ما يزعمه بعض السابقين من أن النحاة قد أجمعوا على أن العربية يقبح فيها أن يُنسق باسم ظاهر على اسم مضمر فى حال الخفض إلا بإظهار الخافض تعميماً يخالفه الواقع العلمي ويجانبه الصواب.

ب - العطف على الضمير المرفوع المتصل :

يرى النحاة أن العطف على الضمير المرفوع المتصل لايصح إلا إذا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بفاصل، ويقررون أن الفصل بين المتعاطفين هنا يغلب أن يكون بضمير منفصل، وقد يكون بالمفعول، وقد يكون بغير المفعول، ويوردون - مما يوردون - ما يلى:

١- ﴿ اسكن أنت وزوجك الجنة ﴾ (١) .

---

(١) البقرة / ٣٥ .

٢- ﴿ يدخلونها ومن صلح من آبائهم ﴾ (١) .

٣- ﴿ ماأشركنا ولا آباؤنا ﴾ (٢) .

ففى الآية الأولى عُطفت كلمة «زوجك» بالواو على الضمير المستكن وجوباً فى فعل الأمر «اسكن»، وصح ذلك أسلوباً ونحواً للفصل بين المتعاطفين بالضمير المنفصل «أنت» الذى يُعد توكيداً لفاعل اسكن.

وفى الآية الثانية عطف اسم الموصول «مَنْ» على ضمير الرفع البارز فى يدخلون وهو «واو الجماعة»، واستقام ذلك نحواً واستعمالاً للفصل بين المتعاطفين بضمير المفعول به، وهو الضمير «ها».

وفى الآية الأخيرة عُطفت كلمة «آباءُ» على ضمير الرفع البارز «نا» فى «ما أشركنا» وجاز ذلك لتحقق الفصل بين المتعاطفين بلا النافية.

ونود أن نسجل على قاعدة النحاة هذه ما يلى :

١- أن النحو الذى يقرر عدم صلاحية العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد ذكر فاصل بين المتعاطفين هو النحو نفسه الذى يقرر أن العطف على الضمير المرفوع المتصل دون وجود فاصل بين المتعاطفين واردٌ فى اللغة، جائز فى الاستعمال، صوابٌ فى القواعد، وإذا كان الأمر كذلك فليست هناك مقولة لقاعدة تجيز وتمنع ويُقْطع بها على النصوص.

٢- أن القاعدة تعتبر الضمير المستكن وجوباً فى فعل الأمر «اسكن» وما شاكله ضمير رفع متصل، مع أن القاعدة تقدر هذا الضمير بكلمة «أنت»، وغنى

(١) الرعد / ٢٣ .

(٢) الأنعام / ١٤٨ .

عن البيان أن هذه الكلمة «أنت» قد صُنِّفت في باب الضمائر تحت مصطلح ضمير رفع منفصل، فاعتبار القاعدة الضمير المنفصل «أنت» ضميراً متصلاً نوع من المغالطة فى استخدام المصطلحات، ولايخفف من ذلك عَدُّ المستتر من قبيل المتصل، أو عدّه من المتصل الذى لا لفظ له كما يسميه ابن جنى، فذلك (كما ذكرت فى غير هذا الكتاب)[1] نوع من المصالحة غير المُلْزِمة وغير المقبولة بين مقتضيات القواعد على حساب وضوح المصطلحات، وعدم تداخلها وبعدها عن الاضطراب، وهذا ماجعل نحويا كالرضى يصرح بكون الضمير المستتر منفصلاً[2] .

٣- أن تطبيق قاعدة العطف على الضمير المرفوع المتصل (فُصل فى تطبيقها بين المتعاطفين أم لم يُفصل) ينقض قاعدة أخرى مقررة لدى النحاة تقرر أن العطف على نية تكرار العامل أى أن صحة العطف تتوقف على صحة توجه العامل فى المعطوف عليه إلى المعطوف، ولو أننا حاولنا تطبيق ذلك على مثيل الآية الأولى ﴿ اسكن أنت وزوجك﴾ لوجدنا أن القول بعطف كلمة «زوج» على الضمير المرفوع المسمى متصلاً الواقع فاعلاً لاسكن، والمقدر وجوباً بالضمير «أنت» يؤدى إلى نقض قاعدة نحوية أخرى تقرر أن العطف على نية تكرار العامل؛ وبيان ذلك أن العامل فى المعطوف عليه هو الفعل اسكن الذى يجب استتار فاعله ولايصح - فى النحو ولا فى اللغة - ذكره، فإن ذُكر أعرب توكيداً للمستتر لا فاعلاً للعامل، وعليه فإن صحة العطف على هذا الضمير المستتر تقتضى أن يكون تقدير الجملة «اسكن أنت

---

(١) انظر : المصطلح النحوى . ١٨٧.

(٢) انظر: حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح . ج١ هـ ص ٩٧.

واسكن زوجك»، وهذا معناه أن فعل الأمر «اسكن» قد وقع فاعله اسماً ظاهراً وهو «زوج»، وتلك نتيجة ترفضها القواعد ولا تستسيغها اللغة وقد دفع هذا التعارض البيّن بين قاعدة العطف على الضمير المرفوع المتصل وقاعدة «العطف على نية تكرار العامل» بعض النحاة إلى الخروج من المأزق عن طريق مخالفة قاعدة النحاة العامة التى تقرر أن صحة العطف تتوقف على نية تكرار العامل فذهبوا إلى أن العطف لايقتضى تكرار العامل، وذهب آخرون إلى أن العامل فى مثل الآية يؤول بما لا يتعارض مع القاعدة، فيكون التقدير : «اسكن أنت وليسكن زوجك»، وكل ذلك لايشفع عندى لتعارض بعض القواعد، ونقض بعضها بعضا، وكان على النحاة - بدلاً من تأويل النصوص، وتفسير القواعد تفسيراً يتنافى مع منطوقها الذى يحرصون عليه أشد الحرص أحياناً، ويرفضون تأوّله أو التنازل عن حرفيته فى الغالب الأعم من مسائل الأبواب - أقول: كان عليهم أن يُرجعوا البصر فى القواعد المتدافعة، والقوانين المتناقضة وأن يوسعوا ما ضاق منها ليشمل اللغة ويصفها ويتآكل بها وباستعمالاتها .

٥- الضمير بين الاسمية والحرفية :

بعد أن صنف النحاة الضمير بتقسيماته المختلفة تحت مقولتى التعريف والاسمية وبوءوه من التعريف الدرجات العُلا نكصت قواعدهم على أعقابها، وخلعت مصطلّح الحرفية على الكلمات التى عُينت ضمائر من قبّلهم.

وقد عوملت الضمائر نحوياً على أنها حروف فى الأبواب التالية:

أ - فى باب الضمير نفسه، عند حديثهم عماأسموه ضمير الفصل أو العماد أو

الدعامة وعدهم إياه من الحروف[١] ، بل إن بعض من عرف عنهم التشدد للقديم ينص على وجوب اعتبار الضمير فى مثل: «كان محمدٌ هو الحارس» (بنصب الحارس) حرفاً مهملاً لايمت إلى الضمير بصلة[٢] .

ب – فى كلامهم عن ضمير الرفع المتصل للمفردة المؤنثة المخاطبة (ياء المخاطبة) ، إذ عدها الأخفش والمزانى «حرف تأنيث»[٣] .

جـ – فى باب الفاعل ، عند تعرضهم للحكم الخاص بإفراد الفعل مع الفاعل غير المفرد وتخريج ماأسموه «لغة أكلونى البراغيث» أو «لغة يتعاقبون فيكم ملائكة» (وهو ما قصروا نسبته إلى طئ أو أزد شنوءة)، إذْ رأوا أنه لايصح أن يُجمع فى تركيب صحيح بين الفاعل الظاهر غير المفرد والفاعل الضمير، فلا نقول : يقومان المحمدان، ولا نقول: يكتبون المحمدون، ولايفهمن النسوة، وما ورد من ذلك مما لاسبيل إلى دفعه يجب أن يُردّ إلى أصل القاعدة بوجه من وجوه التأويل، ومن ذلك اعتبار ألف الاثنين فى «يقومان» من «يقومان المحمدان»، وواو الجماعة فى «يكتبون» من «يكتبون المحمدون»، ونون النسوة فى «يفهمن» من «يفهمن النسوة» حروفاً تشير إلى عدد الفاعل مع المثنى، وإلى عدده ونوعه مع الأخيرين، فألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة – فى هذا التصور – تشبه تاء التأنيث الساكنة التى تلحق الفعل مشيرة إلى جنس الفاعل.

ويحسن بى أن أشير هنا إلى البحث الجيد الذى كتبه الشيخ محمد محى

---

(١) انظر : الجنى الدانى، ص ٢٩، ٣٠.

(٢) انظر: النحو الوافى، ج١ هـ ص ٢٢٥.

(٣) شرح الكافية، ج٢ ص ٩، شرح التصريح على التوضيح، ج١ ص ٩٩.

الدين عبد الحميد[1] ، وأثبت فيه ما يلى :

- أن ما سمى لغة أكلونى البراغيث ليس لغة لأزد شنوءة وطئ وحدهما، ولكنها لغة جمع من قبائل العرب.

- أنه قد ورد فى نصوص القرآن ما ظاهره إجازة ذلك استعمالاً، ومنه: ﴿ ثم عموا وصموا كثيرٌ منهم﴾ ، وكذلك ﴿وأسروا النجوى الذين ظلموا﴾ .

- أن بعض نصوص الحديث الشريف قد استخدمت مايمكن أن يوصف على أنه من تلك اللغة، كما فى «يتعاقبون فيكم ملائكة...»، و«يخرجن العواتق وربات الخدور»، و«... قد وقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه».

- أن هذا النمط من التركيب قد ورد كثيراً فى الشعر العربى المحتج به.

- ورود هذه اللغة فى شعر فحول الشعراء فى العصر العباسى كأبى تمام، وأبى نواس، والبحترى، والشريف الرضى، والمتنبى، وأبى العلاء، وأبى فراس، واحتجاج نحاة كالرضى وغيره بكلام هؤلاء الأعلام فى العربيةولسانها .

ثم ما المانع فى أن يجتمع على الفعل فاعلان: ظاهر وضميره، وقد أجازوا فى باب الاشتغال أن يعمل الفعل فى الاسم الظاهر وفى ضميره معاً ؟

فلم صحّ – عندهم – ذلك فى باب، وامتنع فى باب آخر، مع أن القضية واحدة، والجهة ليست منفكة ؟

---

(١) انظر : كتاب فى أصول اللغة ، ج٢ ص ٢٠٩ – ٢١٣.

د- فى باب اسم الفاعل عُوملتْ الضمائر المصنفة فى بابى الاسمية والتعريف كذلك على أنها حروف، وذلك حين عرض النحاة لصور المطابقة بين الوصف ومرفوعة فى غير الإفراد، كما فى : أقائمان المحمدان ؟، أقائمون المحمدون؟، ورأوا ضرورة أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، وعليه فألف الاثنين ، وواو الجماعة فى الوصف ليستا إلا حرفين دالين على مقولتى التثنية والجمع على الترتيب ولا صلة لهما بالضمائر، وقد منع النحاة أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده مرفوع به سدّ مسد الخبر، حتى لايقعوا فى محظور «لغة أكلونى البراغيث» لأن الوصف المشتمل على ألف الاثنين، وعلى واو الجماعةك حال محلّ الفعل، وحينئذ فحاجته النحوية تتطلب فاعلاً لاخبراً (وإن أغنى المرفوع هنا عن الخبر لتمام المعنى به مع الوصف الحال محل الفعل والمعرب مبتدأ).

هـ - فى باب أسماء الأفعال حين تلحقها كاف الخطاب التى هى ضمير متصل يقع فقط فى موقعى النصب والجر، هذه الكاف عوملتْ معاملة الحروف فزالت عنها صفتا الضميرية والاسمية، وتحولت إلى حرف خطاب ، كما فى «رويدك» ، ضرورة أن القاعدة تقضى ببناء صيغة اسم الفعل، ومن ثم عدم صلاحية تلك الصيغة لإضافة الكاف إليها، كما أن القواعد تقضى - كذلك - بلزوم صيغة اسم الفعل - هنا - ويترتب على ذلك عدم صلاحيتها للتوجه الإعرابى للكاف وجعلها فى محل نصب، وتقود مقتضيات القواعد إلى زوال مقولة الضميرية من الكاف، ونسخ الاسمية كذلك منها، وتحولها إلى حرف خطاب.

و - فى باب المدح والذم حيث يرى النحاة أن الكاف فى مثل: نعمك...، وبئسك...، ليستْ ضميراً، وإنما هى حرف خطاب، لأن القواعد تنص على

أن صيغ المدح والذم صيغ لازمة، واللازم لاينصب مفعولاً، وعليه فالكاف ليست في محل المعمول للفعلين الجامدين اللازمين (نعم، وبئس)، ومن ثم فالكاف صارت حرفاً للخطاب، ونسخت اسميتها وضميريتها.

ز - فى باب أسلوب التعجب، عند تحليلهم لمثل: «أبصرك محمداً» بمعنى «أبْصر محمدا»، فقد جعلوا الكاف حرف خطاب لااسماً وضميراً، للزوم صيغة «أبْصر»، واللازم لاينصب مفعولاً فى نحوهم[1].

ح - فى باب النواسخ الفعلية حين عرضوا لأساليب مثل: «جئت وما حسبتك أن تجئ»، «لستك محمداً مسافرا»، حيث اعتبروا الكاف حرف خطاب وجردوها من عنصرى الضميرية والاسمية معاً، لاستيفاء الجملة أركانها، وعدم وجود موقع إعرابى للكاف.

وهكذا عُدّ ما صنف ضميراً وهو الكاف حرف خطاب، وزالت عنه صفتا الضميرية والاسمية لما يقتضيه اعتبارها أحد هذين أو هما من تصادم مع القواعد التى تقتضيها أحكام أسماء الأفعال التى لاتتأتى فيها الإضافة لبنائها، وأحكام النواسخ وما يترتب على اتصال الكاف بها مع استكمال تلك النواسخ أركانها، وأحكام الأفعال اللازمة التى لاتنصب المفعول به حين تلحق بها الكاف فى بابى التعجب والمدح والذم.

---

(١) على الرغم من حدّ النحاة الفعل اللازم بأنه ما لا ينصب المفعول به فإن مسائل الأبواب تفيد أن اللازم من الأفعال قد نصب المفعول به لديهم (انظر: من قضايا التصنيف النحوى، للمؤلف) (تحت الطبع).

٦- الضمير بين التعريف والتنكير :

بعد أن صنف النحاة الضمائر تحت مقولة التعريف وأحلّوه الدرجات العلا من تلك المقولة، طلعتْ علينا قواعدهم بما ينقض تصنيف الضمير بين المعارف أصلاً بلّه أن يكون ذا مكانه عليا فيها، وقد تحدث النحاة عن نكارة الضمائر فى موضعين:

١- عندما عرضوا للضمير الواقع بعد رُبّ التى تنص قواعدهم على نكارة مدخولها، وتختلف كلمتهم[1] حول الإجابة عن طبيعة الضمير الداخلة عليه ربّ، هل هو نكرة، أو معرفة، أو معرفة جرت مجرى النكرة ؟

فالزمخشرى وابن عصور يذهبان إلى أن الضمير الواقع بعد ربّ نكرة، ويذهب من سُموًّ جمهور النحاة إلى أن الضمير الواقع بعد رب معرفة، وينقل صاحب حاشية الأمير أن كثيرين من النحاة ومنهم الفارسى يرون أن الضمير بعد ربّ معرفة جرت مجرى النكرة.

وما نود أن نسجله هنا هو أنه إذا كانت أصول التصنيف وقواعد الأبواب ومصطلحات النحو قد استقرت جميعها على حقيقة أن الضمير معرفة فكيف يقرر النحو نفسه نكارة الضمير لوقوعه بعد ربّ؟ ولايكفى تبريرا لنقض قاعدة مقررة أن يقال: إن القواعد تنص على أن مدخول ربّ لايكون إلا نكرة، لأن ذلك منقوض بالحكم على الضمير بأنه معرفة، ومنقوض بالاستعمال الذى ورد فيه دخول ربّ على ما استقرت القواعد على تعريفه وهو الضمير.

---

(١) انظر : حاشية الأمير على مغنى اللبيب ج١ هـ ص ١٢٠.

وهكذا نرى أن المحافظة على قاعدة تنكير مدخول ربّ تقود إلى إهدار قاعدة تعريف الضمير، وإلى إهدار حقيقة الاستعمال اللغوى، وأن سلامة قاعدة تعريف الضمير تقود إلى إهدار إختصاص ربّ بالنكرات، فأنّى ذهبت وجدت تصادماً فى قواعد المسألتين.

٢- عرض النحاة كذلك لنكارة الضمير عند بيان موقفهم من قيمة التعريف فى الضمير العائد على نكرة، ومن ذلك وصفهم للضمير «ها» فى كلمة «مزاجها» العائد على كلمة نكرة هى «سبيئة» فى بيت الشاعر:

كأن سبيئة من بيت رأس * يكون مزاجها عسلٌ وماء

فمن النحاة من حقق مقولة التعريف فى الضمير العائد على نكرة فى مثل البيت السابق وهم الجمهور[١] ، ومنهم من سلخ عن الضمير خاصية التعريف ووصفه بالتنكير ، لعوده على نكرة ومن هؤلاء ابن يعيش[٢] والرضى[٣] .

وقد جاء هذا التوزع المنتج تقابلاً فى القواعد وتناقضاً فى الحكم على الضمير مرة بالتعريف، ومرة بالتنكير نتيجة قاعدة أخرى تنص على المطابقة بين الضمير ومرجعه، وهى قاعدة - كما ترى - تؤدى مراعاتها إلى :

أ - اعتبار النكرة معرفة لمجرد أن الضمير يعود عليها، مع أن الضمير لايفسِّر النكرة ولايوضحها وإنما القضية عكس ذلك، فكيف يُمنح الضمير (الذى يحتاج إلى تفسير) النكرةَ (التى تفسِّره) تعييناً

---

(١) انظر: خزانة الأدب ... ج٧ ص ١٩٢، ج١٠ ص ٤٧٢، وشرح الكافية. ج٢ ص ١٢٨.

(٢) انظر: شرح المفصل . ج٧ ص ٩٤.

(٣) انظر: شرح الكافية. ج٢ ص ٥، وخزانة الأدب ... ج٧ ص ١٩٢، ج١٠ ص ٤٧٢.

وتعريفاً، وهى تفسِّره ولا تُفسَّرُ به؟

ب - أو اعتبار الضمير المصنَّف بين المعارف نكرة لعوده على نكرة وفى كلا الأمرين أهدار لنكارة ما هو نكرة، أو لتعريف ماهو معرفة، أو لهما معاً.

٧- المواقع الإعرابية للضمير :

يحتل الضمير مواقع الرفع والنصب والجر فى التركيب شأنه شأن فصيلة الاسم التى أدرجه النحاة تحتها، ولأن الضمائر - عندهم - نوع خاص مُعدّد من الأسماء فقد وزّع النحاة الضمائر على مواقع الإعراب توزيعاً قيدوا فيه كوكبة من الضمائر بموقع الرفع لاتصلح إلاّ له، ولاتصح استعمالاً إلاّ فيه، وذلك ما أسموه «ضمائر الرفع»: منفصلة (وعددها اثنا عشر ضميرا) أو متصلة وهى ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ونون النسوة وتاء الفاعل (محركة بالفتح أو بالضم أو بالكسر تبعاً لجنس الفاعل وشخصه)، وخصوا مجموعة أُخْرى من الضمائر بموقع النصب لاتُرى إلاّ فيه وتلك ماأطلقوا عليها «ضمائر النصب المنفصلة» (وعددها اثنا عشر ضميراً)، وعيّنوا فريقاً من الضمائر يردُ فى موقعى النصب والجر، وسموا أفراد هذا الفريق «الضمائر المتصلة للنصب والجر» (وهى : كاف الخطاب، وهاء الغيبة، وياء المتكلم)، ولا تستخدم فى موقع الرفع، وجعلوا الضمير «نا» صالحاً للوقوع فى المواقع الإعرابية الثلاثة، موقع الرفع، وموقع النصب، وموقع الجر.

هذا التوزيع لأنواع الضمير على مواقع الإعراب المتاحة للاسم ومنه الضمير أكّد النحاة على اطراده، ونصوا على أن صواب التركيب المشتمل على ضمير يتوقف على التزام ما وُقِّفنا عليه من النحاة.

ثم جاء النحاة أنفسهم بما أهدر ما وقّفونا عليه حين ذكرا لنا أن ما صنف لموقعى النصب والجر (وهو الكاف والها وياء المتكلم) قد يقع فى مواقع لايرد فيها من الضمائر إلا ما صنّف لموقع الرفع، ذكروا لنا ذلك فى المواضع الآتية:

أ - بعد لولا الامتناعية[١] التى تنص القواعد على وجوب دخولها على المبتدأ، وغنى عن التوضيح أن موقع الابتداء هو الرفع، ويقتضى ذلك ضمير رفع ولكن استعمال اللغة جاء على غير مقتضى القاعدة، فوردت لولا الامتناعية (التى تفترض القواعد ضرورة دخولها على مبتدأ) وبعدها ضمير لايشغل موقع الرفع فى تصنيف النحاة، بل يشغل موقع النصب أوموقع الجر و كلاهما لايحقق وظيفة مدخول لولا، ومن ذلك: لولاى، ولولاك، لولاه، إلخ...

ب - بعد إذا[٢] الفجائية، والموقع بعدها موقع للرفع وهو يتطلب كلمة مرفوعة أو ضميرا يصلح أن شغل موقع الرفع، ولكن الاستعمال اللغوى ورد فيه شغل هذا الموقع بضمير لايصلح إلا لموقعى النصب أو الجر، فنشأ التناقض بين ما يقتضية تصنيف الضمائر الموقعى وما يقود إليه المستخدم لغوياً فى الموقع موضع الحديث من مثل : ... فإذا به.... ...فإذا بها.... ... فإذا بك...

جـ - بعد ربُ حيث تنص القواعد على أن مدخول رُبّ يكون نكرة، ويعرب متبدأ، والمبتدأ - كما هو مقرر فى القواعد - حكمه الرفع، وعليه فالموقع بعد ربّ

---

(١) انظر : الكامل في اللغة والأدب. ج٣ ص ١٢٧٧، ١٢٧٨، وخزانة الأدب ... ج٥ ص ٣٣٣، ٣٤٢، ص ٣٥٠، والجنى الدانى ... ص ٥، ٤٣٨-٤٣٩، والإنصاف فى مسائل الخلاف... ج٢ ص ٦٨٧ - ٦٩٥.

(٢) انظر: الكامل فى اللغة والأدب. ج٢ ص ٧٦٠.

موقع للرفع، وهذا يتطلب ضميراً من ضمائر الرفع (إن كان ولا بد من ذكر ضمير بعد رب)، ولكن ماورد فى اللغة خيّب ظن القواعد مرتين: مرة بإيراد الضمير (وهو معرفة) بعد ربّ ،ومرة بإيراده ضميرا لغير الرفع (فى موقع الرفع)، ويترتب على ذلك أن نعتبر الموقع ليس موقعاً للرفع، أو نعتبر ضميرى النصب أو الجر من ضمائر الرفع، وكلاهما يناقض القواعد ، وينقض التصنيف.

د - بعد عسى[1] الداخلة على موقع من مواقع الرفع لايشغله إلا اسم مرفوع، أو ضمير من الضمائر المصنفة لمواقع الرفع، وهذا الذى تفترضه القواعد فى مدخول عسى أهدرته اللغة بإيرادها - بعد عسى - الضمائر التى لاتقع فى موقع الرفع بل فى موضعى النصب أو الجر، فقرأنا : عساه ، وعساى، وعساك، إلخ...، ومرة أخرى ينقض الاستعمال ما تنص القواعد عليه فى تصنيف الضمائر، وفيما حُدّد لتلك الضمائر من مواقع، ذلك أن سلامة نفى موقعية الرفع للكاف والهاء وياء المتكلم يقود إلى عدم صحة ما تقره القاعدة فى عسى وأن الذى يليها هو موقع الرفع، وسلامة القاعدة الأخيرة يجعل من الكاف والهاء وياء المتكلم ضمائر للرفع، وكلا الأمرين مرفوض عند النحاة، فلا هذه الضمائر تشغل موقع الرفع، ولا عسى تُتْلى بغير موقع الرفع (حتى لو تقدم خبرها عليها فإن خبرها فى رتبة التأخير).

هـ - فى مثل «ماأنا كأنت ولا أنت كأنا»[2] حيث وقع بعد حرف «الكاف الجارة»

---

(١) انظر : الجنى الدانى... ص ٤٢٨-٤٣٩، وشرح المفصل ج٣ ص ١١٨-١٢٢، وشرح الكافية. ج٢ ص ٢٠ ، ٢١.

(٢) انظر: خزانة الأدب... ج٥ ص ٣٣٧، ٢٣٩.

مالا يشغل موقع الجر فى قواعد النحاة وهو ضمير الرفع المنفصل المتكلم (أنا)، وضمير الرفع المنفصل للمخاطب (أنت)، ولايكونان إلا للرفع، ويقتضى هذا تفسيرا لتصنيف النحاة الضمير موقعياً، لأن ما بعد الكاف الجارة ليس موقع رفع، ولأن ما شغل الموقع ليس من ضمائر الجر، فلا التصنيف الموقعى صادق، ولا ما شغل الموقع مطابق لمقتضيات القواعد.

و - فى مثل «كيف بك؟» بمعنى «كيف أنت؟» وبإعرابه كذلك أى أن الكاف التى صُنِّفتْ لتكون فى محل نصب أو فى محل جر تعامل فى القواعد على أنها فى محل رفع، وشاغلة لموقع ليس لها أن تشغله.

ز - فى باب التعجب، حين يتحدثون عن إحدى صيغه القياسية الثلاثة، وأعنى بذلك صيغة «أفعل بـ» التى تنظر إليها القواعد على أنها إما أن تكون صيغة ماضية لفظاً ومعنى، أو ماضية فى اللفظ جاءت على صيغة الأمر لإنشاء التعجب، وفى كلتا الحالتين تلزم الباء بعدها داخلة على فاعل تلك الصيغة الذى قد يكون من صوره الضمير كما فى «... أحسن به».

وهنا يكمن قصور القاعدة، ونقضها لغيرها مما هو مقرر، ذلك أن التعبير الشكلى عن الفاعل بالضمائر لايكون إلا بضمائر الرفع، ومدخول الباء اللازمة بعد «أفْعِلْ» ضمير ينتمى إلى غير مقولة الرفع الإعرابية، فكيف يتأتى فى القواعد أن تُبْعد الهاءُ عن موقع الرفع تصنيفاً ووظيفة،ثم تَحلُّها داراً ليست لها - فى مسائل الأبواب - ؟

إذا نظرنا فى هذه المسائل جميعها لوجدنا القواعد لايستقيم لهاأمر بعضها مع بعض، ولا تتم لها مصالحة مع الاستعمال، ذلك أن مجئ الضمائر المصنَّفة لغير الرفع فى مواقع قرر النحو أنها لاتكون إلا لمرفوع أو ما ينوب منا به مما صنف له، ومنه كوكبة الضمائر المسماة بضمائر

الرفع أمرٌ عَصِيٌّ على التفسير السوى المقبول على المستوى التقعيدى، هذه واحدة، وأخرى أنه مخالف للاستعمال اللغوى الذى لاتُدفع فصاحته ولا يسهلُ ردّه فى وجه أصحابه ممن أخذت عنهم اللغة.

٨- استتار الضمير فى غير الفعل والمشتقات :

تنص القواعد النحوية على أن استتار الضمير لايكون إلا فى فعل أو ما يعمل عمل الفعل من المشتقات (وهو ما يسمى بالوصف العامل)، وهذا الذى تنص عليه القواعد ينقضه ويوهن فيه مايقرره النحاة أنفسهم فى عدة أبواب، منها ما يلى :

١- فى باب النداء، حيث يرون أن حرف النداء «يا» يساوى الفعل «أدعو» وينوب منابه، ولماكان الفعل أدعو يحتاج تركيبياً إلى عمدة هو الفاعل المضمر فيه وجوباً فإن النحاة علّمونا أن فاعل أدعو إما أن يكون قد حذف، وإما أن يكون قد استتر فى حرف النداء الحال محل أدعو.

ونحن هنا أمام عدد من المزاعم ينقض كل واحد منها أصلاً مقرراً لديهم، أو قاعدة مستقرة فى مسائل الأبواب النحوية، أو هما معاً وآية ذلك ما يلى:

أ - يترتب على القول بأن «يا» نابت مناب أدعو وحدها دون فاعلها التسليم بحذف العمدة، مع أن قواعد المسائل تنص على أن ما هو عمدة لايصح حذفه ولايجوز الاستغناء عنه، هذه واحدة، وأخرى هى أن الحذف إنما يكون للظاهر أو الضمير البارز، أما المستتر جوازاً من الضمائر فلا يصح أن يطلق عليه أنه محذوف، لإمكان إظهاره، أو إحلال الظاهر محله، فما بالك بضمير مستتر وجوباً لاتجيز قواعدُ

النحاة إظهاره[١] ، ولا إحلال الظاهر محله؟ وإلا فكيف يُحذف ما استتر وجوباً ؟

ب - يترتب على ادعاء أن فاعل أدعو التي نابت عنها «يا» في النداء قد حُذف مناقضة ما قرروا من أن ما حُذف يُعوّض عنه، أو على الأقل يدل عليه دليل من مقال، أو سياق، إذ أين العوض في أسلوب النداء «يامحمدُ» مثلاً عن الضمير «أنا» وهو ركن صيغ الفعل له، وبني عليه، ولا غناء للفعل عنه عندهم[٢] ، أو على الأقل أين الدليل اللغوى المفسِّر، أو المشير، أو المشعر بهذا الركن الأساسى فى الجملة الفعلية ؟

جـ - يترتب على الزعم بأن فاعل أدعو قد استتر فى حرف النداء مخالفة ما استقر عليه تصورهم النحوى من أن استتار الضمير إنما يكون فى فعل، أو وصف يعمل عمل الفعل، فلا يستتر الضمير فى حرف، ولا فى اسم جامد، ولا فى مشتق لايعمل عمل الفعل، فكيف يتأتى بعد ذلك أن يُقال: إن الضمير قد استتر فى حرف كحرف النداء ؟

د - يترتب على تصور أن حرف النداء نائب معنى ووظيفة عن الفعل أدعو (استتر فى الحرف فاعل الصيغة أدعو أو حُذف) إهدار أصل من أصول التصنيف لديهم يقرر انقسام الجملة إلى نوعين: جملة خبرية

---

(١) إلى الحد الذي جعل النحاة يخرِّجون ما ورد منه فى الاستعمال بارزاً مثل : «اسكن انت...» على أنه توكيد للمستتر وجوبًا وليس فاعلاً .

(٢) يقرر النحاة فى باب توكيد الفعل توكيداً لفظياً، و فى باب إبدال الفعل من الفعل فى حالتى النصب والجزم، وفى باب عطف الفعل على الفعل، وفى باب زيادة ما، وفى كان الزائدة ، أن الفعل يجب أن يتجرد من فاعله، وأن العمدة (وهو الفاعل) يجب حذفه، وغنى عن البيان أن هذا يتعارض مع مقرراتهم عن العمدة فاعلاً كات تلك العمدة أم فعلاً

(ومن نماذجها «أدعو محمداً»)، وجملة إنشائية (ومن صورها «يامحمد»)، ولا يقف النحاة عند حدود التقسيم الشكلى فقط، بل يُمايزون بين هذين النوعين ويُخالفون بينهما شكلاً، ووظيفة، وتصنيفاً، وأحكاماً، فكيف يُقبل فى ظل ذلك أن نقول:

إن نوعى الجملة متساويان دلالة ووظيفة وشكلاً وتصنيفاً وأحكاماً؟ وأود أن أضيف هنا شيئين آخرين هما:

أ - أن ادعاء نيابة «يا» مناب «أدعو» بعينها فيه تحكم وعنتٌ وقسرٌ لإلحاق المنادى بالمنصوبات، مع أن «يا» يصح دلالة أن تكون نائبة عن فعل الأمر «أَقْبِلْ»، بل إن تقدير الفعل أقبلْ هنا أولى وأنسب من أدعُو، لانتماء الشكلين اللغويين («يا» مع المنادى، وفعل الأمر أَقْبِلْ مع فاعله المستتر وجوباً) إلى أسلوب نحوى واحد هو الإنشاء.

ب - أنه لايجوز أن نبرر استتار الضمير فى حرف النداء بأن هذا الأخير يتضمن معنى الفعل (أدعُو، أو أَقْبِلْ، أو غيرهما) ، وإلاَّ لانطبق الأمر على كل ما تضمن معنى الفعل دون حروفه، مثل : إنَّ (= أؤكد)، وليت (=أتمنى) وكأنّ (=أشبِّه)، وغير (=إلاَّ = استثنى)، إلخ... وهذا ما لم يقل به أحد من ناحية، ومن ناحية أخرى يترتب عليه إهدارٌ لكثير من مقولات النحو، ووظائف الفعل، واختلاط الأبواب.

٢- ومن الأبواب التى يرد فيها من أقوال النحاة ما ينقض ما نصوا عليه من أن استتار الضمير لايكون إلا فى فعل أو وصف عامل عمل الفعل أبواب : الخبر ، والحال، والصفة، و الصلة، وما يعمل عمل الفعل، حيث يتحدثون عن شبه الجملة (الظرف والجار والمجرور)، وعن تحقيقه بنفسه لابمتعلقه وظائف الخبر والحال والصفة والصلة والفعل، لتحمل شبه الجملة (الظرف والجار

والمجرور)الضمير[١] ، ذلك أنهم يرون أن الضمير الذى كان فى الاستقرار (=استقر أو مستقر) المتعلق به شبه الجملة قد انتقل إلى شبه الجملة، وصار الضمير مرتفعاً بشبه الجملة كماكان مرتفعاً بالاستقرار (استقر أو مستقر) الذى كان متعلقاً للجملة ثم حُذف متعلق الجملة،أو ما أطلق عليه «الاستقرار»، وصار أصلاً مرفوضاً لايجوز إظهاره للاستغناء عنه بشبه الجملة،ويفرض ذلك السؤال التالى: كيف نوفق بين قصر تحمّل الضمير على الفعل والمشتق العامل وبين تحمّل الظرف أو الجار والمجرور الضمير وليسا من الأفعال ولا من الوصف العامل، لأن هذين الأخيرين قد حدّدا : الأول (الأفعال) على مستوى الصيغة الصرفية، والثانى (الوصف العامل) على مستوى الصيغة الصرفية وعلى مستوى الاصطلاح الفنى بل وعلى مستوى العمل النحوى.

* * * * *

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو . ج١ ص ٨١، ٢٨٥.



الباب الرابع :

التنوين



مناقضة التنوين لمدلوله

يتحدث النحاة – فى باب الإضافة المحضة – عن نوع من المضاف لا يصح أن يقطع عن الإضافة معنى ويجوز أن يقطع عنها لفظا ، ويتعين مع قطعه عن الإضافة لفظا أن يلحقه تنوين اصطلحوا على تسميته بتنوين العوض كما فى كلمتى كل بعض .

ويعنينا من الحديث عن ذلك ما يلى :

– هل استخدام مصطلح عوض للتنوين فى مثل كلمتى كل وبعض استخدام موفق؟ إذا نظرنا إلى كلمة كتاب وكلمة كل فسوف نرى أن كلتيهما معربة منصرفة (اى منونة) ، وأن كلتيهما تنون فلاتضاف ، وتضاف ، فلا تنون، وأن كلتيهما تدخل عليها أل فلا تنون ولا تضاف[1] .

وإذا صح اشتراكهما فى هذة الأوجه الوظيفية فإن السؤال الذى يرد إلى الذهن هو : لم سُمى التنوين فى «كل» تنوين عوض وفى «كتاب» تنوين تمكين؟

–إن «كل» و «بعض» تكتسبان التعريف إذا اضيفتا إلى معرفة ، ويصح حينئذ وقوعهما فى موقع تشترط القواعد أن يشغل بالمعرفة كموقع صاحب الحال مثلاً ، وإذا أضيفتا إلى نكرة تخصص كلتاهما بتلك النكرة ، وإذا قطعتا عن الإضافة لفظاً قُطعتا كذلك عن إفادة التعريف وعن إفادة التخصيص المستمدين من المضاف إليه ، وحققتا بدلاً من ذلك دلالة إطلاق العموم والشمول وراء دائرة المضاف إليه مع شمول المضاف إليه كذلك ، وهذا معناه أن مدلول

---

(١) من النحاة من يجيزدخول أل على كل بعض .(انظر : حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل ... ج٢ أول باب البدل.

التنوين في «كل» و«بعض» وما شاكلهما يناقض مدلول المعوض عنه ، إذ مدلول المعوّض عنه هو التعيين المستمد من المضاف إليه وحده ، أو التخصيص المستفاد من المضاف إليه كذلك ، فحين نقول :-(كل الطعام كان حلا) و(قرأت بعض كتاب) فإن الشمول المعرف بالإضافة إلى الطعام يتعلق بالطعام وحده دون غيره، وكذلك التخصيص تستفاد قيوده من المضاف إليه ، وأنّ المقروء بعض كتاب وليس بعض شيء آخر . أما حين نقطع الكلمتين عن الإضافة لفظاً ونورد التنوين عوضاً عن المضاف إليه ونقول :- (كلٌ كان حلا) و(قرأت بعضاً) فإن الأمر يختلف دلالة باتساع عمومه ودخول المضاف إليه وغيره في قصد المتكلم وفهم السامع على السواء، فالحِل في الأول لا يبقى مقصورا عل الطعام بل يتعداه إلى ما عداه ، والقراءة لاتصبح مقيدة بأنها في كتاب بل تتجاوزه إلى كل مقروء حقيقة او مجازاً، كتابا او غير كتاب .

وهذا ماقصدته بقولي :إن مدلول العوض وهو التنوين المحقق اتساع دائرة العموم يناقض (أو يخالف على الأقل)مدلول المعوض عنه وهو التعريف (الذي تكتسبه كل وبعض من المضاف إليه)أو التخصيص (الذي تستفيده كل وبعض من المضاف إليه النكرة) ، فكيف يفسر هذا التناقض[1] ؟

---

(١) تثير هذه المسألة قضية حميمة القرابة بما نحن فيه ، وهي تدور حول العلاقة بين العوض والمعوض عنه ، ومما يقرره النحاة فيها ما يلي :

- أن ما حذف لابد من التعويض عنه .
- أن ما كان عوضاً لايصح حذفه.

(الأشباه والنظائر ،ج١ص١٥٨)

وتصطدم تقريرات . النحاة هذه مع تقريرات لهم في مواضع عدة تتمثل في بعض مسائل الأبواب التالية:-

باب لو : وفيه يعرض النحاة لدخول تلك الأداة على أنّ واسمها وخبرها وأثر ذلك على بقاء اختصاصها بالدخول على الأفعال أو زوال ذلك الاختصاص عنها وفقدها له ، فالذين ذهبوا

....

إلى بقاء اختصاصها بالدخول على الأفعال رأوا أن المصدر المؤول من أنّ ومدخوليها فى محل رفع فاعل لفعل محذوف ، وأن التقدير فى مثل:

(لو أن علياً حضر لأكرمتك) هو : لو ثبت حضور على لأكرمتك)

(انظر: شرح التصريح ج١ ص٤٢ ، شرح ابن عقيل ج٢ باب لو، ص٣٨٧)

ونحن نسأل فى ظل مقرراتهم التى تنص على أن كل محذوف يدل عليه دليل أو يفسره مذكور يرد عوضا عنه:

– ما دواعى حذف هذا الفعل (إن كان هناك فعل قد حذف) ؟

– وما الذى يفسره، أو يدلّ عليه، أو عُوّض به عنه ؟

هل ذلك من قبيل التوهم والتصيّد والتخيل الذى تحدثوا عنه فى مواضع منها على سبيل المثال نصب المضارع بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية وواو المعية واو حين لم يجدوا فى الاستعمال معطوفاً عليه مصدراً فقرروا توهم مصدر وتخيل اسم يدل على الحدث وتصيّد صيغة مصدرية حتى يتحقق ما تفرضه قواعد عطف النسق من أن العطف يقتضى المجانسة،وليس الأمر مع لو وتوهم فعل بعدها مع أن ومدخوليها عن ذلك ببعيد، فالمناط واحد وهو سلطان القواعد وهيمنتها.

(انظر فى موضوع التوهم ما يلى: مغنى اللبيب : ج٢ ص ٦٢٠، خزانة الأدب: ج٤ ص ١٥٨، ٨٠ ص ٥٥٢، ٥٥٤، ج٩ ص ١٣، ١٠٠-١٠٤).

باب الابتداء : وفيه ينص النحاة على مواقع بعينها يجب أن يحذف منها أحد ركنى الإسناد الاسمى (المبتدأ والخبر) دون أن يعوّض عن المحذوف منهما، ومع مناقضة ذلك لما ورد عنهم من أن العمدة (ومنه المبتدأ والخبر) لايصح حذفه، ولايجوز الاستغناء عنه فى التركيب، ومن أن المحذوف لابد أن يعوض عنه.

باب المفعول معه: حين يعرضون لأساليب مثل: ماأنت والبرد ؟ وكيف أنت وعلياً ؟ حيث تفرض عليهم القواعد تقدير عامل فعلى أو ما يشبهه ينصب المفعول معه (البردَ وعليًا) فكان ذلك المقدر فعلاً صيغته «تكون» حذف فانفصل الضمير المستكن فيه وجوباً (والأصل: ما تكون والبرد؟ وكيف تكون وعلياً؟) ثم صار بعد حذف العامل وانفصال الضمير: ما أنت والبرد؟ وكيف أنت وعلياً ؟ ويعلو السؤال يقول: لم حذف هذا العامل الفعلى المفترض ذكره أصالة؟ وإذا كان الأصل أن يذكر العامل الفعلى «يكون» فى مثل هذه الأساليب فما الذى اقتضى حذفه نحوياً

التنوين فى النداء يعارض بناءه :

يرى النحاة أن التنوين فى المنادى معارض لبنائه ، وهى مقولة منقوضة بما يقررونه فى الباب نفسه حين يتحدثون عن أحكام المنادى العلم المستحق للبناء على الضم ويذكرون أن من أحكامه إلى جانب بنائه على الضم جواز

= حتى اضطررنا – على مستوى القواعد – أن نردّ الاستعمال إلى ما ترى القواعد أن الاستعمال يجب أن يُرد إليه؟

ثم أين العوض عن هذا العامل الفعلى المحذوف الذى تحدثوا عن مثله فى شاهدهم المروى على غير ما ذكروه :

أبا خراشة أما أنت ذانفر ....

باب المنادى : وفيه يقرر النحاة أن المنادى إذا كان اسماً منقوصاً مثل قاض فإن إحدى صورتى ندائه أن يحذف منه التنوين الذى هو عوض عن يائه المحذوفة، فنقول فى ندائه ياقاضِ بحركة البنية فى الضاد مع حذف التنوين لمناقضته للنداء، ومع رد الياء التى ذكر التنوين عوضاً عنها .

(انظر شرح التصريح ج٢ ص ١٦٦، وشرح الشيخ ياسين عليه، الجزء والصفحة نفسيهما) .

وهذا جلىّ التناقض مع ما قد تقرر عنهم من أن المحذوف يعوض عنه، (وهى ذاتهاقاعدة منقوضة كذلك بما ورد منسوباً إليهم من أن الحذف قد يردُ دون مفسر لفظى (انظر : شرح ابن عقيل، ج٢ هـ ص ٣٩٧) وأن ماكان عوضًا لايصح حذفه، ذلك أن تنوين المنقوص عوض عن لامه، وعليه فلا يصح حذفه، وما تنص القواعد على جوازه هنا مخالف لهذا، فلا الياء ردت ولا التنوين بقى، فكيف نوفق بين قاعدتين تقرر إحداهما عدم حذف التنوين وتقرر الأخرى ضرورة حذفه لتناقضه مع النداء ؟

ثم كيف يتناقض التنوين مع النداء وقواعد المسائل فى باب النداء تقرر أن العلم المفرد المستحق للبناء على الضم يجوز فيه (إلى جانب البناء على الضم) التنوين مع الضم والتنوين مع النصب، ومن شواهدهم على ذلك ما يلى:

– سلام الله يامطرٌ عليها .... (بالضم مع التنوين)

– ضربت صدرها إلىّ وقالت   ياعديًا ... (بالنصب مع التنوين) ؟

تنوينه مع الضم ومع الفتح ، ومن شواهد ذلك :

- سلام الله يا مطرٌ عليها ....

- ضربت صدرها إليّ وقالت ياعديا....

فالعلمان «مطر»، و«عدىّ» يجب -بمقتضى قواعد باب النداء- بناؤهما على الضم :(يا مطرُ ويا عدىُّ ، بضمة واحدة هى علامة بناء المنادى العلم) ويمتنع بقتضى قواعد الباب نفسه تنوينهما لمناقضة التنوين للنداء ، إذا كان هذا ما تقرره القواعد فكيف يستقيم فى منطق القاعدة تنوين مالا ينوّن ؟[1] ثم كيف تبرر القاعدة الحكم بالإعراب على ما قررت قاعدة اخرى الحكم عليه بالبناء ؟

وأمام تجويزهم نصب المنادى العلم المفرد -اعتمادا على النصوص- يصبح منع نصب التابع «يعمرا» على البدلية فى مثل «يا غلام يعمرا» نوعا من التحكم غير المبرر على مستوى التقعيد ذلك أنهم منعوا نصب «يعمرا» بدلامن محل المنادى «ياغلام» ،ضرورة أن قاعدة باب البدل تقتضى أن البدل على نية تكرار العامل ، ولو تكرر العامل فى المنادى - وهو «يا»- لتيعن أن نقول: يايعمرُ ببناء يعمر على الضم ، ولا يجوز أن نقول : يايعمرا - بنصب المنادى العلم

---

(١) شبيه بذلك ما يزعمونه من أن المبنيات إذا سُمِّى بها ونقلت إلى العلمية أعربت، فـ«إنّ» و«عنْ» مثلاً إذا سُمِّى بهما أعربتا ولحقهما التنوين، وهذا يدعو إلى التساؤل: كيف يدخل التنوين الخاص بالاسم المعرب المتمكن الأمكن (البعيد الشبه عن الفعل وعن الحرف) كيف يدخل هذا التنوين على ما استقر عند النحاة بناؤه، بل عُدّ أصلاً فى البناء وهو الحرف ؟ ثم أين شواهد ذلك فى الاستعمال الذى يزعمون أن قواعدهم أُسِّستْ فى حضورها وقامت عليها ؟ (انظر : شرح التصريح ج٢ ص ١٦٦، وحاشية الشيخ ياسين عليه هامش نفس الصفحة).

المفرد – وقد رأينا أن القواعد نفسها فى الباب نفسه تجيز أن نقول: ياعديًا – بالنصب – فإذا صح ذلك فى المنادى نفسه فلم نمنعه فى التابع فى مثل ياغلام يعمرا – بنصب يعمر على البدلية – آخذين فى الاعتبار جواز تكرار العامل ونصب المنادى العلم المفرد؟

وإنى لأتساءل أمام ما تجيزه القواعد فى المنادى المستحق للبناء على الضم من تنوينه مضموماً ومنصوباً : ما موقفنا من القاعدة التى تنص على أن التنوين يتنافى مع بناء المنادى ؟ إذلوصحت القاعدة لكانت النتيجة أن مثل : يامطرٌ- بالضم مع التنوين – معرب لامبنى ، وإذا كان هكذا يعرب المنادى المفرد العلم فما قيمة أحكام المنادى التى نُوقّف عليها؟

ثم ما قيمة الزعم بعلاقة المنادى الوثيقة تصنيفاً وإعراباً بالمفعول به ، ويحمل جملة الإنشاء (يامحمد) على الخبر (أدعو محمدا) مع مناقضة ذلك نفسه لإسس التصنيف كما قررنا من قبل ؟

وهل لنا أن نسأل :مانوع هذا التنوين الذى يلحق المنادى العلم المفرد ويناقض النداء فى وقت واحد معا (فى مثل يامحمد)؟

أهو تنوين تنكير ؟وكيف يكون كذلك وتنوين التنكير لا يلحق إلاّ الأسماءالمبنية بناءأصيلاً وليس عارضاً، وأسماء الأفعال؟

ثم كيف يكون تنوين تنكير والمنادى معرفة بالقصد والتوجه من ناحية وبعلميته قبل النداد من ناحية اخرى ؟

وإذا صح أنه تنوين تمكين(١) وليس تنوين تنكير فما موقفنا مما تقرره

---

(١) انظر : شرح التصريح، ج٢ ص ١٧٢ .

القواعد من أن التنوين يعارض البناء فى المنادى ؟

أما ما يقال من أنه تنوين ضرورة فهو من قبيل التخلص لصالح القواعد ، وإلافإن النحو العربى أُسس على أساس الشعر وحوكم به النثر ، فإن كان تحكيم ما استمد من الشعر صالحاً لدى النحاة لضبط النثر فقد سقطت حجتهم التى تشبه قميص عثمان يرفعونها كلما ضاق عليهم الميدان ، وإن كانت الثانية فنحن فى حاجة إلى نحو لنصوص النثر.

وأخيراً ، هل المنادى المنون فى مثل «يامطرٌ» و«ياعديًا» من قبيل المعرب أومن قبيل المبنى؟

إن كانت الأولى فما حكم المنادى فى اللغة العربية إذن ؟

وإن كانت الثانية فما موقفنا من قاعدة تعارض البناء فى النداء مع التنوين ؟

* * * * *



الباب الخامس :

التــوابع



التوابع:

يتناول النحاة تحت هذا المصطلح أبواباً رئيسة أربعة هى: النعت فالتوكيد فالعطف فالبدل، وينقسم كل واحد منها بدوره إلى أقسامه التى ارتأوها ، وعرضوا مع كلٍّ أحكامه، ويهمنا أن نناقش هنا بعض أحكامهم فى تلك الكوكبة من الأبواب فى ظل ما قرروا من أحكام أخرى فى الأبواب نفسها وفى غيرها، هادفين من وراء ذلك إلى بيان قصور بعض القواعد النحوية ونقضها لغيرها مما شاركها بابها، أو ورد فى غيره من أبواب، ملتزمين فى حوارنا معهم قوانين صناعتهم المتعارف عليها بينهم، متبعين فى عرضها الترتيب الذى اتبعوه فى تصنيفهم الأبواب تأليفاً للكتب لا الترتيب الذى استنّوه قانوناً عند اجتماع التوابع فى أسلوب واحد(١) .

النــعــت :

سوف نركز حديثنا هنا حول قواعد المسائل التالية :

أ - النعت الجملة ونيابته عن المنعوت :

تقرر قواعد باب النعت أن الموصوف إذا حذف حلّت الصفة محله، وأخذت أحكامه، وأدت وظائفه الموقعية، وتفقد الصفة هذه الخاصية، وتُحرم من هذا الحق إن هى كانت جملة وكان الموصوف فى موقع الفاعلية أو النيابة عنها أو

---

(١) الترتيبان مختلفان، فترتيب تصنيف الأبواب درج على تقديم النعت فالتوكيد (معنوياً فلفظياً) فعطف البيان فعطف النسق فالبدل، أما ترتيب الذكر فى جملة مفترضة فعلى النحو الذى نظمه بعضهم قائلاً : (قدم النعت فالبيان فأكد * ثم أبدل واختم بعطف الحروف)

الابتداء، وتؤسس القاعدة حرمان الجملة القيام بوظيفة موصوفها على قاعدة أن الموصوف يمتنع حذفه حينئذ لامتناع حلول الصفة محله، ويؤسس هذا المنع نفسه على أصل يقرر أن مواقع الفاعلية والنيابة عنها والابتداء لاتشغلها الجملة ولايقع فيها إلا المفرد، ومن ثم لاتحل جملة الصفة محل فاعل ولا محل نائب عنه ولا محل مبتدأ ضرورة أن هذه لاتكون جملاً.

وهذا الذى تقرره قواعد باب النعت منقوض بقواعد الباب نفسه، ومنقوض كذلك بما ورد على غيره من أساليب العربية التى يوحى ظاهرها بصلاحية شغل الجملة تلك المواقع التى حُرِّم على الجملة شغلها، ذلك أن النحاة يرون أن الفاعل ونائبه والمبتدأ قد تقع جملاً(١) ، ويوردون من نصوص اللغة كذلك ما يمكن أن يدعم ذلك، فمن وقوع الجملة فاعلاً قوله تعالى: ﴿ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه﴾ (٢) ، وقوله تعالى: ﴿وتبين لكم كيف فعلنا بهم﴾ (٣) ، فجملة «ليسجننه» فى الآية الأولى فى موقع الفاعل للفعل «بدا» إذا كان لنا أن نحمل النصوص على ماجاءت عليه لا على ما ترتضيه افتراضات القواعد لها ، وماتقحمه فيها بالتأويل مع أنهم القائلون: ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه وجملة «كيف فعلنا بهم» فى الآية الثانية فى موقع الفاعل كذلك للفعل «تبين» ومن وقوع الجملة نائب فاعل قوله تعالى : ﴿وإذا قيل لهم : لاتفسدوا فى الأرض﴾(٤) وأن تقول : عُرِف كيف جاء محمد، فجملة «لاتفسدوا فى الأرض» فى موقع نائب الفاعل للفعل المبنى للمجهول «قيل»، وكذلك تشغل

---

(١) انظر: خزانة الأدب ... ج٩ ص ١١٦، ج١٠ ص ١٧٢، وهمع الهوامع ... ج١ ص ١٦٤، ومغنى اللبيب ... ج١ ص ٢٤٤، ج٢ ص ١٤٤، المسائل المشكلة... ص ٣٦٠-٣٧٠، والنحو الوافى... ج٢ ص ٦٤-٦٥، ١١١-١١٢.

(٢) يوسف / ٣٥.

(٣) إبراهيم / ٤٥.

(٤) البقرة / ١١ .

جملة« كيف جاء محمد» موقع نائب الفاعل للفعل «عُرِف» المبنى للمجهول .

ومن وقوع الجملة فى موقع المبتدأ أن تقول : («قول معروف ومغفرة خير من صدقة» آية من آيات الذكر الحكيم)، فالآية القرآنية المقتبسة فى المثال جملة بنفسها ولكنها تشغل هنا موقع المسند إليه (المبتدأ) على الحكاية.

فالذى شغل مواقع الفاعلية والنيابة عنها والابتداء فى تلك النماذج اللغوية التى لا مناص من عدّها فى الدرجات العُلا من العربية لم يكن إلا جملة (إذا تجنبنا ما لجئوا إليه من تأويل وإقحام ما لم يرد فى النصوص عليها دون مبرر إلا أن تسلم لهم هيمنة القواعد الذهنية وليُردَّ ما جاء على غير مقتضاها إليها)، وإذا صح أن الجملة فى نظر القواعد قد شغلت تلك المواقع، واستقام للجملة ذلك نمطاً راقياً فى اللغة فكيف تتحدث القواعد الوصفية أو التعليمية أو التاريخية عن منعه ومصادرته ؟ ثم ما المانع اللغوى من قيام الجملة بوظيفة الفاعل أو نائبه أو المبتدأ وقد جعلوا الجملة فى تأويل المفرد فى كل موقع ذى إعراب حتى تستحق الجملة إعراب المفرد الذى حلت محله ؟

النعت المقطوع :

من قواعد النحاة أن النعت قد يقطع عن المنعوت ولا يتبعه فى إعرابه فيرفع النعت وهو مسبوق بمنصوب أو مجرور مثل (رأيت محمداً الكريم، مررت بمحمدٍ الكريمُ) وينصب وهو مسبوق بمرفوع أو مجرور مثل (جاء محمدٌ الكريمَ، وسلمتُ على محمدٍ الكريمَ)، ولقطعه مواضع جواز ومواضع وجوب حددتها كتب النحو، وتقرر القواعد أن النعت إن قُطع ورفع فهو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً ولا يتأتى إظهاره على مستوى القاعدة.

وأنه إن قطع ونصب فهو مفعول به لفعل حذوف وجوباً ولايجوز إظهاره كذلك مع أنه لامفسر له يسبقه أو يلحقه، ولا دليل عليه إلا الحركة الإعرابية (علامة النصب) وهذه كما هو معلوم قد لاتظهر للبناء أو التعذر أو الثقل... إلخ... فهي إن صحت تفسيراً نحوياً مع بعض ما يشغل الموقع فإنها لاتصلح تفسيراً لكثير غيره.

وكل ذلك لايشغلنا الحوار فيه أو الجدل مع أصحابه لأنى أسوق الكلام لمناقشة هذه الجملة التى كوّنها ما كان نعتاً وقُطع وهى :

- تلك الجملة الاسمية المكونة من خبر كان نعتاً وقطع، مبتدؤه ضمير غيبة محذوف وجوباً.

- تلك الجملة الفعلية المكونة من مفعول به كان نعتاً وقطع وحذف فعله وفاعله وجوباً (مع أن كليهما عمد ة) دون مفسر لغوى أو دليل يصلح لكل ما يشغل الموقع.

- تلك الجملة (اسمية أو فعلية) عُدّت عند النحاة - فيما عُدّت له - صفة للموصوف الذى قطعت مفردةً عنه شريطة أن تؤول بالمفرد مرة أخرى، ضرورة أن موقع النعت معرب، والإعراب لايكون إلا لمفرد، فما حل محل المفرد فهو فى قوة المفرد أو هو مفرد بوجه من الوجوه،ودون تعليق على هذه الطرق الملتوية المتهافتة فإن ما يراه النحاة من إعراب الجملة هنا نعتاً للموصوف منقوض بقاعدة تنص على أن النعت المقطوع من قبيل الجملة الإنشائية وهى لاتشغل موقع النعت، فكيف تمنع القواعد وقوع جملة النعت المقطوع فى موقع النعت لإنشائيتهاثم تقرر القواعد نفسها في الباب نفسه جواز إطلاق مصطلح النعت على مااحترزت عنه شروط ما يقع صفة من الجمل بأن قررت ضرورة أن تكون الجملة الواقعة صفة خبرية لا إنشائية ؟

النعت الممنوع قطعه :

عرف عن النحاة أنهم يقولون: لاقطع مع الحاجة[1] أو التوكيد قاصدين بذلك أن كل صفة يتم للموصوف بها بيان يحتاجه السامع وجب اتباعها وامتنع قطعها عن الموصوف وأن النعت إذا كان مقصودٌ به التوكيد امتنع قطعه عن المنعوت ووجب اتباعه كذلك، كما فى قوله تعالى ﴿فدكتا دكة واحدة﴾ .

وما نريد تسجيله هنا يتركز فى أمرين هما :

١ - أنه إذا كانت حاجة المنعوت إلى البيان متحققه بتبعية النعت للمنعوت تبعية إعرابية مباشرة (ظاهرة أو مقدرة) ، ومستوفاة كذلك مع قطع النعت عن المنعوت، ضرورة أن الجملة فى عرف النحاة تعرب صفة أيضاً أى أنها تابعة محلاً للموصوف، وموضحة له ومكملة له ببيان صفته التى يحتاجها السامع، أقول: إذا كان ذلك كذلك فإن النحاة يفرون من النعت إلى النعت، ويفسرون الماء بعد الجهد بالماء، ويقود ذلك كله إلى السؤال الذى يفرض نفسه وهو: لم امتنع قطع النعت إذن مع ما أسموه حاجة المنعوت إلى النعت، وحاجته ملبّاة فى الاتباع والقطع على السواء ؟

٢ - أن منع النحاة قطع النعت المقصود به التوكيد منقوض بما نصوا عليه فى الباب نفسه من أن الوصف بالجملة آكد من الوصف بالمفرد (ويفسرون ذلك بوجود الضمير)، وإذا صح ذلك لديهم فإن قطع النعت المؤكد للمنعوت يصبح فى منطق القاعدة أولى من إتباعه، ضرورة أنه أقوى فى تحقيق مقولة التوكيد المرادة، لكن القاعدة جاءت على نحو يتطلب تفسيراً يدعو

---

(١) انظر : الكافية ... ج١ ص ٣١٦ .

إلى التناقض، أما مقولة أن النعت الجملة آكد من النعت المفرد لتكرر الإسناد فيها إلى ضمير المنعوت فلا يسلم لهم، لأن الضمير موجود فى النعت المفرد كذلك ضرورة اشتقاقه أو تأوله بالمشتق، والمشتق المشترط وقوعه نعتاً يتحمل ضميراً مسنداً إلى المشتق الواقع صفة فإسناد ضمير المنعوت إلى النعت متحقق فى النعت المفرد والجملة على السواء وعليه فإن المخالفة بينهما فى هذا الصدد غير موفقه.

وقوع إلاّ صفة :

يعرض النحاة - فى باب الاستثناء - عند حديثهم عن أم الباب ورأسه وهى إلا لوظيفة حُملت فيها «إلاّ» التى هى حرف على «غير» التى هى اسم(١) فاستخدمت الأولى (تبعاً لتلك المقاصّة وتحقيقاً لمنطق المقايضة) استخداماً اسمياً وصحت نحوياً لشغل وظيفة الصفة، وقد سبق أن عرضنا فى موضوع الإعراب والبناء لهذا الأمر ونذكر هنا بما سجلناه هناك من أن تصور الاسمية كما حددها النحاة أمر بعيد فى الإغراب إن نحن حاولناه مع إلاّ، وأنّ تحقق ما قدموه من مقاييس شكلية تخصّ الاسم وتخصصه وتميزه عن قسيميه الفعل والحرف (وهو ما أسموه علامات الاسم) غير متأت فى إلاّ، وأن الإسناد إلى كلمة أو جملة (وهو أخصُّ وظيفة نحوية تركيبية يتمتع بها الاسم ويتحقق له بها مع الفعل ما اصطلحوا عليه بالجملة الفعلية ومع الاسم ما سموه الجملة الاسمية

---

(١) كما حملوا الأخيرة (وهى «غير» الاسمية التى يغلب استخدامها صفة) على إلا فاستخدمت لتحقيق وظيفة الاستثناء.

انظر: خزانة الأدب ج٣ ص ٤١٩، ج٥ ص ٤٨٢، ٤٨٣، ج٧ ص ٣٦٥-٣٦٦، مغنى اللبيب ج١ ص ٦٧.

يتحقق بكليهما معنى تام يحسن السكوت عليه، أقول : إن القول بأن إلاّ اسم، ومن ثم يمكن أن تحتل موقع المسند إليه نحواً ودلالة قول عصىٌ قبوله والتسليم به.

كما أن القول بوصفية إلاّ يؤدى إلى القول باشتقاقها، ضرورة أن الوصف وظيفة المشتق بله أن تكون إلاّ مشتقاً عاملاً، هذا بالإضافة إلى أن ادعاء خروجها عن الحرفية، والبناء إلى الاسمية والإعراب يقتضى أن تكون إلاّ فى موقع الوصفية معربة، وهو أمر تنقضه القواعد التى يقرر اتجاهها الغالب أن إلاّ لاتتحمل الإعراب رغم اسميتها وإنما ينتقل إعرابها إلى ما بعدها وهو أمر منقوض بتعريف الإعراب الذى ينص على أنه يظهر على آخر الكلمة المعربة وليس على آخر الكلمة التى تليها كما هو الشأن مع إلاّ الوصفية، وهناك أمر أخير أود أن أذكِّر به كذلك وهو أن إلاّ حين تعرب صفة تُعد عند النحاة مضافة وما بعدها مضاف إليها ونحن حين نتذكر ما قلناه فى السطور السالفة من أن إعراب إلاّ انتقل إلى ما بعدها ونتذكر معه قواعد النحاة التى تقرر أن صحة أخذ المضاف إليه إعراب المضاف مشروطة بحذف المضاف، أقول: إذا وضعنا هذه القاعدة إلى تلك انكشف عوار التقعيد وبان خلله واتضح تعارض القواعد، ذلك أننا أمام مضاف إليه أخذ حكم ا لمضاف دون حذف هذا الأخير، وهو أمر ترفضه القواعد، فكيف يُستساغ كل هذا معاً؟ وكيف ينسجم وصفاً ؟ ويستقيم قاعدة؟

وقوع بعض الأفعال صفة وامتناع ذلك فى بعض آخر :

من قواعد المسائل فى باب النعت أنه يكون بالمفرد ويكون بالجملة (اسمية وفعلية) ويكون بشبه الجملة، ويشترطون فى كلٍّ شروطاً تخصه ومما اشترطوه

فى الجملة الواقعة صفة (اسمية أو فعلية) أن تكون خبرية[١] (تحتمل الصدق والكذب) وأن تشتمل على رابط يربطها بموصوفها وأن يكون موصوفها نكرة محضة (كى يتعين كون الجملة نعتاً وإلا صح إعرابها نعتاً أو حالاً)[٢] .

ولم يشترط النحاة فى باب الصفة شروطاً بعينها فى الركن الفعلى فى الجملة الفعلية الشاغلة موقع الصفة ولكنهم فى باب الاستثناء طلعوا علينا بتلك المقولة التى تفرق بين الأفعال المستخدمة فى باب الاستثناء، فقسمٌ يجوز أن تقع جملته صفة، وقسم آخر لاتقع جملته الفعلية فى موقع الصفة، أما الأول فعنوا به ما تمحض للفعلية وخلص لها وهما الفعلان ليس ولا يكون، وأما الثانى فهو ثلاثة الكلمات التى قد تتعين فعليتها حين تسبق بما المصدرية وقد تحتمل الفعلية أو الحرفية الجارة حين لاتتقدمها ما المصدرية وهى خلا وعدا وحاشا .

والسؤال الذى يفرض نفسه هو: إذا كان النحاة قد قرروا صحة النعت بالجملة الفعلية وبشبه الجملة ومنه الجار والمجرور، فلم أجازوا الوصف بجملتى ليس ولا يكون الفعلتين، ومنعوا الوصف بما إذا لم تتعين فيها الفعلية صلح أن يكون جملة فعلية وصلح أن يكون شبه جملة (جاراً ومجروراً) وأعنى بذلك ما يستخدم من أدوات الاستثناء أفعالاً وحروفاً وهو خلا وعدا وحاشا، ولابد من ملاحظة أن الجملة (ومنها الفعلية) وأن شبه الجملة (ومنه الجار والمجرور) مما تواتر النص فيهما إلى حد القطع بوقوعهما نعتاً، وهذه المجموعة من الأفعال (خلا وعدا وحاشا) إن سُبقت بما لايدخل إلا على الأفعال (وهو ما المصدرية) تعينت فيها جميها الفعلية، وإن تجردت من دخول ما المصدرية عليها صحت

(١) وردت نصوص العربية على غير اشتراطات النحاة وقيودهم.

(٢) من النحاة من يعرب الجملة حالاً أو نعتاً بعد المعرفة وبعد النكرة مطلقاً سواء أكانت المعرفة محضة أم غير محضة وسواء أكانت النكرة محضة أم غير محضة.

فعليتها على وجه وصح انتماؤها إلى شبه الجملة على وجه آخر، فثلاثة الكلمات تدور فى فلك ما تقرر القواعد الوصف به ومن ثم فإن ما تقرره القواعد غير متوافق بعضه مع بعض(١) .

المطابقة بين الصفة والموصوف :

يورد النحاة فى أحكام النعت الحقيقى قاعدة توجب ضرورة المطابقة بين النعت والمنعوت فى مقولات العدد الثلاثة (الإفراد والتثنية والجمع)، ومقولات الإعراب الثلاثة (الرفع والنصب والجر)، ومقولتى التعيين وعدمه (التعريف والتنكير) ومقولتى الجنس (التذكير والتأنيث)، ونود الإشارة هنا إلى مقولة العدد (بتقسيمها الثلاثى) ومقولة الجنس (بثنائية تقسيمها) ذلك أن قواعد باب النعت تقرر أن المطابقة تتخلف مراعاتها بين النعت الحقيقى ومنعوته وجوباً أحياناً وجوازاً أحياناً أخرى ولهجياً تارة أخرى فى مواضع(٢) عدداً، منها:

- الوصف بالمصدر.
- الوصف بصيغة مفعول .
- الوصف بالعدد.
- حين يكون الموصوف اسم جنس جمعيًا.
- حين يكون الموصوف مقترناً بأل المفيدة للجنس.
- حين يكون الموصوف جمع مذكر غير عاقل (ملحقاً بالسالم أو مكسراً)
- حين يكون الموصوف تمييزا مفرداً لواحد مما يلى :

---

(١) انظر فى هذا الموضوع : همع الهوامع ... ج١ ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) انظر : النحو الوافى ج٣ هـ ص ٤٤٥-٤٥١ .

* الأعداد المركبة.
* الأعداد المعطوفة.
* ألفاظ العقود.

- النعت بأفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة أو المضاف إلى نكرة.
- حين يكون الموصوف منادى وهو نكرة مقصودة.

هذا بالإضافة إلى استعمالات اللغة التى سُمعت عن العرب ورُويت عنهم ولا تتحقق فيها مقولة المطابقة.

وما أود تسجيله هنا هو أن قاعدة المطابقة التى ينص النحاة على حتميتها بين النعت الحقيقى ومنعوته فى ستة الأوجه المشهورة فى باب النعت الحقيقى قد وجب تخلّفها لديهم أو جاز على مستوى القواعد، وأدهى من هذا وأهم هو أن تقعيدهم لنقض هذه الحتمية أدخل فى اعتباره الاستعمال اللهجى فبقينا لاندرى على وجه اليقين بيئة النصوص التى أُسِّست القواعد فى حضورها، وصيغت على نمطها أهى ما سُمى الفصحى أم أنها اللهجات بعامة. (وهذا أمر سوف نفرد له بحثاً خاصاً بإذن الله) ؟

تركيب جزء الصفة مع الموصوف :

من أحكام المنادى العلم المفرد المبنى على الضم فى مثل يامحمد ويافاطمة أنه إذا وصف مذكره بكلمة «ابن» ومؤنثه بكلمة «ابنة»، وأضيفت كلتاهما إلى علم هو أب على الحقيقة للعلم الأول (مثل : يامحمد بن على، ويافاطمة بنة محمد) صح فى المنادى (إلى جانب بنائه على الضم فى محل نصب، واعتبار ابن، ابنة وما بعدهما من علم صفة تابعة للمنادى منصوبة مراعاة لمحله) ما يلى :

١ - بناؤه على فتح الجزأين لتركيبه مع كلمتى ابن أو ابنة تركب العدد أحد عشر، وثلاثة عشر، إلى تسع عشرة، وبناء جزأيه (المنادى مع كلمة ابن أو ابنة) على الفتح، وعليه ، فالعلم المقصود التوجه إليه بالنداء هو «محمد بن» و«فاطمة بنة» بالبناء على فتح الجزأين فى الحالتين، ويلاحظ هنا أن «ابن» و«ابنة» اللتين كانتا صفتين تابعتين إعراباً لما قبلهما صارت كل واحدة منهما جزءاً مما قبلها ومكونا من مكونات علميته.

٢- بناؤه على ضم مقدر منع من ظهوه حركة إتباع المنادى (محمد وفاطمة) لحركة صفته التى هى ابن مع الأول وابنة مع الثانى، ونلفت النظر هنا إلى أن حركة الفتح على «ابن» و«ابنة» حركة إعراب ضرورة أن كلتا الكلمتين مضافة، أما حركة الفتح على المنادى الساترة لضم بنائه فهى حركة قسيمة لحركة الإعراب والبناء على السواء يطلقون عليها حركة «إتّباع».

٣- إعرابه نصباً مع عدم تنوينه لإضافته إلى ما بعد كلمتى ابن وابنة، واعتبار هاتين الأخيرتين (ابن وابنه) مقحمتين بين المضاف (العلم الأول المنادى) والمضاف إليه (العلم الثانى الواقع بعد ابن أو ابنة) ، ولا إعراب لكلمتى ابن وابنة فى هذا الوجه، وينبغى التنبيه إلى أن العلم الثانى فى مثل هذا الذى يتحدثون عنه أبٌ على الحقيقة للعلم الأول الذى هوالمنادى .

وما نود تسجيله هنا هو أن ما يقرره النحاة من أحكام فى هذا الصدد تنقضه أصول عُرفت عنهم فى كتبهم، وتهدره قواعد تُتناقل فى مسائل الأبواب لديهم، كما أنه لايستقيم أمره مع إجابات جمهرة من علامات الاستفهام تثير هى الأخرى تناقضات مع قواعد الأبواب هنا وهناك، ويتضح هذا كله فى أن ما أثر عنهم من أحكام تتعلق بقضية حديثنا لايستقيم أمره مع ما يلى:

- لايستقيم مع ما استقر فى تصوراتهم عن طبيعة العلاقة بين جزئى الأعداد المركبة.

- لايستقيم مع ماجرى العرف عليه بينهم فى شأن العلاقة بين الصفة والموصوف.

- وأخيراً لايستقيم أمره مع ما عُرف عنهم من قيود فى طبيعة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه.

وتفصيل ذلك كله فيما يلى:

أ - إن القول بتركيب المنادى العلم المفرد المستحق للبناء على الضم مع كلمة ابن أو كلمة ابنة، واستحقاق هذا المركب البناء على فتح الجزائين لشبهه بالعدد المركب أحد عشر قول ينقضه أن طبيعة العلاقة بين جزأى العدد المركب مغايرة لطبيعة العلاقة بين المنادى وكلمتى ابن وابنة الواقعتين صفة للمنادى، «ذلك أن العدد المركب لايؤدى معناه الأساسى المطلوب إلا مع التركيب الحتمى، فكل جزء من الجزأين لايستقل بنفسه، وإنماهو بمثابه حرف من كلمة واحدة، تؤدى معنى أصيلاً، لايؤديه أحد حروفها،وليس هذا شأن النعت والمنعوت، كما هو معروف، ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين ضعيفة، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوى»[1] ، هذه واحدة، وأخرى أننا حين نعتبر المنادى مركباً مع كلمة ابن أو كلمة ابنة تركيب العدد أحد عشر ومبنياً على فتح الجزأين مثله يبقى علينا أن نوجد إعراباً للعلم الذى كان مضافاً لكلمتى ابن أو ابنة، وبعبارة أخرى: ماموقفنا من العلمين الواقعين

(١) النحو الوافى ... ج٤ هـ ص ٢٠ .

بعد ابن وابنة بعد أن رُكِّبَتْ كلمتا ابن وابنة مع المنادى، وبنى التركيب الجديد على فتح الجزائين وأصبح المنادى مع كلمة ابن أو ابنة وحدة صرفية واحدة كالعدد ؟

هل يُعد العلمان اللذان كانا مضافين إلى ابن وابنة مضافين كذلك إلى هذا المركب الجديد الذى هو المنادى مع إحدى الكلمتين : ابن أو ابنة ؟

ولست أدرى كيف يستقيم القول ببناء المنادى المضاف الذى تُقرر القواعد إعرابه ونصبه ؟ وكيف يصح عند النحاة أن يضاف العدد المركب المبنى على فتح الجزأين إلى ما بعده مع منعهم ذلك، إذ حاجة العدد المركب المبنى على فتح الجزأين إنما تكون إلى تمييز مفرد منصوب ؟ وإذا كان ذلك كذلك فكيف كان العدد المركب المبنى على فتح الجزأين مقيساً عليه هنا ولا يتأتى فيه موضوع القياس وهو وقوعه مضافاً إلى ما بعده (على الأقل فيما أجمع عليه جمهورهم الغالب)(١) ؟

يضاف إلى ذلك أننا إذا جاز لنا أن نتصور فى أحد عشر وما جرى مجراه من الأعداد العلمية المرتجلة أو العلمية الحالّة محل الوصفية فى مسمى بهذا العدد المركب، فأنّى لنا بتصور العلمية (مرتجلة أو منقولة أو نائبة عن الصفة) فى مثل: «محمد بن» و«فاطمة بنة» حيث يزعم النحاة أن الكلمتين: «محمد» و«ابن» أو «فاطمة» و«ابنة» قد ركبتا وأصبحتا وحدة واحدة كالعدد ؟

ب – إن القول بتركيب المنادى العلم المفرد المستحق للنباء على الضم مع كلمتى ابن وابنة يتنافى مع ما قرروه فى طبيعة العلاقة بين الصفة والموصوف بها ويخالف المألوف من أصولهم ، ذلك أن النحو يقرر أن طبيعة العلاقة بين

---

(١) انظر : شرح التصريح على التوضيح ، ج٢ ص ٢٧٥، ٢٧٦.

الصفة والموصوف هى أن الموصوف متبوع وأن الصفة تابعة وليس العكس ولكن هذا العكس المرفوض عند النحاة هو الواقع المقرر هنا معناً، إذْ عاملتْ القاعدة المنادى وهو الموصوف على أنه تابع فى حركته لكلمة ابن التى هى صفة تابعة للمنادى الموصوف، وهذه مخالفة للأصول ولقواعد المسائل، وقد لفتت هذه المخالفة نظر شيخ من شيوخ التراث النحوى فعلق متسائلاً على مقولة النحاة التى ترى أن حركة الفتح فى المنادى تابعة تبعية شكلية لحركة صفته التى هى ابن أو ابنة فقال: «... فلم هذا التوهم، واللف والالتواء فى إعراب المنادى وإتباع حركته - وهو السابق - لصفته اللاحقة، مع ما فى هذا من مخالفة المألوف الذى يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع فى حركته للمتقدم»(١) .

وتبقى بعدُ أسئلة عدة دون إجابة مُرْضية على مستوى القواعد، ومنها مايلى: - أنعامل هذا المركب «يامحمد بن... (بفتح الجزأين) على أنه مفرد فيبنى، ضرورة أن العدد المركب المقيس عليه من المفرد، أم نعامله معاملة الشبيه بالمضاف فنمنحه حق الإعراب؟ ثم ما إعرابه ؟ أهو البناء على فتح الجزأين فى محل نصب، أم البناء على ضم مقدر فى محل نصب ؟ وحينئذ نسأل: أيقدَّر ضمّ البناء على الجزأين معاً، أم على أحدهما؟ وإن كان التقدير على أحدهما، فأى الجزأين أولى بذلك؟ ولماذا ؟ (مع ملاحظة بُعْد هذا المركب التوصيفى عن المركبات :العددية والإسنادية، والإضافية، والمزجية) .

ثم ماذا نفعل فى تابع هذا النوع من المنادى المركب تركيب أحد عشر والمبنى على فتح الجزأين : أنراعى فيه البناء على الفتح، أم البناء على الضم

---

(١) النحو الوافى ... ج٤ هـ ص ١٩.

المقدر، ثم أيهما الطارئ، وأيهما الأصلي؟ وما معنى أن تركب الصفة مع موصوفها وتصبح جزءاً منها لاتابعاً فضلة مكملاً لموصوفها؟ وما معنى إضافة العلم لعلم آخر هو أبوه على الحقيقة في مثل : يامحمدَ بن عليٍّ، ويافاطمة بنة محمدٍ بنصب محمد وفاطمة لإضافتهما إلى ما بعد ابن وابنة واعتبار هاتين الكلمتين (ابن وابنة) مقحمتين بين المضاف والمضاف إليه؟ وما قيمة الفصل بكلمتي ابن وابنة حينئذ؟ وإذا صح أن نضيف العلم إلى أبيه فلم يخطئ النحاة أسلوبنا المعاصر في الإخبار عن أسماد الأعلام دون ذكر كلمتي ابن أو ابنة؟ ثم ماذا نفعل في ألف «ابن» و«ابنة» وقد فقدت من شروط حذفها عدم استخدام ابن وابنة صفة لتركبها مع العلم المنادى تركب العدد أحد عشر من ناحية، وعدم إضافتها إلى علم هو أب على الحقيقة لما قبلها من ناحية أخرى ضرورة تركبها مع ما قبلها وصيرورتها وحدة معه وامتناع إضافة تلك الوحدة لما بعدها، أو على الأقل لايُعد القول بإضافة تلك الوحدة (محمد بن) إلى العلم الثاني إضافة لابن وحدها لما بعدها أى أن كلمتي ابن وابنة قد فقدتا الاستقلال ضرورة أنهما أصبحتا جزأين من العلم قبلهما وليستا وصفاً له، إذ لو كات إحداهما وصفاً لما قبلها لترتب على ذلك أن يصف الشئ جزءه المركب معه الذى لايستقل دونه ولا يفيد معناه منفصلاً عنه، وهو ما لا يقولون به ؟

وأخيراً نسأل : أين شواهد مثل هذا العلم المركب على هذا النمط الموغل في الإغراب ؟ ولمن هذه الشواهد ؟ وما البيئة التي ينتمي إليها قائلوها ؟ وما مدى شيوعها في العربية المقعد لها ؟

العطف :

يضم ما نود الكلام عليه هنا نقاطاً سبق أن عرضنا لها وأخرى لم نعرض لها بعد، أما الأولى فسنكتفي بالإحالة إليها في مواضعها، وتتمثل تلك النقاط فيما يلي :

- العطف على الضمير المرفوع المتصل دون فاصل، وقد تُنوول فى العلاقة بين الضمير والظاهر[1] .

- العطف على الضمير المجرور دون إعادة حرف الجر، وقد تُنوول ذلك فى العلاقة بين الضمير والظاهر[2] .

وأما ما لم نعرض له بعد، ونود أن نتحدث عنه فيشمل ما يأتى :

أ - العطف على نية تكرار العامل:

تكاد كلمة النحاة تجتمع على مقولة أنّ العطف على نية تكرار العامل[3] ، ولقد استخدمت صيغة المقاربة هنا لأن النحاة جعلوا العطف على نية تكرار العامل قانوناً واجب الالتزام فى أحد قسمى العطف، وهو عطف النسق، واختلفت مواقفهم فى قسيمه وهو عطف البيان[4] ، ففريق ذهب إلى انسحاب الحكم عليه هو الآخر، وفريق رأى أن عطف البيان قد يكون على نية تكرار العامل وقد لايكون ، وأنه حين يصح معه تكرر العامل فى المعطوف عليه يكون مرادفاً للبدل المطابق أو ما يسمى كذلك بدل كل من كل، أما حين لايتأتى معه تكرار العامل فى المعطوف عليه فإنه يكون مغايراً للبدل المطابق ومستقلاً عنه، وهذه المغايرة هى التى بررت تصنيف عطف البيان بابا متفرداً من أبواب التوابع، ولولا ذلك لما استقام عطف البيان بابا ولما صح تصنيفاً، وما تجدر

---

(١) انظر ص ١٣٠ - ١٣٣ من البحث .

(٢) النظر ص ١٢٩ ، ١٣٠ من البحث .

(٣، ٤) انظر: شرح المفصل ج٧ ص ٣٤، والأشباه والنظائر ... ج٤ ص ٥٨ .

الإشارة إليه هنا هو أن ما أُسِّس عليه باب عطف البيان من أنّ كل ما أعرب بدل كل من كل أعرب عطف بيان إلا ما يتأتى فيه تكرار العامل مع المبدل (أو بعبارة أخرى : إذا امتنع - نحواً - إسقاط المبدل منه وتوجُّه العامل فيه إلى البدل فإن البدل يمتنع، ويتعين عطف البيان)، ومما يضرب فى النحو مثالاً على ذلك: ياغلام يعمرا (بنصب يعمرا)، وفيه يتعين أن يكون «يعمرا» عطف بيان على المحل من المنادى «غلام» المبنى فى محل نصب، ولايصح أن يكون «يعمرا» بدل كل من كل من «غلام» ، لأن العامل فى غلام وهوحرف النداء، لايصح أن يسبق «يعمرا» وهى بحالة النصب هذه فلا تجيز القواعد أن نقول: «يايعمرا»، لأن العلم المفرد فى النداء حكمه البناء على ما يرفع به، وما يرفع به هذا المنادى هو الضم ومن ثم فهو مبنى على الضم، أقول: إن هذا الذى أسس عليه باب عطف البيان واستقل تصنيفاً بسببه تنقضه قواعد باب النداء التى تقرر أن المنادى المستحق للبناء على الضم يجوز تنوينه مضموماً، وتنوينه منصوباً، وعلى ذلك وردت نصوص مثل:

سلام الله يامطرٌ عليها * وليس عليك يامطر السلام

ومثل: ضربت صدرها إلى وقالت * ياعدياً لقد وقتك الأواقى

فإذا صح أن المنادى المستحق للبناء على الضم يجوز نصبه منوناً مع سبق أداة النداء له ومباشرتها العمل فيه (إن كان لهاحقاً عمل) فإن رفض أن نجعل «يعمرا» بدلاً من محل المنادى «ياغلام» بحجة أن العامل إذا تكرر لايصح أن نقول: «يايعمرا» (بالنصب) يصير رفضاً فاقداً لعلته ، وحكماً قائماً على غير أساس، هذه واحدة، وأخرى هى أن القول بأن العطف على نية تكرار العامل فى عطف النسق واجب الالتزام ضرورة أن تسعة حروف العطف (باستبعاد «وإمّا» للاختلاف فى عدها) يشترك ما بعدها مع ما قبلها فى الحكم الإعرابى

ينقضه تحليلهم لمثل الآية الكريمة ﴿اسكن أنت وزوجك الجنة﴾ ففى مثل هذه الآية تفرض قواعد النحاة ما يلى :

- أن فاعل فعل الأمرللواحد المذكر لايكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً أى أن فاعل هذه الصيغة الضمير لايظهر ولايحل محله اسم ظاهر.
- أن العطف على ذلك الضمير المستتر وجوباً يقتضى الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه.
- أن ضمير الرفع البارز المنفصل (أنت) ليس إلا توكيداً للضمير المستتر جئ به لإجازة العطف.

وإذا صح لهم كل هذا الذى انتهوا إليه فإن تطبيق قانون أن عطف النسق على نية تكرار العامل ينقض الأمر الأول ويجعله هباء منثوراً، وآية ذلك: أن تكرار الفعل «اسكن» (الذى هو عامل فى المعطوف عليه) مع المعطوف (الذى هو «زوج») يؤدى إلى إنتاج جملة على الصورة التالية «اسكن أنت واسكن زوجك» وهى جملة غير مقبولة نحوياً ، وناقضة - إن صحت - لم تقرر فى فعل الأمر للواحد المذكر المخاطب من عدم صحة إسناده إلى الظاهر، وما ذهب إليه النحاة من أن العامل المكرر مع المعطوف هنا ليس «واسكن» وإنما هو «وليسكن» لايعدو أن يكون خروجاً بالنص عن حقيقته اللغوية من أجل سلامة القاعدة ، أو خروجاً بالقاعدة عن مفهومها الذى يقتضى تكرار العامل، إذ العامل فى المعطوف عليه ليس مطلق صيغة تفيد الأمر وإنما صيغة فعل الأمر للواحد المخاطب المذكر. ووضع غيرها فى موضعها لايخلو من أحد الأمرين اللذين أشرت إليهما وهما إهدار القاعدة لورود استعمال لغوى على غير ما تقتضيه، أو الخروج بالنص إلى ما لا مبرر له من تأويل إلا صون القاعدة النحوية.

ب - الحكم الإعرابى بين المتعاطفين:[1]

اجتمعت كلمة النحاة على أن تسعة حروف العطف (أو عشرتها، على القول بعدُّ «وإمّا» تتفق جميعها فى أنها تُشرك ما بعدها (وهو المعطوف) مع ما قبلها (وهو المعطوف عليه) فى الحكم الإعرابى (رفعاً ونصباً وجراً وجزماً) ومن قواعدهم المقررة فى هذا الباب أن العطف يقتضى المجانسة، ومن صور المجانسة الجائزة فى نظر القواعد والواردة في الاستعمال عطف الفعل على اسم يشبه الفعل والعكس (أى عطف اسم يشبه الفعل على فعل) ويسوقون من نماذج الأول ما يلى:

١ - ﴿ والعاديات ضبحا، فالموريات قدحا، فالمغيرات صبحاً، فأثرن به نقعاً﴾ .

٢ - ﴿ إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضاً حسنا...﴾

٣ - ﴿ ألم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن ما يمسكهن إلا الرحمن﴾

٤ - ﴿ إن الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى ابن مريم وجيها فى الدنيا والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس فى المهد وكهلا﴾ .

٥ - كتابك جاء بالنعمى بشيراً * ويعرض فيه عن خبرى سؤال

فالفعلان الماضيان: أثرن وأقرضوا، والأفعال المضارعة : يقبض، ويكلم، ويعرض فى هذه النماذج فى موقع المعطوف، والمعطوف عليه فى تلك النماذج

---

(١) انظر : حاشية الشيخ ياسين ... ج٢ هـ ص ١٥٢، ١٥٣، وشرح ابن عقيل ج٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

على الترتيب : المغيرات، والمصدقين، المصدقين، وصافات، ووجيها، وبشير وكلها أسماء مشتقة تشبه الفعل.

- وإذا صح لهم أن العطف بالواو على نية تكرار العامل، وأن الفعل الماضى لاتدخل عليه الأدوات الناسخة للأسماء، ولايقع بعد نواصب المضارع كذلك، فكيف نفسر العطف فى النموذج الثانى ﴿إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا ...﴾ وأين اشتراك المعطوف (أقرضوا) مع المعطوف عليه (المصدقين) فى الحكم الإعرابى ؟

وكيف يتأتى فيه ذلك ؟

- وإذا صح لهم أن الجر خاص بالأسماء، ولا يتأتى فى الأفعال، فكيف نفسر الجر الذى يتقتضيه قانون العطف فى المعطوف، ضرورة أن المعطوف عليه مجرور فى المثال الأول؟

- وهناك أمر آخر هو أنه إن صحت المجانسة بين المشتق وما ضارعه من الأفعال، فما مبرر المجانسة بين المشتق والفعل الماضى الذى لايجرى المشتق عليه، ولم تتم بينه وبين المشتقات تلك المقاصّة أو المقايضة فى الأحكام التى يتحدث عنها النحاة والتى بمقتضاها أعرب المضارع مع أن الأصل فى الأفعال البناء، وعمل المشتق عمل الفعل مع أن المشتقات أسماء والعمل إنما يكون للفعل ؟

ويسوق النحاة من نماذج الثانى وهو عطف المشتق الذى يشبه الفعل على الفعل ما يلى:

١ - ﴿يخرج الحى من الميت ومخرج الميت من الحى﴾

٢ - فألــفيته يوماً يبير عدوه * ومجر عطاء يستحق المعابرا

٣ - بات يعشيها بعضب باتر * يقصد فى أسوقها وجائر

فأسماء الفاعلين : مخرج، ومجر، وجائر معطوفة بالترتيب على الأفعال المضارعة يخرج ويبير ويقصد.

وما قيل فى المثال الأول من نماذج عطف الفعل على المشتق يقال مع الشاهد الثالث هنا، إذْ كيف نفسر الجر فى المعطوف «جائر» مع أن المعطوف عليه فعل، وهو مما أجمعوا على عدم جره ؟

وهكذا نرى أن مقررات القواعد التى تقتضى ضرورة الاشتراك بين المتعاطفين فى الحكم الإعرابى منقوضة بما تقرر فى باب الفعل، من عدم جره، وعدم صلاحية سبقة بنواسخ الجملة الاسمية، وعدم صلاحية قياس المشتق على غير المضارع من الأفعال ، وأنه لكى تستقيم قاعدة عطف الفعل على الاسم مع الأصل العام المقرر فى باب العطف من تحقق المشاركة الإعرابية بين المتعاطفين فلا بد من تخطئة أحكام الفعل الإعرابية، وأحكامه فى المصاحبات التى يُعد الفعل مدخولاً لها، وأحكامه فيما قيس عليه وما لم يقس عليه، وأنه إذا صحت أحكام الفعل الإعرابية، وسلمت القواعد التى تحدد مصاحبات الأفعال، وصلح قياس المضارع على اسم الفاعل فى الإعراب، وقياس الأخير على الأول فى العمل، أقول : إذا صح ذلك كله للنحاة فإنه لابد من تخطئة ما تقرر بعضه فى باب عطف الفعل على المشتق.

البدل :

من قضايا البدل التى أود الإشارة إليها ما يلى:

أ - البدل والاستثناء : (انظر ص ٦٥ - ٦٧ من البحث)

ب ـ البدل على نية تكرار العامل:

ينص النحاة – فى باب البدل – على أن صحة البدل تتوقف على جواز إسقاط المبدل منه وصلاحية توجّه العامل فيه إلى البدل على مستوى المعنى ومستوى الإعراب، أو على حد تعبير بعضهم «و حقيقة البدل ... أنه يقع موقع الأول ويبدل مكانه»(١) .

وهذا الذى تقرره قواعد باب البدل تنقضه أحكام باب الاستثناء فى صورتى الكلام التام الموجب، والتام غير الموجب، حيث يجيز النحو فى الحالتين أن يكون إعراب ما بعد إلا على النحو التالى:

– أن يكون منصوباً على الاستثناء.

– أو يكون تابعاً للمستثنى منه فى إعرابة (رفعاً أو نصباً أو جرا) عى أنه بدل من المستثنى منه، ولايقتصر ذلك على الكلام التام المنفى كماهو الشائع، بل يشمل الكلام التام الموجب كذلك، فلنا أن نقول فى مثل:

«ما قام الطلاب إلى محمداً». «ما قام الطلاب إلا محمداً وإلاّ محمدٌ»

وفى مثل : «قام الطلاب إلا محمداً» «قام الطلاب إلا محمداً وإلا محمدٌ»(٢)

فمحمد بالرفع فى المثالين بدل من المستثنى منه وهو الطلاب والبدل من المرفوع مرفوع كما يقرر الإعراب، ولو طبقنا قاعدة إسقاط المبدل منه أو تكرر العامل فى المبدل منه مع البدل لأنتج لنا فعلُنا كلاماً يناقض مفهوم الاستثناء الذى يقضى بإخراج المستثنى من الحكم المثبت للمستثنى منه أو المنفى عنه،

---

(١) همع الهوامع ... ج١ ص ٢٤٤ .

(٢) ومن هذا النوع قراءة الرفع فى قوله تعالى: [فشربوا منه إلا قليل منهم]

لاإشراكه فيه، ورغم ذلك فإن كلمة النحاة اجتمعت على جواز إعراب ما بعد إلا فى حالتى الكلام التام الموجب والكلام التام المنفى بدلاً من المستثنى منه، يشاركه الإعراب ويشاركه المعنى تبعاً لذلك، وهذا التناقض الجلى بين ما يقتضيه الاستثناء من إخراج من الحكم ومايقتضيه البدل من المشاركة فى الحكم جعل نحوياً كابن الضائع يقرر كما سبق أن ذكرت ما نُقل عنه من أنه «لو قيل: إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عنيت فى باب البدل لكان وجهاً وهو الحق[1] ، وإن كان ابن الضائع قد وُفِّق فى إدراك التناقض بين مقتضى البدل ومقتضى الاستثناء فإن ما اقترحه للخروج من التناقض يوقعه فى حرج إطلاق المصطلح على نقيض ما استخدم فيه وعكس ما وضع له.

التوكيد :

سوف نقصر حديثنا هنا على قضية امتناع توكيد الظاهر بالضمير (انظر ص ٩٧ ، ٩٨ من البحث، وص ١٢٨ من العلاقة بين الضمير والاسم الظاهر).

* * * * *

---

(١) انظر : همع الهوامع ... ج١ ص ٢٤٤ .



الباب السادس :

الرتبة



الرتبة :

يتحدث النحاة عن الجملتين الاسمية والفعلية، ويجعلون ركني الأولى المبتدأ والخبر (أو ماسدّ مسدّ الخبر) و ركني الثانية الفعل ومرفوعه (فاعلاً أونائب فاعل)، ويفترضون أن الأصل في نظام الجملة الاسمية هو أن يتقدم المبتدأ (المحكوم عليه) وأن يتأخر عنه الخبر (المحكوم به)، ويقررون أن هناك مواضع تُلتزم فيها تلك الرتبة (الحرة نوعاً ما) فلا يتقدم الخبر، ولايتأخر المبتدأ، وإنما يرد كل ركن فيما تصوروه أصلاً له، وينصّون كذلك على أن هذا الأصل المفترض قد يجب نقضه، ويتعيّن الخروج عليه، ولايصح أن يرد ركنا الجملة موقعياً على مقتضاه.

أما الجملة الفعلية التي تصوروا تقدم الفعل فيها وتأخر مرفوعه عنه أصلاً فقد أوجب من سمُّوا جمهور النحاة التزام ذلك الترتيب بين ركني الجملة الفعلية التزاماً يترتب على نقضه خروج الجملة من دائرة الفعلية إلى الاسمية، على حين أن اتجاهاً نحوياً أُطلق عليه «الاتجاه الكوفي» رأى أن الرتبة بين ركني الجملة الفعلية رتبة حرة لابأس أن يتقدم فيها الركن الفعلي على الركن الاسمي أو يتأخر عنه.

ويعرض نحاة الاتجاهات جميعها إلى ما وراء ركني الجملة (اسمية أو فعليه) وهو ما أطلقوا عليه «ما ليس عمدة» ، أو «فضلة» ، أو «مكملات الجملة» ، أو «مقيدات الجملة»، وافترضوا رتباً لتلك المكملات فيما بينها من ناحية وفيما بينها وبين ماأطلقوا عليه «أركان الجملة» من ناحية أخرى، بل إنهم عرضوا للرتبة بين متعلقات المكملات وبين عُمد الجُمل، وكل ذلك مسطور، مقعّد له، محكمٌ تفصيله في أمهات الكتب النحوية في أبواب المتبدأ والخبر، والفاعل (في علاقة رتبته بالفعل)، والتوابع: النعت والمؤكّد، والبدل، والمعطوف ورتبها من الموصوف

والمؤكَّد والمبدل منه والمعطوف عليه على الترتيب، والمفعولات الخمسة، والمشبهات بالمفعولات كالاستثناء والحال والتمييز، كما عرضوا كذلك للرتبة فى حديثهم عن موقع الصلة من الموصول، والضمير من مرجعه، والمفسرٌ من المفسِّر.

وسوف يخلص حديثنا هنا حول الرتبة للعناوين التالية:

- الرتبة بين التمييز والمميز.

- الرتبة - فى جملة إلاَّ الاستثنائية الفعلية - بين المستثنى منه والمستثنى والفعل.

- تقدم الخبر على النفى .

- تقدم نائب الفاعل على عامله.

- الرتبة بين النعت والمنعوت.

- تقدم المعمول وعلاقته بتقدم العامل.

وفيما يلى تفصيل ذلك على الترتيب السابق:

ا - الرتبة بين التمييز والمميّز :

ينص النحاة - فى باب التمييز - على أن التمييز لايتقدم على المميّز(١) ، وقد أسّست تلك القاعدة على ما يلى :

---

(١) انظر : الإنصاف فى مسائل الخلاف . ج٢ ص ٨٢٨ - ٨٣٢، وكشف المشكل فى النحو. ج١ ص ١٢٣.

أ - على قاعدة أخرى أقيمت بدورها على تصور نظرى مدرسى ينقضه تصور مدرسى آخر، ولايؤيده الاستعمال ، كما تنقضه قواعدهم كذلك، أما القاعدة التى بنى عليه القانون الأساسى فهى أن التمييز منقول[1] عن الفاعل، والفاعل لايتقدم على عامله، وتلك مقولة لم تجتمع عليها كلمة النحاة، إذ منهم من يجيز تقدم الفاعل على عامله، ويرى رأياً فى الجملتين الاسمية والفعلية لايعتمد على نوع الـكلمة التى يبدأ بها الكلام، هذا بالإضافة إلى ما يـلى:[2]

- أن الاستعمال لايؤيد مقولة أن الفاعل لايتقدم على عامله فى مثل : ﴿وإنْ أحد من المشركين استجارك فأجره﴾

- أن قياس رتبة التمييز بالمميِّز على رتبة الفاعل بعامله لاتسلم لهم ؛ ذلك أن التمييز يختلف عامله باختلاف نوعه، فتمييز المفرد عامله المفرد المميِّز (وذلك نفسه يتعارض مع قانون أن الذى يعمل إنماهو الفعل أو المشتق أو الأدوات، والمكيلات والموزونات والمساحات ليست من الأفعال ولا مما يعمل عملها من المشتقات ولا من الأدوات)، أما تمييز النسبة أو المحول عن الفاعل أو المفعول أو غيرهما فعامله ما فى الجملة من فعل أو مشتق ظاهر أو محذوف.

- مامعنى قياس التمييز - وهو فضلة عندهم - على الفاعل - وهو عمدة

---

(١) هذا الزعم لايسلم للنحاة، فقد قرروا أن التمييز قد يكون منقولاً عن الفاعل، وعن غيره،كما قد يكون التمييز غير منقول عن شئ من ذلك أصلاً كتمميز الذات .

(٢) انظر ما يلى: كشف المشكل فى النحو . ج١ ص ١٢٢-١٢٣ والخصائص، ج٣ ص ٣٨٤، والمقتضب، ج٣ ص ٣٦-٣٧، وشرح ابن عقيل ج١ ص ٦٧٠ - ٦٧١.

فى نظرهم - ؟ أفَلا يتعارض ذلك مع أصول التصنيف ، ومفهوم المصطلحات، ومتطلبات المنهجية؟

- أن قواعد باب التمييز - عند النحاة - تقرر أن التمييز يجوز أن يتقدم على المميَّز فيصح أن نقول : نفسًا طاب محمدٌ .

ب - الأمر الثانى الذى أُسّستْ عليه قاعدة أن التمييز لايتقدم على المميَّز يتمثل فى أصل عام لديهم يقرر أن التمييز تفسير للمميَّز، ومن ثم يجب أن يتأخر عنه تطبيقاً لمقولة عامة تقرر أن المفسِّر لايسبق المفسَّر وإنما ينبغى أن يرد المفسَّر (بصيغة اسم المفعول) أولاً، ثم يليه ما يفسّره، وينطبق هذا التصور عى العلاقة بين التمييز والمميّز حيث يتقدم المميَّز وجوباً لحاجته إلى التفسير ، ويتأتى بعده لتمييز الذى يفسره ويزيل غموضه، وتنطبق المقولة العامة السابقة على ما يلى :

- على جميع حالات عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

- على جملة الصلة وتفسيرها للموصول.

- على الضمائر فى لغة أكلونى البراغيث.

- على فعل الشرط المقصور وقوعه بعد أداة شرط مدخولها اسم بعده فعل يفسر المحذوف.

وهذا الذى يقرره النحاة من ضوابط تحكم الرتبة بين التمييز والمميَّز تتعارض مع أمرين :

أ - مع ما أقره النحاة أنفسهم من تقدم المفسِّر (بصيغة اسم الفاعل) على المفسَّر (بصيغة اسم المفعول) جوازاً أو وجوباً .

ب – مع ما عرف عنهم من أحكام فى باب التمييز نفسه تجيز تقدم التمييز على المميِّز.

أما تعارضه مع ما أقره النحاة من تقدم المفسِّر (بكسر السين المضعفة) على المفسَّر (بفتح السين المشددة) فيتضح فى الأبواب النحوية التالية :

– باب نعم وبئس حين يتقدم عليهما ما يشعر بالمخصوص بالمدح أو الذم كما فى مثل : العلم نعم الصديق، والجهل بئس الرفيق، فالعلم مُشعر بالمخصوص بالمدح، والجهل مشعر بالمخصوص بالذم، ولايعربان – عند جمهور النحاة – مخصوصين، وإنما يُعدان مفسِّرين للمخصوصين، ويؤدى ذلك إلى أن المفسِّر قد سبق المفسَّر.

– باب نعم وبئس، فى حديث النحاة عن الضمير الواقع فاعلاً لنعم وبئس وتفسير هذا الفاعل بالتميز بعده، وعدِّهم ذلك من قبيل ماخرج على مقتضيات القاعدة التى تقضى بتقدم المفسِّر .

– باب الشرط، حين يعرضون لتقدم ما يدل على جواب الشرط المحذوف، كأن تقول: أنت صديقى إن زرتنى، أى : فَأنت صديقى» فجملة «أنت صديقى» المتقدمة ليست عند جمهرة النحاة جواباً للشرط، لأن القواعد توجب تأخر رتبة الجواب عن الشرط وتوجب الصدارة[1] لأداة الشرط كذلك، ومن ثم فإن الجملة المتصدرة «أنت صديقي» مفسِّرة للجواب المحذوف وجوباً ومتقدمة عليه.

---

(١) هل الصدارة متحققة فى مثل هذا التركيب ؟ وهل كون الجملة السابقة لأداة الشرط مفسرة للجواب ينفى صدارتها لتتحقق لأداة الشرط صدارة تفترضها القاعدة ولا تسعف بها اللغة هنا ؟

- باب الضمير ، حيث يرون ضرورة تقدم مرجع الضمير (ضمير الغيبة) عليه، إلى الحد الذى جعلهم يرون أنه لولا التقديم والتأخير «لم يجز إضمار قبل الذكر»[١] ، أى أن ورود مرجع الضمير متأخراً يحتاج إلى مسوّغ يتمثل فى تقدمه لفظاً إن تأخر رتبة، وإلاّ عُدّ التركيب مخالفاً لما استقرت عليه القواعد، وهو ما عدّوا منه ما سبق ذكره[٢] ، وغنى عن البيان أن مرجع الضمير هو مفسر الضمير، ومزيل إبهامه، ومحقق مقولة التعريف فيه.

- باب الضمير، عند حديثهم عن ضمير الشأن، واعتبارهم تأخر مفسِّره عنه أمراً خارجاً عن المقتضيات اللغوية فى التفسير.

- باب الخبر الواقع جملة فعلية (محمد يكتب الدرس) أو اسمية خبرها مشتق (محمد كاتبٌ درسه) ، ففاعل يكتب فى الجملة الأولى، وفاعل كاتب فى الجملة الثانية ضمير يفسره المبتدأ فى الجملتين، وهو متقدم أصالة ولفظاً فيهما .

- الضمير المستكن فى شبه الجملة الواقع خبراً، أو صفة، أو حالاً، فمفسِّر هذا الضمير هو على الترتيب : المبتدأ والموصوف وصاحب الحال، وكلها سابقة الضمير فى الذكر.

- الحال المشتقة أو المؤولة بالمشتق، وتحمل هذه وتلك ضميراً يعود على صاحب الحال السابق ذكراً، أو المفترض نحوياً سبق ذكره .

- فاعل أفعل فى التعجب، حيث يقرر النحاة عوده على «ما» وهى واجبة

---

(١) الكامل فى اللغة والأدب . ج١ ص ٢٨٥.

(٢) انظر ص   من هذا البحث .

السبق والصدارة، والضمير واجب الاستتار والتأخر.

- فاعل أفعل فى التفضيل، كما فى «محمد أكبر من على» ففى أكبر ضمير تقديره هو يعود على محمد.

- الضمير المشترط اتصاله بألفاظ التوكيد المعنوى (نفس، عين، كلا، كلتا، كل، جميع) يجب تأخره عن مرجعه، ضرورة التزام مااشترطه النحاة من تقدم المؤكَّد (بصيغة اسم المفعول) وتأخر المؤكِّد المعنوى .

- الضمير الواجب اتصاله بنوعين من البدل يطلق عليهما بدل بعض من كل ، وبدل اشتمال، ويعود هذا الضمير الواجب اقترانه بالمبدل على المبدل منه، وينص النحو على ضرورة تقدم المبدل منه وتأخر البدل.

ففى هذه الأبواب جميعها يتقدم المفسَّر على المفسِّر تقدماً واجباً أحياناً، وتقدماً جائزاً أحياناً أخرى، وأيَّا ماكان نوع التقدم فإنه يخرق ضابطاً عاماً أُسِّس عليه حكم فى باب التمييز يوجب تقدم المميَّز وتأخر التمييز، ويسلمنا ذلك إلى الأمر الثانى وهو أن أحكام باب التمييز نفسها ينقض بعضها بعضاً، فعلى حين تقرر قاعدة أن الرتبة بين التمييز والمميز محفوظة لاتُتجاوز، وأنها تقدُّم المميَّز وتأخر التمييز، تقرر قاعدة أخرى أن تمييز النسبة قد يتقدم(١) على المميَّز شريطة أن يكون العامل فعلاً متصرفاً أو يشبه الفعل المتصرف، ولايخفف من نقض هذا لغيره من أحكام أن يرى النحاة أن الأرجح عدم التقديم.

ويتصل بهذا صلة حميمة أمر آخر يعرضون له كثيراً، وليس ذلك إلا

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر فى النحو . ج٢ ص ١٨٢.

موضوع «الجمع بين المفسَّر والمفسِّر»(١) ، أو ما يفضل بعضهم تسميته «الجمع بين العوض والمعوض»(٢) ، ويرى بعضهم ضرورة التفريق بين هذين الأمرين، ويذهب آخرون إلى أنهما بمعنى واحد. ومهما يكن من أمر فإن الذى يعنينا هو ما قرروه من أن الجمع بين العوض والمعوض أو بين المفسَّر والمفسِّر لايجوز، و من نماذج ذلك الأخير عدم جواز إظهار ما يفسر الإضافة من حروف حُدِّدتْ لذلك هى اللام وفى ومن. وهذا الذى قرروه يتناقض مع أبواب نحوية عدة جمع فيها بين المفسَّر و المفسِّر بل إن بعضها قد أطلق عليه نحوياً مصطلح تفسير كالتمييز، ونُصّ فى تحديد بعض آخر على أنه للبيان والتوضيح كالبدل وعطف البيان والنعت، ومن الأبواب التى جمع فيها بين المفسَّر والمفسِّر مايلى :

- البدل المطابق.
- عطف البيان.
- النعت.
- الخبر المساوى للمتبدأ فى المعنى، أو الذى هو نفس المبتدأ فى المعنى.
- أن المفسرة وما بعدها، ولا يقع بعدها إلاجملة.
- أى المفسرة وما بعدها، ولايقع بعدها إلا المفرد.
- الصلة والموصول.

---

(١) انظر ما يلى: كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٩٢، وشرح ابن عقيل. ج١ ص ٢٩٧ - ٢٩٨، والأشباه والنظائر فى النحو. ج١ ص ١٤٨-١٥٧، ٢٦٠، والنحو العربى نقد وبناء. ص ٨١، ١١٣-١١٤.

(٢) انظر مايلى: شرح المفصل. ج٧ ص ١٧، ١٩، وخزانة الأدب . ج٥ ص ٣٦٦، الإنصاف فى مسائل الخلاف. ج١ ص ٧١-٧٢.

- التمييز الذى يسمى مدرسياً التفسير.

- الضمير ومرجعه .

- الجملة المفسرة لجملة الشرط المحذوفة.

- المشعر بالمدح والذم .

ففى ذلك كله جمع بين المفسر والمفسر على وجه الوجوب أحياناً كما فى الصلة مع الموصول، ومرجع الضمير مع الضمير، والجملة بعد أن المفسرة، والمفرد بعد أى المفسرة، والخبر الذى هو نفس المبتدأ فى المعنى.

أما الجمع بين العوض والمعوض - على القول بمخالفته للمفسر والمفسر - فقد ورد عن النحاة فى مواضع من النحو الجمع بينهما كذلك، ومن ذلك :

- نداء لفظ الجلالة «الله»، وعد «يااللهمّ» من صوره، وتقرير أن الميم المشددة عوض عن حرف النداء، ومع ذلك جمع بينهما .

- ياأبتى - فى النداء - حيث جمع فيها بين التاء والياء مع زعمهم أن التاء عوض عن الياء.

٣- الرتبة فى جملة إلاّ الاستثنائية الفعلية بين المستثنى منه والمستثنى والفعل :

الأصل فى جملة الاستثناء أن يتقدم المستثنى منه وأن يتأخر المستثنى مسبوقاً بأداة الاستثناء، ويجوز فى المستثنى حينئذ النصب على الاستثناء، والاتباع على البدل من المستثنى منه شريطة أن يكون الكلام تاماً موجباً أوتاماً غير موجب، وقد سبق أن نقلنا عن النحاة قاعدتهم التى تمنع الإتباع على

البدلية حين يتقدم المستثنى على المستثنى منه كما فى قمل: «قام إلاّ محمداً الطلابُ» أو «ما قام إلا محمداً الطلاب» حيث يتعين نصب محمد. على الاستثناء فى المثالين، ويمتنع رفعه على البدل من الطلاب، لامتناع تقدم البدل على المبدل منه، وهكذا تؤثر الرتبة بين المستثنى منه والمستثنى فى إعراب هذا الأخير، أما أثر الرتبة بين المستثنى منه من ناحية، والمستثنى والعامل فى الجملة من ناحية أخرى، جوازاً ومنعاً، صحة وخطأ، فيتوقف على تصورات ذهنية للنحاة، وبيان ذلك أن تقدم المستثنى منه على المستثنى والفعل معاً يتوقف على المؤثر فى المستثنى إعراباً، فمن يرى من النحاة أن ناصب المستثنى هو إلاَّ وحدها أجاز أن نقول: «القومُ إلا زيداً قاموا»(١) ، ومن رأي أن العامل فى المستثنى هو «إلاَّ» بمعونة الفعل المشتملة عليه جملة الاستثناء منع تقدم المستثنى منه على المستثنى والفعل معاً، وهكذا يتوقف الحكم على الرتبة بالصحة أو الخطأ تبعاً للتسليم بتصور نظرى عن العامل أو عدم التسليم به، لابناء على استعماله أو عدم استعماله. وغنى عن الذكر أن الاعتماد على مثل هذا التصور النظرى المجرد ينتهى بنا إلى الحكم على تركيب لغوى مرة بالصواب ومرة بالخطأ، أي أن النحو يخطئ التركيب ويصوّبه فى وقت واحد معاً، ولايحتاج هذا النمط من التقعيد إلى تعليق يكشف تناقضه وعدم صلاحيته .

ومن قواعد الرتبة التى اقتضتها تصورات النحاة النظرية ما يلي:

- عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، واعتبارهم ذلك مخالفاً للقواعد، مع أنهم يوجبونه فى مواقع عدة، أشرنا إليها سابقاً(٢) ، ومع أن الاستعمال

---

(١) انظر : الأشباه والنظائر في النحو ، ج٢ ص ٢٠٣ .

(٢) انظر ص ١١٩ من هذا البحث.

اللغوى جاء ظاهره مُجيزا لعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

- وجوب تقديم المفعول به فى مثل : ﴿وأما ثمود فهديناهم﴾ حتى تسلم القاعدة التى توجب الفصل بين أمّا والفاء بمفرد لا جملة، وقد أوضحنا فى غير هذا السياق[1] أن تقدم المفعول به هنا - على قراءة نصب ثمود - لايحقق للنحاة مرادهم بله أن نقول: إن قراءة «ثمودُ» بالرفع تنقض قانون الفصل بين أما والفاء بالمفرد .

- ما يتصوره النحاة سبباً لإضمار أن وجوباً بعد لام الجحود فى مثل : «ما كان ليفعلَ» وأنه إنما أُضْمرتْ أنْ وجوباً وامتنع إظهارها لما يترتب على ذلك الإظهار من مقابلة المفرد بجملة، ذلك أنهم يقررون أن أصل «ماكان ليفعل» هو «كان سيفعل»، ويجعلون النفى (ما كان) فى مقابل الإثبات (كان) ويجعلون الحرف غير العامل (السين) فى مقابل اللام (وهى حرف غير عامل فى تصورهم هنا)، ثم يجعلون جملة «يفعل» (فى الكلام المثبت) فى مقابل جملة «يفعل» (فى الكلام المنفى)، وقد أوجب ذلك عليهم القول بإضمار أن وجوبًا وعدم إظهارها ، لأن إظهارها - فى تصورهم سيجعل منها ومن الفعل الواقع بعدها مصدراً مؤولاً (وهو صيغة مفردة فى تصنيف النحاة)، ووجود مصدر مؤول فى هذا الموقع سيؤدى إلى مقابلته فى الصيغة المثبتة للتركيب بجملة فعلية على النحو التالى بيانه :

الاثبات	كان	س	يفعل { يفعل = جملة }
النفى مع عدم إظهار أن	ماكان	ل	يفعل { يفعل = جملة }
النفى مع إظهار أنْ	ماكان	ل	أنْ يفعل { أن يفعل = مصدر مؤول = مفرد }

---

(١) انظر : المصطلح النحوى ، ص ٩٢، ٩٤ .

وهكذا يتصورون[١] أن المقابلة قد تمت بين جملة فعلية فى الكلام المثبت وجملة فعلية فى الكلام المنفى ، والسؤال هو : هل إضمار أنّ سيؤدى إلى عدم تقدير الكلام بمصدر مؤول (أى بمفرد) حتى نبرر به عدم إظهارها ؟

وتقود الإجابة بنعم إلى تقرير أن المصدر المؤول من أن المضمرة وجوباً والفعل جملة وليس مفرداً أو فى تأويل المفرد، وهو تقرير منقوض بصريح قولهم فى المصدر المؤول وأنه مفرد، ويقع فى مواقع لايحتلها - فى قواعدهم - إلا المفرد كموقع الفاعل وموقع المبتدأ وإن رأوا أن إعراب المصدر المؤول يكون على المحل، وإذا كان ذلك كذلك فإن إضمار أنْ أو إظهارها بعد اللام لايغير من الحقيقة التى ينصّون عليها نحوياً وإعرابياً وهى أن اللام حرف جر، وأنها داخلة على مصدر مؤول وأن المصدر المؤول في تأويل المفرد، وهذا يقود إلى تصور واحد هو أن «ليفعل» بعد «ماكان» في حكم المفرد، وأن «يفعل» بعد «كان س...» جملة ولا تُتأوّل بالمفرد.

وتبقى قضية أن اللام ليست حرفاً عاملاً قوبل بها فى الكلام المنفى حرفاً غير عامل هو السين، وعَدُّ لام الجحود حرفاً غير عامل ينقضه ما نص عليه النحاة من أن لام الجحود حرف جر، وكونها كذلك - عندهم - هو الذى جعلهم يفسرون نصب المضارع بأن مضمرة بعدها، لأن حرف الجر لايدخل على فعْل، ضرورة أن الأفعال لايدخلها الجر، فكيف تنص القواعد على أن لام الجحود حرف جر، وأن مدخلوها وهو المصدر المؤول فى محل جر ثم ينقض القائلون ما قالوا فيقررون أن اللام حرف غير عامل جئ به - فى كلام منفى - لمقابلة حرف غير عامل فى المقابل المثبت للكلام ؟

---

(١) انظر : شرح المفصل . ج٧ ص ٢٩، والإنصاف فى مسائل الخلاف ... ج٢ ص ٥٩٥.

٣- تقدم الخبر على النفي[١] :

يعرض النحاة – في باب النواسخ الفعلية التي يشترط في إعمالها تقدم النفي عليها وهي (مازال وما فتئ، وما برح ، وما انفك) – لقضية الرتبة بين هذه الأفعال وأخبارها ويقررون أن جواز تقدم الخبر على النفي أومنعه يتوقف على القول باستحقاق النفي الصداره لجريانه مجرى الاستفهام أوعدم استحقاقه، فمن رأى أن النفي له الصدارة منع تقدم أخبار هذه الأفعال على النفي، وعليه فجملة «قائماً مازال محمد» جملة غير مقبولة نحوياً، وتُعدّ هذه الجملة نفسها صحيحة مقبولة في نظر من رأى من النحاة أن النفي لاتجب له الصدارة.

هذا التراوح في الحكم بين قبول الاستعمال وردّه على أسس من تصور نظري لموقع النفي يجعل الكلام صحيحاً وخطأ في وقت واحد معاً، وهذا ما لايجوز أن يتصف به نحو يدّعي لنفسه أنه يصف نظام لغة مشتركة أو فصيحة أو أيًّا ماكان الاصطلاح المطلق عليها، وبعبارة أخرى:

إن مثل هذا التقعيد الذي يترتب عليه أن الاستعمال اللغوي الذي ترفضه قاعدة، ولاتجيزه ، وتردّه على قائليه، تقبله قاعدة أخرى، وتعطيه حق الشرعية والاستعمال، والقياس عليه، وهو أمر يجعل اللغة محكومة بتصور النحاة عنها، ولايجعل تصورات النحاة مستمدة من حقائق الاستعمال .

---

(١) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ... ج١ ص ١٥٩، ١٦٠، والأشباه والنظائر في النحو . ج٢ ص ١٨١، وشرح ابن عقيل. ج١ ص ٢٧٦، ٢٧٧ و هامشيهما.

٤- تقدم نائب الفاعل على عامله :

يؤكد النحاة أن الرتبة بين الفاعل وعامله محفوظة، يتقدم فيها العامل، ويتأخر فيها الفاعل وجوباً ، ولايتأتى فيها غير هذا، وينطبق القول نفسه على نائب الفاعل ، ضرورة أن هذا الأخير يأخذ أحكام الفاعل جميعها، ومنها: إعرابه، وموقعه، ورتبته، ومطابقة الفعل له، وغير ذلك مما هو مفصل فى أحكام الفاعل، وضرورة أن تصنيف الجملة إلى اسمية وفعليه قد أُرْسى وأُسِّس على تلك الحقيقة الشكلية التى تقررفعلية الجملة إن هى بُدئت بفعل، واسميتهاإن هى بُدئتْ باسم.

وعلى الرغم من هذا نجد النحاة الذين ينصون على ذلك يقررون جواز إهدار الرتبة بين نائب الفاعل وعامله فيجيزون[1] تقدم نائب الفاعل على عامله الظرف والجار والمجرور فى الشعر وفى غيره، بل إن ألفية ابن مالك قد صيغت بعض نصوصها وقد تقدم فيها نائب الفاعل على عامله، ومن ذلك قوله: «وما به إلى تعجب وُصل»[2] ، وهذا الذى يقرره النحاة ينقض قواعد الرتبة التى نُصَّ على وجوب تحققها فى الجملة الفعلية (فى بابى الفاعل ونائبه) ، ويؤدى إلى الخلط بين مفهومى الجملة الاسمية والفعلية اللتين يتوقف التمييز بينهماعلى صدارة الاسم للأولى، وصدارة الفعل للثانية.

ولايصح أن يُحتج على هذا الذى نقول بأن الكوفيين يرون أن رتبة الفعل مع الفاعل أو نائبه رتبة حرة، لأن القائلين بجواز تقدم نائب الفاعل على عامله

---

(١) انظر : حاشية الصبان. ج٣ ص ٤٤.

(٢) انظر: النحو الوافى . ج٢ ص ٩٦، هـ ص ١٠٩.

الظروف أو الجار والمجرور هم أولئك الذين أوجبوا تقدم الركن الفعلى وتأخر الركن الاسمى فى الجملة الفعلية، ورأوا أن مقابل هذا ينتقل بالتركيب من الفعلية إلى الاسمية.

٥- الرتبة بين النعت والمنعوت :

من مواضع الرتبة المحفوظة تقدم المتبوع وتأخر التابع ، وينطبق ذلك – فيما ينطبق – على الموصوف وصفته، حيث يجب أن يتقدم الموصوف وأن تتأخر عنه صفته، ولكن القارئ لمسائل الأبواب يجد مواضع خُولفت فيها الرتبة بين المصوف وصفته، فتتقدم فيهاالتابع (أى الصفة)، وتتأخر فيها المتبوع (أى الموصوف) ومن تلك المواضع ما يلى:

أ – النعت السببى كما فى جاء على الكريمة أمه، وجاءت فاطمة الكريم أبوها، فالكريمة، والكريم، وإن عوملتا على مستوى النحو على أنهماصفتان لعلى ولفاطمة على الترتيب، – يُعدان صفتين لمرفوعيهما (أمه وأبوهاعلى الترتيب). ذلك أننا نصف علياً بكرم أبيه لابكرمه هو، ونصف فاطمة بكرم أبيهالا بكرمها هى، وكأن أصل الكلام فى الأول: جاء على الموصوفة أمه بالكرم، وفى الثانى: جاءت فاطمة الموصوف أبوها بالكرم .

ب – إضافة الصفة إلى الموصوف، وفيها تتقدم الصفة ويتأخر المصوف كما فى :

– ﴿إن هذا لهو حقُّ اليقين﴾ (١) .

---

(١) الواقعة / ٩٥ .

- إن العدو لن يعبأ بكم إلا إذا أحسَّ منكم صادق الجهاد، وعظيم البلاء، وضربتموه كما تضرب عوادى الوحوش، وطردتموه كما تطرد غرائب الإبل، أى: اليقينُ الحقُّ، والجهادَ الصادقَ، والبلاءَ العظيمَ، والوحوشُ العوادى، والإبلُ الغرائبُ(١) .

جـ - العلم المنادى الموصوف بابن حين يحرك بفتحة تعامل على أنهافتحة إتباع شكلى لحركة الفتح فى ابن التى هى صفة لذلك المنادى(٢) ، كما فى:

يامحمد بنَ على، فمحمد منادى يجوز فيه - إلى جانب بنائه على الضم - أن يُفتح فتحة إعراب أو فتحة بناء أو فتحة إتباع، وهذه الأخيرة هى ضالتنا هنا، فالمنادى يامحمدَ (وهو موصوف بابن مضافة إلى على) ضبط آخره بالفتح ليشاكل حركة الفتح فى ابن الواقعة صفة للمنادى.

والرتبة على هذا النحو ناقضة للأصل المفترض، ومخالفة لماعليه القواعد من ضرورة تقدم المتبوع وتأخر التابع ، ذلك أن التابع هنا هو المنادى وهو متقدم، والمتبوع هو ابن وهو متأخر، ومن المفارقات التى يحسن تسجيلها هنا أن التابع هو الموصوف، والمتبوع هوالصفة ،مع أن مقررات القواعد على غير هذا كله.

---

(١) انظر : النحو الوافى ج٣ ص ٤١ .

(٢) انظر: خزانة الأدب... ج٧ ص ٤٣٤، وكشف المشكل فى النحو . ج١ ص ٦١٩.

٦- تقدم المعمول وعلاقته بتقدم العامل :

نص النحاة على أنه «لايتقدم المعمول إلا حيث يتقدم العامل»[١] ، أو على حد تعبير بعضهم «المعمول لايقع إلاحيث يقع العامل فيه»[٢] واتخذوا هذه القاعدة - كما يقول الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد «دليلاً فى كثير من المواطن، وجعلوها كالشئ المسلم به الذى لايتطرق إليه نقض»[٣] .

ومما استخدموا فيه تلك القاعدة دليلاً موضوع «الرتبة» حين تحدثوا عن جواز تقدم خبر ليس عليها مستدلين بجواز تقدم معمول خبر ليس عليها، لأن المعمول ما دام قد تقدم على رتبته جاز فى عامله ماجاز فيه رتبة.

وهذه القاعدة منقوضة بما تقرر فى مسائل قواعد الأبواب، وبما ورد فى الاستعمال كذلك، أما قواعد مسائل الأبواب التى تنقض قاعدة جواز تقدم المعمول لتقدم العامل ، فتتمثل فيما يلى[٤] :

أ - خبر المبتدأ حين يكون فعلاً، كما فى مثل: «محمد أكل» فمحمد مبتدأ، وأكل جملة فعلية ما ضوية خبر، وهذا الخبر لايصح تقدمه على المبتدأ، وإلاَّ تحوَّلت الجملة من الاسمية إلى الفعلية، ولكنا حين نذكر معمول هذا الخبر فنقول: «محمدٌ أكل الطعامَ» يصح لنا أن نقدم معمول الخبر على المبتدأ فنقول: «الطعامَ محمد أكل»، وعليه فقواعد باب الخبر تقرر جواز تقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدأ، ومنْع تقدم الخبر الفعلى نفسه على المبتدأ، وهو أمرناقض لما نصَّ عليه النحاة فى القاعدة العامة المتحدث عنها هنا.

---

(١) شرح ابن عقيل . ج١ ص ٢٧٨. (٢) الإنصاف فى مسائل الخلاف ... ج١ ص ٦٧.

(٣) شرح ابن عقيل. ج١ هـ ص ٢٧٨.

(٤) إنظر فى هذه المواضع ما ذكره الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد، فهى ملخصة عنه، (شرح ابن عقيل ج١ هـ ص ٢٧٨، ٢٧٩).

ب - خبر إنّ حين لايكون ظرفاً أوجاراً ومجروراً، كما في مثل: «إن محمداً مقيم» فمقيم - وهو خبر عن اسم إنّ - لايصح أنْ يتقدم على الاسم، فلا نقول: «إنّ مقيمٌ محمداً»، لكنّ معمول هذا الخبر قد يتقدم على الاسم فنقول: «إنّ في المكتبة محمداً مقيم»، وهذا ناقض هو الآخر للقاعدة العامة موضوع حديثنا.

جـ - الفعل المنفي بلم في مثل: لم أظلمْ، فالفعل أظلم المنفي حدثاً بلمْ، المجزوم لفظاً بها، المقلوب زمنًا إلى المضي بها كذلك، لايصح أن يتقدم على لمْ، ولكن معمول هذا الفعل يجوز تقدمه على لمْ، فلو قلنا: «لم أظلمْ النحاةَ» لصح أن يتقدم معمول الفعل المنفي بلم عليها فنقول: «النحاةَ لم أظلمْ»، وجواز تقدم المعمول، وامتناع تقدم العامل هنا ينقض الأصل المقرر الذى هو قضية الحديث في هذا السياق.

د - الفعل المنفي بلن في مثل: لن أتجاوز، فالفعل أتجاوز المنفي حدثه بلن، المنصوبة صيغته بها، والمنصرف إلى الاستقبال زمنه بسببها، لايجوز - في نظر القواعد - أن يتقدم على لن فلا يقبل أن نقول:

«أتجاوز لن»، لكنّ معمول هذا الفعل يجوزأن يسبق لن فنقول في مثل «لن أتجاوز الحق» «الحقَّ لن أتجاوز»، وهذا - مرة أخرى - يؤكد نقض قواعد الأبواب لما تقرره القواعدالعامة.

هـ - الفعل الواقع بعد أمّا (التى افترضوا فيها الشرطية، وأوجبوا إيلاءها فاءً، واشترطوا عدم الفصل بينهما بغير المفرد)(١) كما في مثل:

---

(١) افتراض الشرطية في أمّا، ووجوب إيلائها فاءً، والفصل بينهما بالمفرد وحده، ثلاث قضايا: الأولى منقوضة تركيبياً ودلالياً والأخيرتان منقوضتان بالاستعمال الذي ورد وليس فيه الفاء وليس ضرورة، وبالفصل بينهما بالجار والمجرور: (انظر

Conditional Sentences... PP. 128-132

وانظر في أما ما يلي: الإنصاف في مسائل الخلاف... ج١ ص ٦٧-٧٠، وشرح ابن عقيل، ج٢ ص ٣٩١، ٣٩٢ وهامش الأخيرة.

«أمّا الماءَ فلا تمنع»، فالفعل «تمنع» لايصح أن يلى أمّا، ضرورة أن الذى يجد، أن يفصل بينها وبين الفاء لايكون إلا مفرداً، والفعل لايتحقق فيه ذلك، لأنه جملة، لكنّ معمول هذا الفعل (فى مثل هذه الحالة - يجب أن يتقدم ليتحقق ما اشترطه النحاة من فصل بين أمّا والفاء بمفرد، وعليه وجب أن نقول: «أمّا الماءَ فلا تمنع»، وغنى عن التصريح أن هذه الحالة أبلغ من سابقاتها نقضاً لقاعدة النحاة العامة التى تقرر أن العامل يتقدم حيث يتقدم المعمول، ذلك أن المعمول هنا واجب التقديم (لتحقيق قاعدة هى فى نفسها منقوضة بالاستعمال)(١) ومع ذلك فالعامل لايصح أن يتجاوز رتبته إلى ماتجاوزها معموله.

والحمد لله فى البدء والختام

---

(١) تنص قواعد النحاة على أن الفاء بعد أمّا واجبة الدخول على ما يلى الذى يليها، وأنّ خُلوّ الأسلوب منهامخالف للقاعدة، وهو زعم ينقضه الاستعمال الذى يورده النحاة أنفسهم (غير عابئين بمدلول إيراده، وكأن على من تؤخذ عنه اللغة أن يتبع تصور النحوى عن اللغة، ويتكلم على غير مقتضى سليقته ارضاء لقياس القاعدة وإن خالف الاستعمال، وهذا فهم غريب لطبيعة النحو)، ومن ذلك الذى ورد على غير ما اشترطوه ما يلى:

- قال تعالى: { فأما الذين اسودت وجوههم أكفرْتم بعد إيمانكم }
- وقال رسول الله ﷺ : «أما بعد، ما بال رجال يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله»
- ما روى عن السيدة عائشة - رضى الله عنها أنها قالت: أما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافاً واحداً».
- ومن ذلك قول الشاعر : «فأما الصدور، لا صدور لجعفر * ولكنّ أعجازاً شديداً صريرها
- وكذلك الشاهد النحوى الشهير الموصوف بالضرورة لمخالفته القاعدة:

فأما القتال، لا قتال لديكم * ولكنّ سيراً فى عراض المواكب



مصادر البحث

أ - القرآن الكريم .

ب - المصادر العربية :

١- إبراز المعاني من حرز الأماني. عبد الرحمن بن إسماعيل ... المعروف بأبي شامة. مطبعة الحلبي بمصر - ١٣٤٩هـ .

٢- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، الدمياطي (الشهير بالبناء)، تعليق : محمد على الضباع. طبع ونشر: عبدك الحميد أحمدحنفي . مصر - الغورية ١٣٥٩هـ.

٣- الإتقان في علوم القرآن . جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٥م. منشورات رضى - بيدار. الطبعة الثانية.

٤- الأشباه والنظائر في النحو جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. الطبعة الأولى . دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٨٤م.

٥- الأصول. دراسة أبيستومولوجيه للفكر اللغوى عند العرب. د. تمام حسان. الطبعة الأولى . الهيئة المصرية العامة الكتاب ١٩٨٢ م

٦- إعراب القرآن. أبوجعفر النحاس. تحقيق زهير غازى راهد. بغداد . مكتبة العانى ١٩٧٧ م.

٧- الأعراب والرواة. د. عبد الحميد الشلقانى. دار المعارف بمصر ١٩٧٧ .

٨- الأمالي الشجرية ضياء الدين أبو السعادات على بن حمزة العلوى. الطبعة

الأولى . دار المعارف العثمانية، حيدر آباد - الدكن ١٣٤٩هـ.

٩- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن على بن يوسف القفطى، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبى سعيد الأنبارى، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة ١٩٦١م، نشر دار الحوزة.

١١- البحر المحيط، أبوحيان النحوى، مطبعة السعادة، القاهرة الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ.

١٢- بدائع الفوائد، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، دار الفكر.

١٣- التصنيف النحوى، للمؤلف (تحت الطبع).

١٤- الجنى الدانى فى حروف المعانى، حسن بن قاسم المرادى، تحقيق : طه محسن، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٧٦م.

١٥- حاشية الأمير على مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، الشيخ محمد الأمير.

١٦- حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك، الشيخ محمد الدمياطى الشهير بالخضرى، مطبعة الحلبى، ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠م .

١٧- حاشية الشيخ ياسين على شرح التصريح على التوضيح، مطبعة الحلبي - القاهرة .

١٨- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، منشورات

الرضى – زاهدى.

١٩ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. عبد القادر بن عمر البغدادى، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب .

٢٠– الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جنى. تحقيق : محمد على النجار. دار الكتب المصرية . نشر : دار الكتاب العربى – لبنان.

٢١– الرواية والاستشهاد باللغة. د. محمد عيد. عالم الكتب. القاهرة. ١٩٧٢م.

٢٢– شرح ابن عقيل. تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد. الطبعة الرابعة عشرة ١٩٦٤م.

٢٣– شرح التصريح على التوضيح. خالد بن عبد الله الأزهرى. مطبعة عيسى البابى الحلبى

٢٤– شرح الكافية (كافية ابن الحاجب). رضى الدين الاستراباذى. دار الكتب العلمية – بيروت . ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٢٥– شرح المفصل. موفق الدين بن يعيش النحوى. عالم الكتب – بيروت.

٢٦– الشعروالشعراء. أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة. دار الثقافة – بيروت ١٩٦٤م.

٢٧– القرآن الكريم وأثره فى الدراسايت النحوية. عبد العال سالم. دار المعارف بمصر ١٩٦٨م.

٢٨– كتاب الاقتراح فى علم أصول النحو. جلال الدين عبد الرحمن السيوطى. تقحيق: د. أحمد محمد قاسم. نشر: أدب الحوزة.

٢٩- كتاب الحلل فى إصلاح الخلل من كتاب الجمل. أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسى. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودى، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية ١٩٨٠م.

٣٠- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. نشر : أدب الحوزة - طهران.

٣١- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. تحقيق : عبد السلام هارون.

٣٢- كتاب فى أصول اللغة. مجمع اللغة العربية - القاهرة. الطبعة الأولى ١٩٧٥م.

٣٣- الكشاف، الزمخشرى، مصطفى البابى الحلبى ١٩٦٦ م (نشر أدب الحوزة - طهران)

٣٤- كشف المشكل فى النحو. على بن سليمان الحيدرة اليمنى. تحقيق: د. هادى عطية مطر، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م . بغداد.

٣٥- الكامل فى اللغة والأدب. أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. حققه ، وعلق عليه ووضعه فهارسه: محمد أحمد الدالى. مؤسسة الرسالة - بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٣٦- لمع الأدلة فى أصول النحو. أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنبارى، تحقيق: سعيد الأفغانى. الطبعة الثانية. دار الفكر - بيروت (١٣٩١هـ - ١٩٧١م).

٣٧- المسائل المشكلة (المعروفة بالبغداديات) أبو على النحوى. دراسة وتحقيق:

صلاح الدين عبد الله السنكاوى. مطبعة العانى - بغداد ١٩٨٣م.

٣٨- مسالك القول فى النقد اللغوى. صلاح الدين الزعبلاوى. الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا ١٩٨٤م.

٣٩- المستصفى من علم الأصول . أبو حامد محمد بن محمد الغزالى الطبعة الأولى، بولاق - مصر ١٣٢٤هـ (منشورات الشريف الرضى - قم - إيران)،

٤٠- المصطلح النحوى : دراسة نقدية تحليلية. د. أحمد عبد العظيم. دار الثقافة - القاهرة - ١٩٩٠م.

٤١- المعجم المفهرس لألفاظ نهج البلاغة. محمود دشتى وكاظم محمدى. مؤسسة النشر الإسلامى (التابعة) لجماعة المدرسين بقم... (إيران) ١٤٠٦هـ . ق - ١٣٦٤هـ ش.

٤٢- معجم النحو. عبد الغنى الدقر. المكتبة العلمية. لاهور.

٤٣- مغنى اللبيب عن كت بالأعاريب. جمال الدين بن هشام الأنصارى، حققه وعلق عليه: د. مازن المبارك ومحمد على حمد الله، راجعه: سعيد الأفغانى. الطبعة الخامسة. منشورات: مكتبة سيد الشهداء. قم - أصفهان .

٤٤- المقتضب . أبو العباس محمد بن يزيد المبرد. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - القاهرة ١٣٩٩هـ (ج١، ٢) ، ١٣٨٦هـ (ج٣)، ١٣٩٩هـ (ج٤).

٤٥- مقدمة ابن خلدون. الطبعة الخامسة. دار القلم - بيروت ١٩٨٤م.

٤٦- المنصف. ابن جنى . تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. مطبعة

الحلبى ١٩٥٤ م .

٤٧- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف. د. خديجة الحديثى. منشورات وزارة الثقافة والإعلام - العراق. دار الرشيد ١٩٨١م.

٤٨- النحو بين التجديد والتقليد. محمد عبد الخالق عضيمة (مجلة كلية اللغة العربية - جامعة أم القرى ١٣٩٥هـ) .

٤٩- النحو العربى: نقد وبناء. د. إبراهيم السامرائى. دار الصادق. بيروت ١٩٦٨م.

٥٠- النحو الوافى. عباس حسن. دار المعارف بمصر ١٩٦٦ (انتشارات ناصر خسرو - طهران - إيران).

٥١- النشر فى القراءات العشر. ابن الجزرى. تصحيح ومراجعة: محمد على الضباع. مطبعة الحلبى بمصر.

٥٢- النقد الأدبى والبلاغة فى القرنين الثالث والرابع (المصادر والقضايا). د/ على عشرى زايد. الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٥م. مجمع البحوث الإسلامية. إسلام آباد - باكستان.

٥٣- همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية. جلال الدين عبد الرحمن السيوطى (منشورات الرضى - زاهدى، قم - إيران).

* * * * *

جـ المصــادر الأجنبية :

1- Aspects of the theory of syntax. Noam Chomsky. Ninth printing. 1973. Combridge- Massachusetts.

2- Conditional Sentences within the arab Grammatical tradition.

Leeds University - England 1981.

محتويات الكتاب

رقم الايداع بدار الكتب المصرية

٤٣٢٥ - ١٩٩٠

I.S.B.N. 977- 00 -0201 - ١

مطبعة العمرانية للأوفست

٤٨ ش زهران عمرانيه غربيه - جيزه

ت : ٥٣٧٥٥٠



